

جامعة اسكندرية
كلية الآداب
قسم التاريخ والآثار

العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي

من سنة ١٧٩٨ إلى ١٨٣٠ م

رسالة مقدمة من الطالب /

خليفة ابراهيم حمّاش

لنيل درجة الماجستير
في التاريخ الحديث والمعاصر

تحت اشراف

الدكتور

خليل عبد الحميد عبد العال

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية

١٩٨٨ - ١٤٠٨ هـ

محتويات الرسالة

الصفحة

الموضوع

مقدمة :

٣

التعريف بأهم مصا در ومراجع البحث

٧

قائمة المختصرات

٢١

الفصل الأول : تأسيس إمالة الجزائر

ومراحل الحكم العثماني بها

٢٢

" تمهيد "

الفصل الثاني :

نظام الإدارة العثمانية في الجزائر

٣٥

أولا : الوالى العثمانى

٥٥

ثانيا : الديوان

٧٣

ثالثا : القضاء ونقابة الاشراف

٨٤

رابعا : التقسيم الادارى

الفصل الثالث :

نظام الجيش العثماني في الجزائر

٩٢

أولا : الجيش النظامى (الأوجاق)

٩٣

١ - الانكشارية

١٣٠

٢ - فرق الأوجاق الاخرى

١٣٦

ثانيا : الجيش الاحتياطى (عشائر المخزن)

١٣٨

ثالثا : البحرية

الفصل الرابع:

العلاقات العامة بين الجزائر والباب العالي

- أولا : تبادل الهدايا ١٤٩
 ثانيا : تجنيد المتطوعين في الاقاليم العثمانية ١٦٧
 ثالثا : الراية الجزائرية وعلاقتها بالراية العثمانية ١٨١
 رابعا : الاتصالات الدبلوماسية ١٨٧
 خامسا : علاقات عامة أخرى • ١٩٤

الفصل الخامس:

العلاقات الخارجية ((السياسية والعسكرية)) بين الجزائر والباب العالي

- أولا : الجزائر والاحتلال الفرنسي لمصر ١٧٩٨ -
 • ١٨٠١ م ٢٠١
 ثانيا : الباب العالي والجبهة الأوروبية ~~ضمد~~
 الجزائر • ٢١٢
 ثالثا : الباب العالي والنزاع الفرنسي الجزائري
 • ١٨٢٧ - ١٨٣٠ م ٢٢٣

- خاتمة : ٢٣٩
 ملحق : ٢٤٢
 المصادر والمراجع : ٢٤٦

يعتبر العهد العثماني من أهم فترات تاريخ الجزائر ، ولا ترجع تلك الأهمية إلى طول فترته الزمنية والمقدرة بثلاثة قرون ونيف فحسب ، وإنما أيضا لاعتبارات أخرى سياسية واجتماعية وثقافية تركها ذلك العهد ولا تزال بصماتها عالقة الى اليوم بالجزائر كدولة ومجتمع . إلا أن هذا العهد لم يحظ بعد بالقدر الكافي من البحث والدراسة . وإذا كانت مدرسة التاريخ الجزائرية لا تزال في بداية نشاطها وليس لها الكثير من التجارب وامكانيات البحث ، إلا أن ما قدمته من اسهام حتى الآن يشير الى إحساسها بالمسئولية وقدرتها على الانجاز في المستقبل (*) . ورغبة في المشاركة في مجال الكتابة العلمية في التاريخ العثماني ، اختير موضوع " العلاقات بين أiyالة الجزائر والباب العالي من سنة ١٧٩٨م الى ١٨٣٠م " باعتباره من الموضوعات التي تحتاج الى من يزيل عنها الغموض ويكشف عن بعض حقائقها . ويرجع سبب اختيار تلك الفترة الزمنية الى أن تاريخها الأول (١٧٩٨م) هو تاريخ وفاة حسن باشا الذي أعيدت في عهده الى الجزائر وحدثها الجغرافية باسترجاع مدينتي وهران والمرسى الكبير من أيدي الاسبان ، وحصوله بذلك على لقب " وزير " من الباب العالي . أما تاريخها الثاني (١٨٣٠م) فهو الذي حدث فيه الغزو الفرنسي للجزائر وبه انتهى العهد العثماني فيها . وقد عولجت الدراسة في مقدمة وخمسة فصول وخاتمة .

(*) أبرز من كتب عن العهد العثماني في الجزائر: الشيخ أحمد توفيق المدني والدكتور أبو القاسم سعد الله والدكتور محمد العربي الزبيري والاستاذ ناصر الدين سعيدوني .

مقدمة

تناول الفصل الأول الذى يعتبر مدخلا للدراسة ، تأسيس الايالة
الجزائري عام ١٥٢٠م فى اطار الدولة العثمانية ، ثم مراحل تطور الحكم
العثمانى بها .

وعالج الفصل الثانى نظام الادارة العثمانية فى الجزائر باعتباره
أحد أوجه العلاقات مع الباب العالى بصفة خاصة وباقى
الايالات العثمانية بصفة عامة .

وخصص الفصل الثالث لنظام الجيش العثمانى فى الجزائر الذى
يعتبر وجه آخر لتلك العلاقات .

وعالج الفصل الرابع الأوجه العامة للعلاقات بين الجزائر
والباب العالى والتى كانت بمثابة الحبال القوية التى ظلت تشد الايالة الى
الدولة العثمانية حتى الغزو الفرنسى لها عام ١٨٣٠م .

أما الفصل الخامس فقد تناول أهم ملامح العلاقات الخارجية
فى المجالين السياسى والعسكرى بين الايالة والباب العالى .

وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت تحليلاً وتفسيراً لطبيعة العلاقات
بين أياالة الجزائر والباب العالى .

ورغم أن هذا الموضوع — الذى يكتب فيه لأول مرة باللغة العربية —
جديد فى كليته ، الا أن هناك بعض الدراسات التى تناولته جزئيا من الضرورى
الاشارة اليها . وتأتى فى مقدمة تلك الدراسات (الجزئية) رسالة الدكتوراه

التي قدمها " حاييم وايسمن " في جامعة باريس عام ١٩٣٨م حول الجيش الانكشاري في الدولة العثمانية والجزائر ، ثم البحث الذي نشره " مارسيل كولومب " بالفرنسية في المجلة الافريقية لعام ١٩٤٣م حول عمليات التجنيد التي كانت الايالة تقوم بها في الاقاليم العثمانية ، وكذلك الدراسة التي أعدها المؤرخ التركي " أرجمند كوران " حول موقف الدولة العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر بين سنتي ١٨٢٧ - ١٨٤٧م ، وترجمها الدكتور عبد الجليل التميمي الى العربية . ويمكن الاشارة في النهاية الى دراسة " روبير مونتران " حول العلاقات بين تونس والباب العالي والتي نشرها بالفرنسية في " كراسات تونس " لعام ٢٩٥٢م ، ثم جعلها مقدمة لكتابة حول وثائق تونس التركية المحفوظة في دار الباي بمدينة تونس .

وتعد هذه الدراسة (الأخيرة) - رغم أن موضوعها ليس الجزائر - ذات قيمة علمية كبيرة ، إذ يمكن اعتبارها حتى الآن النموذج الوحيد الذي يقتدى به في الدراسات حول العلاقات بين الباب العالي والايالات المغربية ذات الوضع المتشابهة .

وقد اعتمدت الرسالة الحالية على تلك الدراسات القيمة وعلى غيرها مما ورد في ثبت المصادر والمراجع . ثم أضيف الى تلك الدراسات المصادر الأولية من مؤلفات ووثائق في مختلف المكتبات ودور الأرشيف بالجزائر ومصر وتونس وفرنسا وبريطانيا وتركيا .

التعريف بأهم مصادر ومراجع البحث

يعتمد هذا البحث على مجموعة من المصادر منها ما هو مخطوط لم ينشر ومنها ما قد تم نشره ، بالإضافة الى مجموعة أخرى من المراجع ذات القيمة العلمية والتي تمس الموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة • وقد خصص هذا التعريف بأهم تلك المصادر والمراجع لكي يتضح دورها في تعزيز الصدق التاريخي للبحث •

أولا : الوثائق

وثائق تاريخ الجزائر العثمانى :

وهى وثائق مصورة أحضرها الشيخ أحمد توفيق المدنى من قسم الوثائق المعروف باسم " خط همايون " فى أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول ، وهى الآن محفوظة بأرقامها الاصلية فى مركز الدراسات التاريخية بمدينة الجزائر ، وعددها ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثيقة تعطى معظم العهد العثمانى فى الجزائر • وقد اهتم المركز بها وأسند مهمة ترجمتها للأستاذ التركى فكرى طونا ، وهو أحد خريجي كلية الشريعة باستانبول •

دفاتر الجزائر العربية والتركية :

وهى سجلات الادارة الجزائرية فى العهد العثمانى • وقد

أخذها الفرنسيون إلى بلادهم عند خروجهم من الجزائر ، وتمكنت الحكومة الجزائرية من استرجاع قسم منها عام ١٩٦٥ م ، والقسم الباقي عام ١٩٨١ م . وقد اهتم بها بعض الباحثين ومن أبرزهم الدكتور عبد الجليل التميمي (تونس) الذي تمكن من وضع أول فهرس مفصل لها (موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر ، تونس ١٩٨٣) . وقد حفظت السجلات المذكورة في مركز الدراسات التاريخية بمدينة الجزائر ، ونظرا لعدم ترتيبها فإنه يصعب على الباحث الاطلاع عليها إلا في الأرشيف الوطني بباريس حيث يحتفظ بنسخة منها على شكل " ميكروفيلم " . وهذه الدفاتر ذات أهمية بارزة فيما يتعلق بمعرفة الأشكال الصحيحة والأصلية لمصطلحات الإدارة الجزائرية في العهد العثماني والتي ورد معظمها في المراجع بأشكال مختلفة وخاطئة أحيانا .

مراسلات دايات الجزائر :

إذا كانت سجلات الجزائر العربية والتركية تمثل القسم الأول من أرشيف الجزائر في العهد العثماني ، فإن "مراسلات دايات الجزائر" تشكل جزءا من قسمه الثاني . وقد عثر على تلك المراسلات الدكتور عبد الجليل التميمي ضمن مخطوطات المكتبة الوطنية التونسية ، وهي عبارة عن وثائق مجمعة على شكل مخطوط ومكتوبة باللغة العربية ويخط مغربي ، لكنها ليست أصلية وإنما أغلبها مترجم عن الأصل المكتوب معظمه - كما يبدو من الترجمة - باللغة العثمانية والقليل منها فقط منقول عن الأصل المكتوب باللغة العربية . وهذه الوثائق بعضها عبارة عن فرمانات من الباب العالي إلى باشاوات الجزائر والباقي عبارة عن رسائل بعث بها إليهم وكلاء الأيالة في المدن العثمانية مثل إزمير

والاسكندرية وتونس ، وتغطي جميعا الفترة الواقعة بين سنتي ١١٨٣-١٢٤٥هـ /
١٧٦٩ - ١٨٣٠ م .

— الوثائق الفرنسية والبريطانية : —

تعد أقسام الأرشيف الفرنسي والبريطاني من أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحثون في إنجاز دراستهم ، وبإمكان الباحث أن يستخرج من وثائقها المتنوعة معلومات تاريخية لاتجود بها أحيانا وثائق البلد الذي يتعلق به موضوعه . وكان أهم قسم استندت إليه الرسالة من هذه الوثائق هو المتمثل في وثائق وزارتي الخارجية في باريس ولندن والذي يشتمل على مراسلات قناصل البلدين (فرنسا وبريطانيا) في الجزائر وسفرائهما في استانبول .

ثانيا : المؤلفات

مذكرات أحمد الشريف الزهار ، نقيب أشرف الجزائر

حقق هذا المؤلف أحمد توفيق المدني ونشره في الجزائر عام ١٩٨٠م ، ويعد أهم مصدر للفترة المتأخرة من العهد العثماني في الجزائر خصوصا وأن المحقق انتزعه انتزاعا من مدير الأمور الأهلية الفرنسي أثناء الاحتلال . وقد ولد صاحب المذكرات في عام ١١٩٦هـ / ١٧٨٠م وتعلم وتفقه على أيدي علماء الجزائر وتولى وظيفة نقابة الأشرف بعد وفاة والده . وكان من بين الأشخاص الذين شملهم الطرد الجماعي عام ١٨٣٢م من قبل قواد الجيش الفرنسي . فتوجه إلى تونس ، ومنها عاد إلى قسنطينة حيث عمل كاتباً لدى حاكمها الحاج أحمد باي إلى أن سقطت المدينة في يد الفرنسيين عام ١٨٣٧م . وبعدها توجه إلى الناحية الغربية من الجزائر حيث دخل في خدمة الأمير عبد القادر . وبعد القضاء على مقاومة هذا الأخير عام ١٨٤٨م توجه أحمد الشريف الزهار إلى فاس ومنها عاد إلى مدينته الجزائر حيث اشتغل بالتجارة وتفرغ لتحرير مؤلفه المذكور والذي لم يصلنا سوى قسمه الأول ، وهو مقسم إلى أحد عشر فصلا تعادل عدد الولايات الذين أرخ لهم ابتداءً من علي بوصباغ باشا (١١٦٨ - ١١٧١هـ / ١٧٥٤ - ١٧٦٦م) إلى آخر الولاية العثمانيين حسين باشا (١٢٣٣ - ١٢٤٦هـ / ١٨١٨ - ١٨٣٠م) . وقد اتبع المؤلف في كتابه منهجا موحدا في جميع الفصول ، فيبدأ برسم الوالي الذي يؤرخ له ثم تاريخ توليه الحكم وبعد ذلك الأحداث التي وقعت في عهده بالتسلسل واضعا كل حدث هام أو مجموعة من الأحداث المتشابهة تحت عنوان بارز خاص بها ، مما جعل الكتاب أكثر سهولة . ولم

ينطلق أحمد الشريف الزهار في تاريخه بوصفه عضواً في الهيئة الحاكمة وإنما كقرد من الرعية وعالم من علمائها ، ولذلك كان يبتعد في كثير من الأحيان عن أسلوب السرد الجاف للأحداث ويلجأ إلى تفسيرها .

المــــرآة

ظهر هذا الكتاب لأول مرة مترجماً عن العربية إلى الفرنسية بعنوان

" Aperçu historique sur la Régence d'Alger " ، أى

" نظرة تاريخية عن أيالة الجزائر " ، وذلك في باريس عام ١٨٢٣ م . وصاحب

الكتاب هو حمدان بن عثمان خوجة المولود في الجزائر قبل بضعة سنوات فقط

من مولد أحمد الشريف الزهار . وهو من أصل " قول أوغلي " (أى أب عثمانى

وأم جزائرية) . وسمحت له ظروفه العائلية أن يتعلم كثيراً من العلوم التي

كانت سائدة في عصره ، وكذلك الاطلاع على الثقافات الأوروبية . ويكفي القول

عنه أنه كان عالماً في الشريعة ومطلعاً على التاريخ والقوانين الدولية ، كما

كان يحسن اللغتين الإنجليزية والفرنسية علاوة عن العربية والعثمانية . وكان

الدافع الرئيسي لتأليف كتابه ونشره في فرنسا هو إطلاع الرأي العام الأوروبي

ولا سيما الفرنسي على الأحداث الجارية في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي لها .

وأما عن محتوى الكتاب فإنه شمل موضوعات عديدة جغرافية واجتماعية وتاريخية

وسياسية وقانونية . وأهم قسم منه بالنسبة لموضوع البحث هو المتعلق بالجانب

التاريخي الذي يتناول نظام الحكم العثماني في الجزائر . ونظراً لأهمية

الكتاب فإنه ترجم إلى العربية لأول مرة من قبل الأستاذ محمد بن عبد الكريم

ونشر في بيروت عام ١٩٧٢ م ، ثم ترجم مرة ثانية من قبل الدكتور محمد العريسي

الزبيرى ونشر فى الجزائر عام ١٨٢٢ م ، وهى الترجمة التى اعتمد عليها البحث .
لكن الترجمة فى كلتا الحالتين لم تستطع أن تنقل قيمة الكتاب الحقيقية الكاملة ،
وهى القيمة الموجودة بدون شك فى أصله العربى المفقود .

مرآة الجزائر (بالعثمانية)

يتشابه هذا الكتاب فى العنوان مع الكتاب السابق ، ومؤلفه هو
على رضا باشا (ابن حمدان بن عثمان خوجة مؤلف الكتاب السابق) . وقد
انتقل المؤلف مع أبيه إلى استانبول بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر ،
وشب هناك وتعلم وترقى إلى رتب سامية فى الجيش العثمانى وتولى مناصب
عالية فى الدولة . وقد ألف كتابه بالعربية وترجمه (عند وفاته عام ١٢٩٣ هـ /
١٨٧٦ م) على فثوقى باشا إلى العثمانية ونشره فى استانبول . وقد عالج
المؤلف تاريخ الجزائر ابتداءً من عهد " أروج " - بشى " من الخلط فى التواريخ
وعدم التمييز بين الأحداث - إلى ما بعد استيلاء الجيش الفرنسى عليها .

مذكرات كاثكارت (جيمس ليندز)

صاحب هذه المذكرات أمريكى الجنسية ، أسره الجزائريون على
متن السفينة الأمريكية " ماريا بوسطن " فى البحر المتوسط عام ١٧٨٥ م . وقد
مكنه ذكاؤه ونشاطه من التخلص من قيود الاسر والدخول فى خدمة والى
الجزائر محمد بن عثمان باشا حتى أصبح أحد المقربين إليه . وفى عام ١٧٩٦ م
أفرج عنه وعاد إلى بلاده ، ولم يلبث أن عين قنصلا لأمريكا فى الايالات المغربية .

ولم يشأ " كاثكارت " كغيره من الأجانب الذين قادهم الحظ إلى الجزائر أن يحرم التاريخ من المعلومات التي تجمعت في ذاكرته خلال إقامته في الجزائر، فسجل مذكراته التي نشرت لأول مرة في الولايات المتحدة في نهاية القرن الماضي وترجمها الأستاذ إسماعيل العربي إلى العربية عام ١٩٨٢م ونشرها في الجزائر. وقد أورد " كاثكارت " في مذكراته معلومات شملت موضوعات عديدة مثل حياة الأسرى في الجزائر وحياة الباشا داخل دار الامارة ، وكذلك الادارة الجزائرية والأجهزة التي تتكون منها ، بالإضافة إلى العمارة العثمانية بالجزائر ومميزاتها ومعلومات خاصة بالأسطول وأخرى بالعلاقات بين الايالة والولايات المتحدة .

مذكرات وليام شالر (قنصل أمريكا في الجزائر ١٨١٦-١٨٢٤م)

وهذه المذكرات هي الأخرى من ترجمة الأستاذ إسماعيل العربي ، ونشرت في الجزائر عام ١٩٨٢م ، وقد ظهرت لأول مرة في " بوسطن " عام ١٨٢٦م ، وترجمت إلى الفرنسية ونشرت في باريس عام ١٨٣٠م ليستفيد منها الجيش الفرنسي في معرفة خبايا الادارة الجزائرية ، ويوجد مخطوط هذه الترجمة في أحد مؤلفات أرشيف الجيش البري بوزارة الحرية بباريس . والمؤلف عدو لدود للنظام العثماني في الجزائر واعتبره غير صالح لتقدم سكان المنطقة ودعا الأوروبيين إلى الاطاحة به وشرح لهم الخطة التي يتبعها الجيش الذي يرسل إلى الجزائر من أجل ذلك . وتنقسم المذكرات إلى ثلاثة أقسام القسم الأول خاص بجغرافية الجزائر والحياة الاجتماعية والسياسية فيها ، والقسم الثاني خاص بيوميات وليام شالر ، أما القسم الثالث فيتصل ببعض الوثائق المسوقة الخاصة بعلاقات الجزائر الخارجية .

(تونس والجزائر)

Tunis et Alger au 18^e = siecle

• في القرن الثامن عشر)

مؤلف هذا الكتاب هو الخبير السياسي بشئون الشرق ، الفرنسي " فونتير دو بارادي " Venture de Paradis " والمتخرج من معهد اللغات الشرقية في باريس . وقد زاول المؤلف وظائف عديدة في سفارة فرنسا باستانبول ، وفي قنصلياتها الموزعة على مختلف المدن العثمانية ، وبصفة خاصة في تونس بين سنتي ١٧٨٠ - ١٧٨٦ م ، ثم في الجزائر بين سنتي ١٧٨٨ - ١٧٩٠ م . واستطاع خلال تلك السنوات أن يكتب تقارير عديدة ضمنها معلومات غزيرة عن الحياة السياسية والاجتماعية في الايالتين (تونس والجزائر) . وقد جمع تلك التقارير الفرنسي " جوزيف كوك " وحققها ونشرها تحت العنوان المشار إليه في باريس عام ١٩٨٣ م . والكتاب يعد في الحقيقة فريدا من نوعه من حيث التفاصيل التاريخية التي يحتوى عليها بخصوص سير الادارة الجزائرية بمختلف أجهزتها العسكرية والمالية والأمنية وكذلك مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الايالة ، وقد ساعدت المؤلف معرفته الجيدة باللغتين العثمانية والعربية ، على فهم أغلب المسائل المتعلقة بتلك الموضوعات ، مما جعل الكتاب يمتاز بالدقة في الوصف ، وهي الميزة التي تكاد لا توجد في المؤلفات الأوروبية الأخرى في تلك الفترة .

(الأتراك في)

Şimali Afrika'da Türkler

• افريقيا الشمالية)

مؤلف هذا الكتاب هو التركي عزيز سامح إيلتر (١٨٧٧ - ١٩٤٨ م) ،

وبالرغم من أن المؤلف كان متخصصا في الشؤون العسكرية وأعمال السكك الحديدية إلا أنه استطاع أن يقدم أهم كتاب ألف في تركيا حول الايالات المغربية الثلاث ومعها سلطنة فاس، وقد استقى المؤلف مادته التاريخية من مؤلفات عثمانية وألمانية وفرنسية ، علاوة على العدد الوفير من الوثائق التي انتقاها من الأرشيف العثماني باستانبول ونشر عددا منها بين صفحات الكتاب ، مما كثف معلوماته التاريخية ، وجعله ذا أهمية كبيرة لأي باحث في تاريخ المغرب في العهد العثماني . وقد نشر الكتاب في استانبول في جزئين عام ١٩٣٧م ، وقام الدكتور عبد السلام أد هم بترجمة القسم الخاص منه بطرابلس وتونس ، ونشره في طرابلس بليبيا عام ١٩٦٩م ، وبقي القسم الخاص منه بالجزائر وفاس .

أما بالنسبة للدولة العثمانية فإن أهم ما يمكن التطرق اليه والتعريف به من مؤلفات فهو :

Histoire de L'etat present de L'Empire Ottoman

(التاريخ الحالي للدولة العثمانية)

مؤلف هذا الكتاب هو الأنجليزى " Escuyer Ricaut " الذى تولى وظيفة مترجم لكونت " وينشيلسى Winchelsy " رئيس سفارة الملك البريطانى تشارلز الثانى Charles II " إلى السلطان العثمانى محمد الرابع (١٠٥٨ - ١٠٩٩ هـ / ١٦٤٨ - ١٦٨٧م) . وقد ترجم الكتاب إلى الفرنسية ونشر فى باريس عام ١٦٧٠م . ويمكن تقسيم معلوماته التاريخية إلى ثلاثة أقسام : قسم خاص بحياة العثمانيين الاجتماعية والدينية ،

وقسم ثان خاص بنظام الحكم فى الدولة العثمانية وقواتها البرية والبحرية ،
 وقسم ثالث خاص بوضع الدولة العثمانية الاقتصادى وعوائدها المالية •

(تاريخ)

Tableau Peneral de L'Empire Ottoman

الدولة العثمانية العام)

مؤلف هذا الكتاب هو أحد رعايا الدولة العثمانية واسمه "مورادجة
 دو صون Mouradgea D'ohsson " المولود فى استانبول عام ١٧٤٠م من
 أب أرمنى ولد هو الآخر بنفس المدينة عام ١٧٢١م وعمل مترجماً فى
 القنصلية السويدية بلزمير • وقد تعلم " دو صون " عن والده مهنة الترجمة
 وبدأ يمارسها وهو فى سن الثالثة والعشرين حيث عين مترجماً فى السفارة
 السويدية باستانبول • وفى عام ١٧٦٨م رقى إلى رئيس المترجمين فى نفس
 السفارة • ونظراً لأصل " دو صون " الأرمنى فإنه كان كثير الاحتكاك بالأوروبيين،
 فترى تربية غربية وتعلم اللغات الأوروبية واهتم بثقافات الغرب الأوروبى ،
 لكنه كان فى نفس الوقت شديد الاهتمام بتاريخ المسلمين وحضارتهم. ومن
 خلال إطلاعهم الواسع على مختلف المصادر العثمانية ، تمكن من وضع المخطط
 العام لمؤلفه المشار إليه والذي أخذه معه عندما غادر استانبول عام ١٧٨٤م،
 إلى فرنسا (١) حيث نشر الجزء الأول منه عام ١٧٨٧م وأهداه لملك السويد ،

(١) لمزيد من التفاصيل حول حياة " دو صون " راجع الدراسة التى
 أعدها حوله كمال بايدلى ونشرها فى " مجلة التاريخ " التى تصدرها
 كلية آداب جامعة استانبول ، عدد ٣٤ / ١٩٨٣ - ١٩٨٤ ، ص ٢٤٧ -

ونشر الجزء الثانى منه بعد ذلك عام ١٧٩٠م ، أما الجزء الثالث والاخير من الكتاب فلم ينشر الا فى سنة ١٨٢٠م .

والكتاب مقسم بأجزائه الثلاثة إلى قسمين كبيرين ، أحدهما خاص بنظام الحكم فى الدولة العثمانية ويشتمل على خمسة فصول ، أولها يتعلق بالديانة الاسلامية ، والثانى بالحالة الاجتماعية ، والثالث بالقضاء ، والرابع بالنظام السياسى والخامس بالنظام العسكرى . أما القسم الثانى من الكتاب فخاص بتاريخ الدولة العثمانية منذ تأسيسها حتى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى ، مع تناول لنظامها الادارى والتشريعى . وبخصوص جمع مادة هذا الكتاب الغريب والذى يعد من أهم المصادر التى يرجع إليها المهتمون بتاريخ الدولة العثمانية ، يقول صاحبه فى المقدمة أنه كان يرجع إلى الوزراء وكبار الموظفين فى مختلف الأجهزة الادارية فى الباب العالى والذين بلغت ثقتهم به أنهم كانوا يسلمونه ملخصات السجلات الادارية التى يشرفون عليها ، كما كان يرجع إلى نساء الحريم اللائى يطلق سراحهن بعد قضاء بضعة سنوات داخل قصر السلطان العثمانى ، ذلك إلى جانب رجوعه إلى الوثائق والتقارير التى كان يحررها رجال الدولة مثل العلماء والباشاوات وروساء الكتاب ووزراء المالية وغيرهم .

Charte turque (النظام العثمانى)

مؤلف هذا الكتاب هو الرحالة الفرنسى * ألفيوغراسى Alféo

(Grassi) الذى زار استانبول فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى

وجمع إنطباعاته عنها فى كتابه المذكور الذى نشره فى جزئين بباريس عام ١٨٢٥م • ويعد المؤلف أحد المعجبين بالدولة العثمانية والمدافعين عنها ضد المزاعم التى روج لها بعض الأوروبيين فى كتاباتهم عنها ، حتى أنه اعتبر النظام الذى كان سائدا فيها أكثر حرية من الأنظمة التى كانت سائدة فى أوروبا • أما عن محتوى الكتاب فيتعلق بصفة عامة بجوانب الحياة الدينية والاجتماعية ونظام الجيش فى الدولة العثمانية •

Etat militaire Ottoman (النظام العسكرى للدولة

العثمانية) •

مؤلف هذا الكتاب هو أحمد جواد باى ، وكان أحد الضباط فى الجيش العثمانى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر • والكتاب فى أصله عبارة عن موسوعة تضم إثنين وعشرين جزءا تتعلق بمختلف النظم والتشكيلات العسكرية فى الدولة العثمانية • أما المؤلف الذى اعتمدت عليه الدراسة فهو القسم الأول من الجزء الأول من تلك الموسوعة ، وقد ترجمه " جورج ماكريد G. Macride " ونشره فى باريس عام ١٨٨٢م ، وهو خاص فقط بالجيش الانكشارى من حيث تاريخ تأسيسه ونظامه الداخلى إلى أن تم القضاء عليه عام ١٢٤١ هـ / ١٨٢٦م فى عهد السلطان محمود الثانى • والكتاب متبوع بمجموعة صور مفصلة للألبسة والأسلحة والخيم والشارات التى كان يستعملها ذلك الجيش •

مؤلفات الدكتور اسماعيل حقي أزون جارشيلى " ١٨٨٨-١٩٢٢ "

يعد أزون جارشيلى أكبر المؤرخين الأتراك الذين اهتموا بتاريخ الدولة العثمانية ، وتمكن من إنجاز عدد من الدراسات المتكاملة فيما بينها على شكل موسوعة تغطى معظم جوانب التاريخ العثمانى ، واعتمد فى جمـع مادتها العلمية على مصادر مختلفة عثمانية وفرنسية وإنجليزية (من بينها المؤلفات المذكورة) ، علاوة على وثائق الأرشيف العثمانى باستانبول حيث كان له مكتب خاص . وأهم مؤلفات هذا الباحث التى اعتمدت عليها الدراسة :

Osmanlı devleti teşkilatından Kapukulu Ocakları ,
Cild 1 "a cemi ocağı re yeniçeri ocağı"

(نظام الجيش العثمانى)

• الجزء الأول ، أعجمي أوجاغى ويكنجى أوجاغى ()

Osmanlı devleti, Saray Teskilâtı. (نظام السراى العثمانى)

Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye teşkilâtı,

(نظام الادارة المركزية والبحرية فى الدولة العثمانية)

وقد صدر الأول منها عام ١٩٤٣م والثانى عام ١٩٤٥م والثالث

عام ١٩٤٨م ، ثم صدرت كلها بعد ذلك فى طبعات أخرى متتالية .

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

A.I.E.O.	Annales d'Institut d'Etudes Orientales
C.C.C.	Correspondance consulaire of commerciale
C.P.	Correspondance Politique.
C.T.	Cahiers de Tunis.
F.O.	Foreign Office.
M.D.	Memories et Documents.
M.R.	Memoires et Reconnaissance.
N.	Note.
R.A.	Revue Afrikaine.
R.H.C.	Revue d'Histoire de Colonies.
S.	Sahifa.

الفصل الأول

((تمهيد))

تأسيس إالة الجزائر
ومراحل الحكم العثماني بها

يرتبط الوجود العثماني في المغرب الأوسط ارتباطا وثيقا بسقوط
الأندلس • فبعد الاستيلاء على غرناطة عام ٨٩٢ هـ / ١٤٩٢ م^(١) رأى الملك
الاسباني " فرديناند Ferdinand " بإيعاز من مستشاره " الكاردينال
خيمينيز Ximenez "، نقل الحرب ضد المسلمين إلى بلاد المغرب
لأنه كان العمل العسكري الوحيد الذي يضمن - حسب اعتقاده - تحقيق
نصر حاسم عليهم وقطع دابر رجعتهم مرة أخرى إلى الأندلس^(٢) •

وفي إطار هذه الخطة احتل الاسبان مدينة المرسى الكبير (غربي
الجزائر) عام ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م ، ثم مدينة وهران القريبة منها عام
٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م • ولكي يتمكن الاسبان من محاصرة ساحل المغرب
الأوسط بكامله ، مدوا سيطرتهم نحو الشرق ، فاحتلوا بجاية في نهاية
٩١٥ هـ / بداية ١٥١٠ م ، ثم أجبروا - تحت وطأة التهديد - مدينتي
الجزائر على الاستسلام لهم والاعتراف بسيادة الملك الاسباني^(٣) • وينفس
الطريقة استسلمت لهم بعض المدن الأخرى مثل جيجل ودلس^(٤) •

(١) حول تفاصيل سقوط غرناطة راجع : عادل سعيد بشتي -
الأندلسيون المواركة ، ص ٩٢ - ١٠١ •

(٢) باريس ، أرشيف وزارة الحرية ، قسم الجيش البري ، M.R./Algerie
صندوق ٨٨١ ، مذكرة ١ ، مذكرة تاريخيه حول الجزائر
والأيلات المغربية ، ص ٢ •

(٣) نفس المصدر ، ص ٢ - ٩ •

(٤) Rand, S. et Denis, F. Fondation de la Régence d'Alger,
TII, P. 142.

وبينما كان سكان المدن المذكورة يعانون من سياسية إسبانية الاستعمارية ، إذا بأخبار جماعة من البحارة المشاركة المقيمين في ميناء " حلق الوادي " القريب من مدينة تونس ، تصل بها كانت تحمله من صور لمعاركهم البطولية ضد السفن الاسبانية إلى مسامعهم ، فعلقوا عليهم أمل مساعدتهم على التخلص من سيطرة الحاميات الاسبانية . وكان على رأس هؤلاء البحارة الاخوان " أروج " وخير الدين اللذان يعرفان - عند الأوروبيين خصوصا - باسم " بارباروس " (١) .

وكانت أول دعوة وجهت للأخوين وقبلها من أجل قدومهم إلى المغرب الأوسط ، قد تمت على أيدي أهل بجاية ، وكان ذلك في أغسطس ١٥١٢ م . وتمكن " أروج " من مناوشة الاسبان في حصن بجاية ثم قفل راجعا لإثرب إصابته ، إلى " حلق الوادي " (٢) .

وبعد سنتين من تلك المحاولة ، (أي في ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م) رجع " أروج " مرة ثانية إلى المغرب الأوسط ونجح في الاستيلاء على حصن مدينة جيجل بخطة دلت على معرفته بالمنطقة وبرهنت على قدرته العسكرية ، وغنم " أروج " غنائم كثيرة ، وزع قسما منها على أتباعه وأعد من القسسم الآخر هدية أرسلها إلى السلطان العثماني سليم (٩١٨ - ٩٢٦ هـ / ١٥١٢ - ١٥٢٠ م) . وكان رد هذا الأخير على تلك الهدية بأن أرسل إلى " أروج " وأخيه خير الدين كتابا أثنى فيه عليهما ، وسفنتين مجهزتين بالمجاذيف وعلى

(١) حول تفاصيل حياة الأخوين " أروج " وخير الدين أنظر : علي رضا سيفي : بارباروس خير الدين .

Grammont, H. de, Histoire d'Alger, pp 19-21

Rozet, P., Alger, pp. 215-216. : وراجع ايضا :

متنها عددا من الجنود^(١) . وبذلك نجح " أروج " فى جذب انتباه السلطان العثمانى إلى الأحداث التى كانت تجرى فى الحوض الغربى للبحر المتوسط وجعله يشعر بالآمال التى كان يعلقها أهل المغرب الأوسط على دولته من أجل تقديم المساعدة إليهم لتخليص مدنهم من الهيمنة الإسبانية . وبذلك فتح " أروج " أول أبواب العلاقات السياسية والعسكرية مع الدولة العثمانية ومهد السبيل للوجود العثمانى فى المغرب الأوسط .

ومن مدينة جيجل زحف " أروج " وجنوده نحو بجاية ، وبدأ حصاره لها فى رجب أو شعبان ، ٩٢٠ هـ / سبتمبر ١٥١٤ م . وبعد أن اتضح له استحالة تحقيق انتصار حاسم على الحامية الإسبانية المتمركزة بها قرر الرجوع إلى جيجل التى اتخذها قاعدة ثانية له بعد حلق الوادى^(٢) . إلا أن أروج لم يلبث أن عاد مرة أخرى إلى بجاية وكرر حصاره لحاميتها من جهتي البحر والبحر . وتمكن بعد معارك ضارية من فتح خمس شغرات فى الحصن الإسباني وشن هجوم شامل عليه ، إلا أن نفاذ الذخيرة لدى الجنود جعله يوقف الهجوم^(٣) . وعندما رفض السلطان الحفصى مولاي محمد تزويده بالامدادات التى أرسل فى طلبها منه ، قرر أروج رفع الحصار على الحصن الإسباني والعودة إلى جيجل ، وذلك بعد أن قام باحراق سفنه التى كانت

(١) باريس ، المكتبة الوطنية ، مخطوط رقم ٨٧٨ غربى ، سيوة خير الدين (مجهول المؤلف) ، ص ١٩ - ٢٠ ، راجع أيضا : على رضا باشا مرآت الجزائر ، ص ١٤ - ١٥ .

(٢) Grammont ، المصدر السابق ص ١٩ .

(٣) مذكرة تاريخية حول الجزائر والولايات المغربية ، ص ٢١ .

قد غاصت بأجزائها السفلى فى طمى نهر الصومام ، حتى لا يستفيد منها
عدوه من بعده (١) .

وفى أوائل عام ٩٢٢هـ / ١٥١٦م علم أهل مدينة الجزائر (الشعالبة)
بموت الملك الاسبانى (فرديناند) ، فصعدوا من ثورتهم ضد الحامية
الاسبانية المتمركزة فى حصن الفنار الذى أقامه الاسبان فى إحدى الجزر
الصغيرة المقابلة للمدينة . وعندما أدركوا أنهم فى حاجة إلى مساعدة
خارجية أرسلوا إلى " أروج " يطلبون قدومه إليهم . فاستجاب لهم وأرسل
إلى المدينة مددا عسكريا تمثل فى ثمانى عشرة سفينة شراعية وثلاث سفن
صغيرة محملة بالجنود والذخائر ، بينما توجه هو إليها برا على رأس جيش
من المشاة بلغ عدده خمسة آلاف جندي معظمهم من أهل البلاد (٢) .

وعندما وصل أروج الى مدينة الجزائر شرع فى تطبيق خطة عسكرية
يبدوا أنه رتب لها قبل وصوله إلى المدينة ، مستفيدا فى ذلك من تجاربه
السابقة فى بجاية وجيجل . فقبل أن يباشر هجومه على الحامية الاسبانية ،
زحف غربا نحو مدينة شرشال الساحلية وتمكن من ذلك الحصن الاسبانى بها .
وعند رجوعه إلى الجزائر شرع فى قصف حصن الفنار ، واستمر فى ذلك بضعة
أيام ، لكن قذائف مدافعه كانت ضعيفة ولا ترتطم بجدرانها إلا نادرا (٣) .

(١) سيرة خير الدين ، ص ٢١ - ٢٢ ، وراجع أيضا : Rozet
المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

(٢) Rang, et Denis المصدر السابق ، ج ١ ،
ص ٧٧ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٧٧ - ٧٨ .

ومن المحتمل أن " أروج " أدرك أن الحرب ضد إسبانيا سيطول مداها ، وأن حسمها لا يتوقف على مهاجمة حامياتها المنتشرة على طول ساحل المغرب الأوسط ، وأن أى انتصار يمكن تحقيقه فى هذا المضمار لن يكون سوى انتصار مؤقت ما لم تتوفر قوة عسكرية ثابتة وقادرة على حماية الانتصارات المحققة وخوض الحرب ضد إسبانيا فى جميع الظروف . ومن المحتمل كذلك أنه أدرك استحالة تأسيس مثل تلك القوة فى ظل التمزق الذى كان يعيشه المغرب الأوسط ، وهو الأمر الذى كان يتطلب منه تكوين قيادة موحدة تجمع شمل الامارات وشبه الامارات المنتشرة بين مختلف المدن والقرى فى الشمال والجنوب ، وتوحيد إمكاناتها المادية والمعنوية وتوجيهها نحو تلك الحرب التى تعد القاسم المشترك بين الجميع .

ونظرا للموقع الجغرافى الهام الذى تتمتع به مدينة الجزائر، يتوسطها لساحل المغرب الأوسط وإشرافها على عمقه من ناحية الجنوب وعمق البحر المتوسط من ناحية الشمال ، رأى " أروج " أن أى مجهود عملى فى سبيل تأسيس تلك القوة لا بد أن تكون بدايته من هذه المدينة . وكخطوة تنفيذية أولى فى تحقيق ذلك المشروع أحدث أروج انقلابا جذريا فى نظام المدينة السياسى عندما اغتال حاكمها (سالم القومى) وأعلن نفسه أميرا مكانه (١) .

(١) توجد روايات عديدة حول اغتيال سالم القومى . منها رواية " هايدو " القائلة بأن أروج خنقه بمساعدة أحد جنوده فى الحمام ، (راجع Rang et Denis المصدر السابق ج ١ ، ص ٣٨ - ٨٤) ورواية أخرى تقول أنه شنقه علانية فى " باب عزون " غربى مدينة الجزائر، (راجع : Rozet المصدر السابق ، ص ٢١٧) ورواية ثالثة تقول أن سالم القومى مات مسموما (راجع : على رضا باشا ، المصدر السابق ، ص ١٦) .

وعندما استتبّت له الأمور بعد ذلك الانقلاب شرع فى إرساء قواعد النظام الجديد ، فنظم الجيش والضرائب ووزع المسئوليات ، وأضاف بنايات جديدة للمدينة تتلاءم والمؤسسات الادارية الجديدة . وبهذه الاجراءات حول مدينة الجزائر إلى عاصمة تامة المعالم تساعد على الاشراف على المناطق السقّ تخضع له فى المستقبل (١) .

وفى جمادى الأولى ٩٢٣هـ / يونية ١٥١٧م اشترك أروج مع أخيه فى حملة عسكرية على مدينة " تنس " فتمكنوا من الاستيلاء عليها وطُرد أميرها الزياني الذى كان يحكمها تحت الوصاية الاسبانية (٢) . وبعد هذا آخر عمل عسكري اشترك فيه الاخوان معا . وذلك أنه ما أن عادا إلى مدينة الجزائر حتى توجه " أروج " إلى تلمسان بطلب من أهلها لمساعدتهم على التخلص من السلطان الزياني (أبى حمو الثالث) الذى اغتصب الحكم من أخيه أبى زيان بمساعدة الاسبان . وقد تمكن " أروج " من السيطرة على المدينة وتعيين نفسه أميرا عليها . غير أن الاسبان الذين كانوا يراقبون تحركاته تمكنوا من استعادتها منه والقضاء عليه عام ٩٢٤هـ / ١٥١٨م (٣) .

وبعد مقتل " أروج " تفهم خير الدين (الذى كان مقيما فى مدينة الجزائر) خطورة الوضع . ومن أجل دعم موقفه فى مواجهة المخططات

(١) Rozet المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

(٢) سيرة خير الدين ، ص ٢٦ .

(٣) Grammont المصدر السابق ، ص ٢٤ وما بعدها
وراجع أيضا Rozet ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ ، وكذلك
Rang et Denis المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٧٧-١٧٨ .

الاسبانية فى المغرب الأوسط ، رأى ضرورة توسيع باب الاتصال بالدولة
العثمانية وتهتين العلاقات السياسية والعسكرية معها •

وإذا كان ربط المغرب الأوسط بالدولة العثمانية يعد بالنسبة
لخير الدين ضرورة سياسية وعسكرية ، فإنه كان بالنسبة لسكانه واقعا اقتضاه
الوضع الجديد للسلطان العثمانى بعد فتحه لبلاد الشام ومصر وحصوله
على مفاتيح الأماكن المقدسة بصفته حامى الحرمين الشريفين • وقد أعطى
هذا الوضع السلاطين العثمانيين صورة مرموقة لهم بين المغاربة عموما لا تقل
عن صورة بنى أمية وبنى العباس قبلهم • وقد عبر المغاربة عن تحالفهم
الفعلى مع العثمانيين عندما رفضوا فى الشام وفى مصر بالذات أن ينضموا
إلى السلطان المملوكى " طومان باى " فى حربه ضد السلطان سليم عند
هجومه على دولة المماليك • وقد ردوا بعد أن طلب منهم ذلك ، بأنهم
" لا يقاتلون سوى الفرنج ولا يقاتلون المسلمين " (١) وأضاف ابن إياس الذى
أورد تلك الرواية قوله بأنهم (أى المغاربة) " أظهروا التعصب لابن
عثمان " (٢) ويقصد بذلك السلطان سليم •

ولهذا أيد سكان مدينة الجزائر خير الدين عندما طلب منهم
أن يكتبوا رسالة باسمهم إلى السلطان العثمانى يعلنون له فيها طاعتهم

(١) د • لىلى الصباغ ، الوجود المغربى فى المشرق المتوسطى فى
العصر الحديث ، فى: المجلة التاريخية المغربية، عدد ٧ ، ٨ / يناير
١٩٧٧ ، ص ١٩٥ •

(٢) ابن إياس ، بدائع الزهور ، تحقيق د • محمد مصطفى ، ج ٥ ،
ص ١٣٧ •

له وقبول تبعيتهم لدولته ، وهى الرسالة التاريخية التى كتبوها فى أوائل
 ذى القعدة ٩٢٥ هـ / أوائل نوفمبر ١٥١٩ م^(١) ، وحملها إلى استانبول
 وفد خاص سافر على متن أربع سفن ومعه " هدية عظيمة " وعندما قرر
 أعضاء الوفد الرجوع إلى مدينة الجزائر " أرسل السلطان رفقتهم سنجقا
 إلى خير الدين كدليل على أن الجزائر أصبحت ضمن أقاليم دولته وأن
 أهلها صاروا ممن تشملهم رعايته . وعند وصولهم إلى الجزائر وقفوا بين
 يدي خير الدين ووصفوا له أمر السلطان والسنجق الذى وجهه صحبتهم وأعلموه
 أنه قبل طاعة أهل الجزائر وأذن لهم فى صرف الخطبة والسكة إليه
 كما تضمنه الكتاب الذى وجهه معهم ففرح بذلك خير الدين فرحا شديدا " (٢)
 وقد حدد المؤرخ التركى محمد شكرى تاريخ عودة الوفد الجزائرى من
 استانبول بعام ٩٢٦ هـ / ١٥٢٠ م^(٣) . وهو التاريخ الذى تأسست فيه
 إيالة الجزائر فى إطار التبعية العثمانية أو ما عرف بإسم الجزائر العثمانية .

(١) إكتشف تلك الرسالة التاريخية المؤرخ التركى إسماعيل حقى أزون
 جارشيللى فى أرشيف " طوبقاسبى " باستانبول ، واعتمد
 عليها فى مؤلفه عن الدولة العثمانية ، راجع : Uzunçarşılı
 I. Hakkı, Osmanlı tarihi, cild 2, S 368, N 2 .
 وقد نشرها بعد ذلك المؤرخ التونسى عبد الجليل التيمى فى :
 المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٦ / يناير ١٩٧٦ ،
 ص ١١٧ ، وما بعدها .

(٢) سيرة خير الدين ، ص ٣٧ — ٣٨ .

(٣) محمد شكرى ، أسفار بحرية عثمانية ، ج ١ ، ص ٣٧٣ .

وقد درج بعض المؤرخين^(١) على تقسيم العهد العثماني فـى
الجزائر إلى أربع مراحل هى :

- (١) مرحلة البايلىريات : ١٥١٥ - ١٥٨٨ م .
- (٢) مرحلة الباشاوات : ١٥٨٨ - ١٦٥٩ م .
- (٣) مرحلة الأعـاوات : ١٦٥٩ - ١٦٧١ م .
- (٤) مرحلة الدايات : ١٦٧١ - ١٨٣٠ م .

وهناك من اعتبر الفترة الممتدة بين سنتي ١٥١٢ - ١٥٤٦ م مرحلة
مستقلة أطلق عليها " عصر الفتح " ليصبح عدد المراحل خمساً^(٢) .

وقد رفض الدكتور أبو القاسم سعد الله ذلك التقسيم لأنه لم
يحدث خلال المراحل المذكورة ما غير من سمة الحكم العثماني نحو
الجزائريين^(٣) . علاوة على هذا أن إسمى " بايلرياي " و " باشا " اللذين
أطلقا على المرحلتين الأولى والثانية لم يكونا فى الواقع سوى لقبين إداريين
وليسا نظاميين أو مرحلتين - ظل ولاية الجزائر يحملونها حتى نهاية العهد
العثماني^(٤) . أما إسم (آغا) الذى أطلق على حكام المرحلة الثالثة

(١) من المؤلفات الفرنسية راجع : Weissman, Nahoum

Les Janissaires, p 67 ، ومن المؤلفات العربية راجع : ناصـر
الدين سعيد ونـى ، النظام المالى فى الفترة العثمانية، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٢) أحمد توفيق المدينى ، محمد بسـن عثمان باشا ، ص ٢٣ .

(٣) د.أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافى ، ج ١ ، ص ١٣٣ هامش ٤ .

(٤) يتضح ذلك من الوثائق الرسمية ، راجع مثلاً الفرمان الذى أرسله
الباب العالى إلى أحد ولاية المرحلة الأولى وهو أحمد باشا عام

فيقصد به " أغا الانكشارية " الذي عينه الجيش الانكشاري ليحكم إلى جانب الباشا الذي كان يرسل من استانبول خلال نفس المرحلة^(١) . وأما " الداي " الذي أطلق اسمه على حكام المرحلة الرابعة - فهو الجندي الذي حل عام ١٦٧١م محل " أغا الانكشارية " إلى جانب الباشا ، وذلك حتى عام ١٧١١م عندما تخلص الداي على من الباشا شارقان إبراهيم الذي أرسله الباب العالي ، وانفرد بالحكم^(٢) وتوقف في نفس الوقت عن حمل لقب " داي " وحل بدلا منه لقب " باشا " ^(٣) . واستمر الوضع على هذه الحال حتى نهاية العهد العثماني في الجزائر عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م .

ومن ثم فان التقسيم الذي يمكن أن يوضع للعهد العثماني في الجزائر يشتمل على ثلاث مراحل فقط هي :

İlter, A.S., Şimali Afrika'da ١٩٩٦هـ / ١٥٨٧م في Turkler, cild 1, S 178, N 4 . والفرمان الذي أرسله إلى آخر الولاة العثمانيين في الجزائر وهو حسين باشا عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م في نفس المصدر ، ج ٢ ، ص ٩٤ ، ولعزید من التفاصيل راجع الفصل الثاني ، ص ٥٧ وما بعدها .

(١) Grammont ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٩ .

(٢) Plantet, Eugene, Correspondance des Deys d'Alger, T II , p. 62, N 2

(٣) يتضح ذلك من الكتابات الأثرية الموجودة في : Colin, Gabriel, Corpus des inscriptions ... de L'Algerie, pp. 82, 84, 86.

المرحلة الأولى : وتبدأ من تاريخ تأسيس أياالة الجزائر عام ٩٢٦هـ /

١٥٢٠م حتى عام ١٠٧٠ هـ / ١٦٥٩م . وكانت الجزائر تحكم خلالها من

قبل ولاية يعينهم الباب العالي ويرسلهم من استانبول .

المرحلة الثانية : وتمتد من عام ١٠٧٠ هـ / ١٦٥٩م حتى عام

١١٢٣ هـ / ١٧١١م . وفيها أصبح منصب الباشا صوريا لا يتعدى شاغلـه

الذى كان يرسل من استانبول - كونه ممثلا للسلطان العثمانى لاضفاء

شرعية الحكم على النظام الذى كان قائما فى الايالة . ذلك لأن الجيش

الانكشارى جرده من معظم سلطاته وسلمها لممثل عنه كان فى البداية " آغا

الانكشارية " ، وأصبح فى عام ١٠٨٢ هـ / ١٦٧١م هو " الداى " . ويمكن أن

يطلق على هذه المرحلة " مرحلة الحكم الثنائى " واعتبارها مرحلة إنتقالية للمرحلة

الثالثة: .

المرحلة الثالثة : وتمتد من عام ١١٢٣ هـ / ١٧١١م حتى نهاية الحكم

العثمانى فى الجزائر عام ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠م . وفيها توقف إرسال الولاة من

استانبول وأصبحوا يعينون من قبل الجيش الانكشارى فى الجزائر واقتصر دور

الباب العالي على ترسيمهم فى مناصبهم دون أن يكون له أى نفوذ فى اختيارهم .

وقد دامت المرحلة الأولى مائة وثلاثين سنة ، والثانية اثنين

وخمسين سنة ، والثالثة مائة وتسع عشرة سنة ، وهذه المراحل الثلاث هى

التي ينقسم اليها العهد العثمانى فى الجزائر ، والذي دام ثلاثة

قرون وعشر سنوات ميلادية .

الفصل الثاني

نظام الإدارة العثمانية في الجزائر

- اولا : الوالى العثمانى *
- ثانيا : الديوان *
- ثالثا : القضاء ونقابة الاشراف *
- رابعا : التقسيم الادارى *

من أهم دعائم فلسفة الحكم عند العثمانيين • اعتبار السلطان الرئيس الأعلى للهيئات السياسية والعسكرية والدينية في الدولة • ولتكريس هذه الفكرة في جميع المقاطعات ، اتبع نظام إداري محكم في تسييرها • وكان أول ما يعتمد عليه هذا النظام هو ربط التقسيمات الإدارية بعضها ببعض على شكل سلسلة متصلة الخلقات ابتداء من حكام أصغر الوحدات في الدولة ومرورا بحكام الولايات التي تتبعها تلك الوحدات وانتهاء بالسلطة المركزية في استانبول حيث يقيم السلطان العثماني • ولهذا كانت الإدارة في الولايات العثمانية تشكل أحد الجوانب المهمة في العلاقات بين تلك الولايات والباب العالي ، ولم تكن الجزائر استثناء في ذلك • ويمكن علاج نظام الإدارة في الجزائر بدراسة وتحليل العناصر الأساسية التالية •

أولا : الوالي العثماني :

سبقت الإشارة إلى أن عام ١١٢٣هـ / ١٧١١م يعد تاريخ بدايات المرحلة الثالثة من الحكم العثماني في الجزائر ، وفيها أصبح الولاة يعينون من قبل الأوجاق في الجزائر^(١) • ولكي يعين الوالي الجديد كان ديوان الأيالة يجتمع في جلسة موسعة يحضرها كبار الموظفين والعلماء ومعظم جنود الأوجاق وقوادهم^(٢) • وبعد الاتفاق على الشخص الذي يتولى الحكم يتقدم إليه العلماء والأعيان ليجلسوه على كرسى الحكم ويلبسوه الخلعة

(١) أنظر الفصل الأول ، ص ٣٢ - ٣٣ •

(٢) Pananti, Philipo, Relation d'un séjour à Alger, p. 414.

السلطانية أو الققتان (١) الذى يعتبر اللباس الرسمى لرجال الدولة العثمانية. وبعد الانتهاء من مراسيم الجلوس يتقدم إليه المفتى ليذكره بمسئوليته التى يتحتم عليه أن يؤديها بأمانة وإخلاص، ومن بينها معاقبة المجرمين والحكم بالعدل والدفاع عن سيادة الأوجاق وأمن الأيالة، وضمان مرتبات الجنود. ثم يقوم الحاضرون فيدعون له بالنصر ويهتفون بالولاية ويبدون له الطاعة بتقبيل يده (٢). وفى الختام يرفع العلم العثمانى وتضرب عليه الموسيقى وتطلق المدافع. وعقب ذلك يخرج المنادى إلى شوارع المدينة ليديع خبر التعيين بين الناس، ويرسل فى نفس الوقت الرسل إلى المقاطعات فى الشرق والغرب والجنوب لنقل الخبر إلى حكامها كذلك (٣). وفى اليوم التالى يأتى دور الفناصل الذين يتوجهون إلى دار الامارة لمقابلة الباشا وتهنئته نيابة عن حكوماتهم، ويحصلون منه فى نفس المناسبة على توقيعة على وثائق تجديد معاهدات بلدانهم مع الأيالة (٤).

وبعد أن يستقر الوالى فى الحكم يقوم بتحرير تقرير يبعث به إلى السلطان العثمانى يطلع فيه على تغير الحكم فى الأيالة ويشرح لـه

(١) أحمد الشريف الزهار، مذكرات، تحقيق، أحمد توفيق المدنى ص ٩٥.

(٢) Pananti، المصدر السابق، ص ٤١٤.

(٣) أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ٩٥.

(٤) باريس، أرشيف وزارة الخارجية، رسالة من القنصل الفرنسى، أغسطس ١٨٥٥، فى : C.C.C/Alger، مجلد ٣٧، ورقة ٢٥٠، وللإطلاع على نموذج لوثائق تجديد المعاهدات راجع وثيقة =

الظروف التي تم فيها ذلك، والأسباب التي دعت إليه^(١) . ولكي يجد التقرير مصداقته لدى الباب العالي كان يوقع عليه الباشا ومساعدوه مثل "الخنزجي" و"آغا الانكشارية" و"يالى وكيل حرج" وكذلك العلماء وعلى رأسهم القاضى والمفتى ونقيب الأشراف^(٢) . غير أن خبر التعيين كان يصل إلى الباب العالي قبل أن يبادر الباشا بكتابة تقريره ، وذلك بواسطة القبودان دريا " (أى وزير البحرية العثمانى) الذى كان يعد المسئول الأول على مقاطعات الدولة العثمانية الواقعة على البحار مثل الأيالات المغربية . ولذلك كان يبدى حرصا شديدا على تتبع أحداث الجزائر وتقصي أخبارها من جميع المصادر المتاحة له وفى مقدمتها السفن التجارية التى كان أصحابها يهتمون بجمع المعلومات حول الموانئ التى يزورونها شرقا وغربا البحر المتوسط . إلا أن ما يلاحظ على التقارير التى كان " القبودان دريا " يرفعها إلى السلطان حول ذلك ، هو أنها غالبا ما تكون غير وافية أو متضاربة فى معلوماتها لتعدد مصادرها^(٣) . ومن هنا يأتى الاهتمام بالتقرير الذى

موقعة من قبل أحمد باشا عام ١٢٣٢هـ / ١٨٠٥م لتجديد معاهدات الأيالة مع فرنسا ، فى نفس المصدر ، ورقة ٣٦٠ .

(١) كمثل على ذلك راجع تقرير على باشا بمناسبة تعيينه عام ١٢٣٢هـ / ١٨٠٥م إلى السلطان محمود الثانى فى : د . عبد الجليل التيمى بحوث ووثائق فى التاريخ المغربى ، ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٢) نفس التقرير .

(٣) كمثل على ذلك راجع : الجزائر ، مركز الدراسات التاريخية ، تقرير القبودان دريا محمد خسرو باشا إلى السلطان محمود الثانى حول تعيين عمر باشا عام ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م فى : وثائق تاريخ الجزائر العثمانى ، خ ٠ هـ ١٢٣٠ / ٢٢٥١٨ ، وراجع كذلك تقريرا آخر من =

يرسله الباشا من الجزائر ليرفع إلى السلطان •

وبعد أن يرسل خبر التعيين إلى الباب العالي يستعد الباشا الجديد لأكبر مهمة تنتظره وتتمثل في تحضير الهدية التي تعود ولاية الجزائر لإرسالها إلى السلطان العثماني في هذه المناسبة ليحصلوا منه على رموز الولاية لأضفاء شرعية الحكم عليهم • وحسبما جرت عليه التقاليد عند العثمانيين فإن تلك الرموز كانت تشتمل على " الفرمان " و " القليج " (وهو نوع من السيوف العثمانية) و " القفتان " (١) •

وقد جرت العادة أن تقدم تلك الرموز للباشا في احتفال رسمي يقام في مقر الديوان ويحضره كبار الموظفين والعلماء والأعيان • وتبدأ مراسيمه بأن يتقدم " القفتاني " (أي الموظف المكلف بخزانة القفاتي) إلى الباشا فيضع إلى جانبه الأيمن الرموز الثلاثة ثم يقبل يده ثلاث مرات • وبعد ذلك يقف الحاضرون لسماع قراءة الفرمان • وعند الانتهاء منه يتقدم " الخزنجي " إلى الباشا ليلبسه القفتان ، ثم يقرأ الحاضرون الفاتحة ويدعون للباشا بالنصر والتوفيق في مهامه • وفي النهاية يتقدمون إليه جميعا لتهنئته بالولاية وإعلان طاعتهم له بتقبيل يده • وللتعبير عن الفرحة والابتهاج بذلك تطلق مدافع القصبة والقلاع طلقاتها (٢) • وفي اليوم

نفس القبودان دريا حول الاطاحة بنفس الباشا عام ١٢٣٢ هـ / ١٨١٧ م
في : نفس المصدر ، خ • هـ ٣٣٣.١ / ١٢٣٢ •

(١) باريس ، الأرشيف الوطني الفرنسي ، سجلات الجزائر العريضة
والتركية ، 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ١٠ •

(٢) نفس المصدر •

التالى يأتى دور القناصل الذين يتوافدون مرة أخرى على دار الامارة لتقديم
تهانى حكوماتهم للبasha (١) .

ويخلع السلطان العثمانى فى فرمانه على باشا الجزائر رتبة
" ميرميران " ويوصيه فيه بالاهتمام بالأوجاق وحماية الرعية والدفاع عن
الايالة والحفاظ على وحدتها ورعاية الأمن فيها والحكم بمقتضى الشرع
الشريف وتطبيق القصاص حتى يسود العدل ويعم الوئام ، كما يوصيه بإبداء
الطاعة للباب العالى واحترام الدول الصديقة له ، ويذكره بوجوب نبذ
الخلافات والالتزام بالصدق والعمل على توفير الوسائل والأسباب التى تزيد
من قوة الأوجاق وشجاعته وغيرته على الدولة العثمانية (٢) .

وتمشيا مع قوانين الدولة العثمانية المتعلقة بالتجديد السنوى
للوظائف الذى كان يتم فى مناسبة عيد الفطر من كل سنة ، فان ديوان
الايالة كان يجتمع فى هذه المناسبة لتجديد البيعة للبasha ، وذلك
بلباسه الخلعة السلطانية وإجراء المراسيم التقليدية المألوفة (٣) . وحسبما
أورده حمدان بن عثمان خوجة فإن أى اختلاف فى إعادة البيعة كان يؤدى
إلى تعيين باشا جديد (٤) . أما فيما يتعلق بتجديد ولايته من قبل الباب

(١) رسالة من القنصل الفرنسى ، ٢٤ يونية ١٨٠٦م فى : C.C.C / Alger
مجلد ٣٨ ، ورقة ٨٣ .

(٢) كمثل على ذلك راجع فرمان السلطان محمود الثانى إلى حسين باشا ،
جمادى الثانية ١٢٣٢هـ / ابريل ١٨١٨م فى : İltis, A. Samih
'Şimali Afrika' da türkler, cild 2, S 94-95

(٣) Renaudot, M., Tableau ... d'Alger, pp. 114-116

(٤) حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تعريب محمد العربى الزبيرى، ص ١٢١ .

العالى فان المصادر تذكر انه كان يتم مرة كل ثلاث سنوات ، وذلك فى حالة ما إذا دام حكم أحد الباشاوات مدة طويلة^(١) . غير أن هذا التجديد كان مرهونا بتجديد الهدية إلى السلطان ووزرائه ، وفيما عدا هذا فان الباشا كان يحرم من ذلك إلا إذا فاز بإنعام السلطان عليه فى إحسانى المناسبات . وكان يحصل فى هذه الحال على تجديد ولايته من السلطان ويعفى فى نفس الوقت من أداء الهدية التى كانت فى أغلب الأحيان مكلفة لخزينة الولاية . وكان التجديد يتم بكتابة اسم الباشا الحاكم مقرونا بكلمة " إبقا " (بمعنى الاستمرار فى الحكم) إلى جانب اسم الولاية الجزائر الوارد فى قائمة تجديد الوظائف السنوية التى يصدرها الباب العالى^(٢) . أما فى حالة عدم التجديد فلان اسم الجزائر كان يبقى منفردا فى تلك القوائم أو تكتب أمامه ملاحظة تفيد عدم التجديد^(٣) .

(١) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، قائمة تجديد الوظائف فى الدولة العثمانية لعام ١٢٤٤هـ / ١٨٢٩م فى : C.P / Turquie ، مجلد ٢٥٤ ، ورقة ٢١٨ . حيث ورد بخصوص حسين باشا الذى كان يحكم فى الجزائر ما يلى : " من العادة أن تجدد الولاية كل ثلاث سنوات وفى هذه السنة لا يوجد أى تجديد " .

(٢) تونس ، أرشيف دار الباي ، قائمة تجديد الوظائف فى الدولة العثمانية فى عهد على باشا (١٢٢٤ - ١٢٣٠هـ / ١٨٠٩ - ١٨١٥م) فى : صندوق ٢٢٢ ، ملف ٣٧٩ ، وثيقة ٢٦ / ١٥ .

(٣) بالإضافة إلى قائمة عام ١٢٤٤هـ / ١٨٢٩ (هامش) ، راجع أيضا أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، قائمة عام ١٢٣٧هـ / ١٨٢١م فى : M.D / Turquie ، مجلد ٣٣ ، ورقة ٨٩ - ٩٣ . وكذلك : أرشيف دار الباي ، قائمة أخرى بدون تاريخ (وبما أنها تشير إلى اسم محمد على والى مصر ، فإنها ترجع إلى ما بعد عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م) فى : صندوق ٢٢٢ ، ملف ٣٧٩ ، وثيقة ١٦ / ٢٧ .

ولم يكن حصول باشاوات الجزائر على عهد المولاية أو تجديد هــا
 لهم من السلطان العثماني سوى تقليد اعتاد الجزائريون المحافظة عليه
 كاسلوب لتدعيم الجانب المعنوي في العلاقات بين الايالة والباب العالي
 وتعزيز سيادة السلطان الروحية على الأوجاق . أما بالنسبة للباشا الحاكم
 فلم يكن ذلك يساهم بأي شكل في تدعيم مركزه أو توفير الحماية له من غضب
 الأوجاق عليه والذي كان انفجاره غالبا ما يؤدي إلى الاطاحة به وتعيين
 من يخلفه^(١) مما يدل على أن سيادة الحكم في الجزائر كانت في أواخر العهد
 العثماني في يد الأوجاق وحده دون الباب العالي ولذلك كان على الذي يتولى منصب
 الباشوية أن يركز اهتمامه على تدعيم نفوذه بين الجنود وبصفة خاصة الجنود
 الانكشارية - وكسب ثقتهم به قبل أن يباشر أي عمل يرى أنه يساهم في
 في تحسين صورته لدى السلطان وتعزيز سمعته بين وزرائه وأعضاء ديوانه
 في إسطنبول .

(١) كمثل على ذلك فان أحمد باشا (١٢٢٠ - ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٥ - ١٨٠٨ م)
 كان قد مر عليه عام ونصف فقط منذ أن حصل على ترسيم السلطان
 سليم الثالث (١٢٠٣ - ١٢٢٢ هـ / ١٧٨٩ - ١٨٠٧ م) له ، وكان
 ذلك في منتصف ربيع الأول ١٢٢١ هـ / ٢ يونيو ١٨٠٦ م (راجع رسالة
 من القنصل الفرنسي ، ٢٤ يونيو ١٨٠٦ في : C.C.C/Alger مجلد
 ٣٨ ، ورقة ٨٣) عندما أطاح به الأوجاق في رمضان ١٢٢٣ هـ / نوفمبر
 ١٨٠٨ م (راجع أحمد الشريف الزهار المصدر السابق ص ٩٩) .
 ونفس الملاحظة يمكن إدراجها كذلك بخصوص عمر باشا (١٢٣٠ - ١٢٣٢ هـ /
 ١٨١٥ - ١٨١٧ م) .

وكان باشا الجزائر يقيم في قصر خاص يطلق عليه اسم " باشا
قبوسى " ^(١)، وهو نفس الاسم الذى كان يطلق على مقر إقامة الباشاوات
في بقية الايالات العثمانية وكذلك على مقر إقامة الصدر الأعظم في استانبول ^(٢).
أما العامة فكانوا يطلقون عليه أسماء عديدة من بينها " دار الامارة "
و" دار السلطان " و" دار الملك " ^(٣) وهى مقابلة لأسماء " دار الخلافة "
و" دار السلطنة " و" دار السعادة " وكذلك " دار الملك " التى كانت
تطلق في الأصل على مقر الحكومة العثمانية (أى الباب العالى) ومجازا
على العاصمة استانبول ^(٤) . وكان القصر مكونا من طابقين ، أحدهما
على خاص باقامة الباشا ويعرف باسم " سراى " وهو الاسم الذى كان يطلق
في استانبول على مقر إقامة السلطان العثماني والذي يقال له " سـراى
همايون " ^(٥) ، وآخر أرضى يوجد به كرسى الحكم وسجلات الحكومة

(١) Venture de Paradis, Tunis et Alger, P. 111

(٢) D'ohsson, Mouradgea, Tableau général de l'Empire

Ottoman, TII, p. 174 ، وراجع أيضا : رد حاوص ، كتاب

كتاب معانى لهجة ، كلمة (قبو) .

(٢) راجع : أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ، ١٧٢ ، ونور

الدين عبد القادر ، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر ، ص ٧٥ ،

وعلى رضا باشا ، مرآت الجزائر ، ص ٥٩ ، و 228 MI 14

سجل ١٣ ، ورقة ٦٣ .

(٤) Pakalın, M.Z, Osmonlı ... Sözlügü, cild 2, s 297

(٥) Bianchi, T.X., et Kieffer, J. D. ، قاموس عثمانى

فرنسى ، كلمة (سراى) .

ويجتمع فيه الباشا مع مساعديه (١) .

وكان الباشا يجمع في شخصيته بين صورتين متكاملتين تعكسان في مظهرهما نظام الحكم الذي كان قائما في الدولة العثمانية بجميع جوانبه السياسية والعسكرية والاجتماعية . فمن جهة أنه كان يمثل الجنــدى الانكشارى الحقيقى الذى يعتبر نفسه عبدا مسخرا بكل ما يملك من إمكانيات مادية ومعنوية في خدمة سيده السلطان العثمانى . حيث كان لا يسمح له بالزواج ، ولذا كان كذلك قبل توليه الحكم فان عليه أن يسكن أسرته في منزل خارج دار الامارة (٢) ولا يسمح له بزيارتها إلا يومى الخميس والجمعة (٣) . أما بقية أيام الاسبوع فكان عليه أن يقضيها متفرغا لشئون الحكم . وأما مرتبه فكان يعادل مرتب أى جندى إنكشارى آخر قديم ولا يمتاز في هذا المجال عن بقية الجنود سوى بأن إسمه يأتى على رأس قائمة الجند مما يجعله أول من يتلقى مرتبه يوم دفع المرتبات (٤) . وكان باشاوات الجزائر في هذا الجانب مقلدين إلى حد كبير للسلطين العثمانيين الذين تعودوا منذ عهد السلطان سليمان القانونى (١٥٢٠-١٥٦٦م) أن يقوم كل من تولى العرش منهم بتسجيل اسمه في سجل " الأورته " (أى الوحدة) الأولى من فرقة " بلوك آغالرى " الانكشارية ويذهب إليها غداة توزيع مرتبات الأوجاق في زى آغا الانكشارية ويستلم منها

(١) Devoulx, Albert ، سجل التشرفات ، ص ١٨ .

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

(٣) Renaudot ، المصدر السابق ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(٤) Baudicourt, L. de, La guerre et le gouvernement d'Alger, p. 261.

منها مرتبه الذى يساوى مقداره مرتب الجندى الانكشارى العادى^(١) . وكان
 إذا توفى الباشا يقوم " بيت المالجى " بمصادرة جميع ممتلكاته التى يجدها
 فى دار الامارة ويضمها إلى بيت المال ، ولا يحق لورثته أن يرثوا إلا ما وجد منها
 فى منزل أسرته الموجود خارج دار الامارة^(٢) . وهو فى هذا الجانب
 مماثل للجندى الانكشارى ، بل للسلطان نفسه كذلك الذى كانت ممتلكاته
 هو الآخر تحصى بعد وفاته وتوضع فى خزانة خاصة ولا يسمح التصرف
 فيها إلا فيما يخدم المصلحة العامة للدولة ، خصوصا لإبان الأزمات المالية
 والحروب^(٣) .

ومن جهة ثانية كان الباشا فى الجزائر يعكس فى شخصيته
 السلطان العثمانى نفسه ، وذلك فى قوة قبضته على الحكم وصلاحياته الواسعة
 على الأيالة التى توازى صلاحيات السلطان على مستوى الدولة العثمانية .
 حيث كانت التعيينات فى الأجهزة الادارية لا تتم إلا وفق إرادته خصوصا
 المتعلق منها بالمناصب العليا التى كان يقوم بتعيين أصحابها بنفسه . وكان
 هو الذى يعلن الحرب ويقر السلم ويزكى القناصل ويوقع معاهدات الأيالة
 مع الدول ، ويراسل الملوك ورؤساء الحكومات ، ويستدعى الديوان للاجتماع
 ويوافق على قراراته . وكانت هذه السلطة التى يتمتع بها الباشاوات فى
 الجزائر إحدى الخصائص التى كان يمتاز بها نظام الحكم العثمانى فيها

(١) D'ohsson ، المصدر السابق ، ص ٣٩٣ .

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٣) Grassi, Alféo, Charte turque, TII, p. 2-3

عنه فى الايلات العثمانية الاخرى التى كانت ترتبط بالباب العالى ارتباطا وثيقا . وقد لخص أحد موظفى القنصلية الفرنسية تلك السلطة فى تقريره عن الايالة عام ١٨٠٢ م فذكر " أن جمهورية الجزائر (كذا) تبدو فى جميع مظاهرها صورة مطابقة لنظام الدول الشرقية حتى أن الداي بإمكانه أن يوجه الأمر بشنق وزيره الأول (أى الخزنجى) بنفس السهولة التى يأمر بها السلطان العثمانى بشنق وزيره الأعظم " (١) .

وقد تعود المؤرخون أن يطلقوا فى كتاباتهم عبارة " عهد الديايات " على الفترة الواقعة بين سنتى ١٦٧١ - ١٨٣٠ م من تاريخ الجزائر العثمانى وذلك نسبة إلى لقب " دايى " أو " داي " الأكثر شيوعا والذي كان الجزائريون يشيرون به إلى الحاكم الذى كانوا يعينونه منذ بداية الفترة المذكورة حتى سنة ١٧١١ م ليحكم إلى جانب الباشا الذى كان يرسله الباب العالى من استانبول (٢) . ولم يكن الجزائريون هم أول من استعمل هذا اللقب بل سبقتهم إليه فى الايلات المغربية التونسيون عام ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠ م . وبعدهم الطرابلسيون عام ١٠١٢ هـ / ١٦٠٣ م (٣) .

(١) راجع نص التقرير فى : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ،

M.D / Alger ، مجلد ١٠ ، ورقة ٢٠٣ .

(٢) رشيد بورويبة ، الكتابات الأثرية فى المساجد الجزائرية ، ص ١٣٣ .

وراجع أيضا ، Deny, Jean, Les registres de Solde, .

in R.A. 61/1920, p. 28 وكذلك قائمة ولاية الجزائر فى: Ilten.

المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٤ - ١١٥ ، ولعزید من التفاصيل

انظر الفصل الأول ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣) إيلتر ، عزيز سامح ، الأثر فى شمال أفريقيا ، تعريب عبد السلام أدهم ،

ص ١١٦ - ١١٧ ، ٢٩١ .

ولفظه " دايسى " تركية الاصل وتحمل عدة معان منها الخال والرجل المتوسط السن والوليف^(١) والمدافع والرئيس أو القائد^(٢) . أما من الناحية الادارية فان اللفظة لم تكن ترتبط بأية وظيفة رسمية فى نظام الحكم العثمانى ، وكانت مثلها مثل لفظة " ألب " تطلق عند الاثراك القدماء كلقب للرجل الشجاع^(٣) ، ثم خص بها قادة الجيش ورؤساء البحار اعترافا بشجاعتهم وقد رتبهم على خوض المعارك^(٤) . وبهذا المعنى كانت لفظة " دايسى " تستعمل فى الجزائر عند الاشارة إلى الجندى الذى كان يعينه الأوجاق لتولى الحكم إلى جانب الباشا خلال الفترة الممتدة بين سنتى ١٦٧١ - ١٧١١ م من مرحلة الحكم السنائى . ويرى " فونتير دوبارادى " أن الجزائريين كانوا يقصدون بها الرجل الشهم ، ويعتقدون أن خير الدين كان أول من أطلق عليه لقب " دايسى " وذلك عندما جاء أبوه إلى إخوته ورفاقه ووجه إليهم نصيحته قائلا : " هذا دايبكم " و أشار إلى خير الدين^(٥) .

وتوقف الجزائريون - حسبما تدل الشواهد التاريخية - عمن استخدام لقب " دايسى " منذ عام ١١٢٣ هـ / ١٧١١ م عند الاشارة إلى الحكام العثمانيين^(٦) الذين أصبح يشار إليهم بعد ذلك حتى نهاية العهد العثمانى عام ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م بالألقاب المعروفة والمتداولة فى الادارة

(١) رد حاوص ، جيمس ، المصدر السابق ، كلمة " دايسى " .

(٢) محمد على الانسى ، الدرر اللامعات فى منتخبات اللغات ، كلمة " دايسى " .

(٣) Pakalın ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠٧ .

(٤) Deny, Jean, Grammaire Turquie, p. 796

(٥) Venturede Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .

(٦) أنظر الفصل الأول ، ص ٣٢ - ٣٣ .

العثمانية والتي يشار بها إلى غيرهم من ولاية المقاطعات الأخرى في الدولة العثمانية . ومن بين تلك الألقاب نجد " باشا " الذي كان أكثرها شيوعا و " ميراميران " و " بكليكي " وما يرافقها من ألقاب دالة على الاحترام وعلو المركز مثل " دولتو " (أى صاحب الدولة) و " رافتلوا " (أى صاحب الرافعة)^(١) ، أو كما جرت العادة أن يشار إليهم بين العامة في الجزائر بلقبى " الأمير " و " السلطان " ^(٢) .

(١) هناك مصادر عديدة تدل على ذلك مثل : 228 MI

سجل ١٣ ، ورقة ٦٧-٦٨ ، وسجل ١٥ ، ورقة ٢-٦٨ ، وكذلك مراسلات الباشاوات ، أنظر : لندن ، دار المحفوظات البريطانية ، رسالة حسن باشا إلى الملك الأنجليزى ، ٥ شعبان ١٢٠٨ هـ / ٢٨ مارس ١٧٩٤ م ، فى : F.O. 95 ، مجلد ١ / ٣ ، ورقة ١٩٢ .

وكذلك أرشيف دار الباي ، رسالة من حسين باشا إلى والى تونس رمضان ١٢٣٨ هـ / يونية ١٨٢٣ م ، فى : صندوق ٢٢٣ ، ملف ٣٨٤ / ١ ، وثيقة ٨١ / ٢٤ ، ورسالة أخرى بتاريخ ربيع الثانى ١٢٣٩ هـ / يناير ١٨٢٤ ، فى نفس المصدر ، وثيقة ٢٨ / ٧٦٠ . كما نجد أيضا مراسلات حكام المقاطعات فى الجزائر مع الولاية ، أنظر الجزائر ، المكتبة الوطنية ، مخطوط رقم ١٦٤٢ ، رسائل محمد باى وأحمد باى إلى عمر باشا (١٢٣٠-١٢٣٢ هـ / ١٨١٥-١٨١٧ م) وحسين باشا (١٢٣٣-١٢٤٦ هـ / ١٨١٨-١٨٣٠ م) . ذلك فضلا عن الكتابات الأثرية الموجودة فى : Colin, Gabriel, Corpusdes inscriptions ، وكذلك فى : رشيد بورويبة ، المصدر السابق . وراجع أيضا فرمانات الباب العالي إلى ولاية الجزائر الواردة فى : İltir ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٨ ، هامش ٤ ، وج ٢ ، ص ٩٤ ، ١٠٥ . وكذلك مراسلات محمد على والى مصر مع ولاية الجزائر الواردة فى : رياض الكتبا وحياض الأدباء ، جمع وترتيب حبيب أفندى ، ص ٢٦٨ ، ٢٢٧ .

(٢) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، وراجع أيضا : مسلم بن عبد القادر ، أنيس الغرب والمسافر ، تحقيق ، رابح بونار .

إلا أن ذلك لا يعنى أن الجزائريين قد توقفوا تماما عن استعمال لقب " دايسى " بعد عام ١١٢٣ هـ / ١٧١١ م ، فقد أتبع الحاج على باشا اسمه بهذا اللقب عند توقيعه على وثيقة تجديد معاهدات الالة مع فرنسا عام ١٢٢٩ هـ / ١٨١٤ م ، فذكر " الحاج على داى والى محروسة الجزائر " (١) . وكذلك فعل عمر باشا عند توقيعه على إحدى الرسائل إلى السلطان محمود الثانى فى ٥ رجب ١٢٣١ هـ / ١ يونيو ١٨١٦ م . فذكر " عمر دايسى متصرف جزائرغرب " (٢) .

وللوقوف على حقيقة هذا الاستعمال للقب " دايسى " فانسه ينبغى الاشارة إلى ملاحظتين ، أولاها أنه لم يأت فى أى من التوقيعين ليدل على الوظيفة الرسمية لكل من الحاج على باشا وعمر باشا ، والدليل على ذلك أنه جاء مقرونا بمصطلح " والى " فى التوقيع الأول ، وبمصطلح " متصرف " فى التوقيع الثانى . وهما مصطلحان كانا مستعملين فى الادارة العثمانية للدلالة على حكام المقاطعات (٣) . ومن ثم فان حذف اللقب من التوقيعين لن يضير بالمعنى المقصود بهما ، بينما يكون على العكس من ذلك إذا حذف أحد المصطلحين المذكورين . وهذا ما يشهد عليه

(١) راجع نص الوثيقة فى : C.C.C/Alger ، مجلسد ٤١ ، ورقة ٢٢٨ .

(٢) راجع نص الرسالة فى : د . عبد الجليل التيمى ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

(٣) بخصوص مصطلح " والى " راجع : Deny, Jean ,
= Sommaire

توقيع أحمد باشا على وثيقة تجديد معاهدات الأيالة مع فرنسا عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م حيث اكتفى بالإشارة إلى اسمه بعبارة " محروسـة جزائريـالـي (سى) " (١) . وأما الملاحظة الثانية فهي أن مثل هذا الاستعمال للقب " دايسى " ظل طوال المرحلة الممتدة بعد ١١٢٣ هـ / ١٧١١ م ، محدودا خصوصا خلال فترة موضوع هذه الدراسة ، حتى أن الجزائريين كانوا لا يـكـاـدون يتلفظون به كما أكد ذلك القنصل الأمريكي " وليام شالر " (٢) ، كما أن إستعماله كان مقتصرا على الأوروبيين فقط (٣) .

ولقد كان ولاية الدولة العثمانية على درجات متفاوتة ، وكانت الألقاب لا تمنح لأى منهم إلا بما يتفق مع درجته . وقبل محاولة تحديد درجة والى الجزائريين هؤلاء الولاية من الضرورى الإشارة إلى نظام الألقاب ودرجاتها المختلفة فى الإدارة العثمانية . فقد كان لقب " باشا " من أكثر الألقاب شيوعا فى الدولة العثمانية ، وكان يمنح لحكام المقاطعات التى هى من نوع " باشا لى " . وكان الباشاوات الذين يعينون لحكم تلك

des archives turques du caire, pp. 35 - 40

ويخصوص مصطلح " متصرف " راجع : Uzunçarşılı, I. Hakkı

Kapukulu Ocakları, S 563

(١) راجع نص الوثيقة فى : C.C.C / Alger مجلد ٣٧ ،

ورقة ٣٦٠ .

(٢) شالروليام ، مذكرات ، تعريب لإسماعيل العربى ، ص ٤٣ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٤٣ . وهو ما تشهد عليه كذلك مؤلفاتهم ووثائقهم فى دور الأرشيف . وبذلك يمكن القول أن إطلاق عبارة " عهد الدايات " على المرحلة الأخيرة من العهد العثمانى فى الجزائر يبدو أمرا فى حاجة إلى إعادة نظر من قبل المؤرخين .

المقاطعات على ثلاثة مستويات تتحد بعدد الأطواغ ^(١) التي كان يملكها كل واحد منهم . فلما أن يكون الباشا ذا طوغ واحد ، أو طوغين أو ثلاثة أطواغ . وإذا كان لقب " باشا " يمنح لجميع الباشاوات بدرجاتهم الثلاث ، فإن لقب " بكليكي " (الذي يقابله لقب " أمير الأمراء " في اللغة العربية ، ولقب " ميراميران " في اللغة الفارسية) لم يكن يمنح سوى للباشاوات ذوى الطوغين والثلاثة أطواغ ، وهم الباشاوات الذين كانوا يعينون لحكم الولايات التي تتكون من وحدات إدارية صغيرة يعرف كل منها باسم " لواء " أو " سنجاق " ويحكمها باشاوات ذوو طوغ واحد ^(٢) . وفضلا عن لقب " بكليكي " أو ما يعادله في اللغتين العربية والفارسية ، كان الباشاوات ذوو الثلاثة أطواغ يمنحون لقباً آخر يميزهم عن غيرهم وهو لقب " وزير " ^(٣) ، وكانو يعينون لحكم الولايات الممتازة ، أى ذات الأهمية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً في الدولة العثمانية ^(٤) . وإذا كان عدد الوزراء خلال

(١) أطواغ : مفرد ها طوغ . ويكتب في المؤلفات العربية " طوخ " . وهو علامة على شكل ذيل حصان معلق على رأس عمود تعلوه نجمة مذهبة أو كرة ، وكان يستعمل عند العثمانيين كرمز للترتبة العسكرية . وتوجد أعداد منها في متحف الجيش الفرنسي في باريس ، منها ما أخذ من مصر أثناء حملة نابليون ومنها ما أخذ من الجزائر عام ١٨٣٠ وهو طوغ واحد فقط .

(٢) Grassi ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٧٥ .

(٣) Deny, Sommaire, P. 43

(٤) هؤلاء الوزراء هم : باشا الأناضول وباشا الروملی وباشا مصر

المرحلة الأولى من تاريخ الدولة العثمانية محدودا ، فانه سرعان ما أخذ يتزايد بعد أن اخذت الدولة تسير نحو الضعف والانهيار وألغيت القيود التي كان الباب العالي يفرضها على منح هذا اللقب ، مما أفقده أهميته وأسقط اعتباره^(٢) . وقد أصبح الباشاوات ذوو الثلاثة أطواغ في أواخر العهد العثماني — كما يذكر جون دوني — لا يستعملون لقب " بكريكسي " مفضلين الاكتفاء بلقب "وزير" المميز^(٢) .

أما ولاية الجزائر فقد كانوا ولاية من الدرجة الثانية (أي باشاوات ذوي طوغين) كما يبدو من الوثائق الرسمية . إلا أن حسن باشا (١٢٠٦ — ١٢١٣ هـ / ١٧٩١ — ١٧٩٨ م) كان قد حمل فعلا لقب الوزارة كما تبدل على ذلك وثائق الباب العالي^(٣) والوثائق الجزائرية^(٤) .

Ricaut, وباشا بغداد ، وباشا بود (هنغاريا) ، راجع :
Escuyer, Histoire ... de L'Empire Ottoman, p. 104.

Gibb, H.R. and Bowen, H., Islamic Society and the West, Vol. I, part II, p. 114. (١)

Deny, Sommaire, pp. 46-47. (٢)

(٣) فرمان السلطان سليم الثالث إلى حسن باشا ، جمادى الثانية ١٢٠٦ هـ
أوائل يناير ١٧٩٢ م في : Ilter ، المصـدر
السابق ، ج ٢ ، ص ٩٥ . وراجع كذلك فرمان القبـسودان
سريـسا إلى السلطان محمود الثاني عام ١٢١٣ هـ ، في :
وثائق تاريخ الجزائر العثماني ، خ . هـ ١٤٦٥ / ١٢١٣ .

(٤) راجع توقيع حسن باشا على المعاهدة الجزائرية الأمريكية لعام
١٢٠٩ هـ / ١٧٩٥ م في : Elliot, J., American

وقد ورث عنه خليفته مصطفى باشا (أطيح به عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م) لقب الوزارة في بداية عهده^(١) ، إلا أنه تخلى عنه لعدم اعتراف الباب العالي بتلك الوراثة^(٢) ، مما يدل على أنها كانت غير شرعية .

ولم يقتصر التوقف عن حمل لقب الوزارة على مصطفى باشا فحسب بل شمل جميع الولاة الذين أتوا بعده . حتى أن على باشا (١٢٢٤ - ١٢٣٠ هـ / ١٨٠٩ - ١٨١٥ م) الذي وجد اسمه مقرونا

diplomatic, code, treaties ..., T_I p. 483.

وكذلك توقيعه على الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس الأمريكي " جورج واشنطن " في السنة التالية ، في: كاتشارت ، جيمس ليندز مذكرات ، تعريب لإسماعيل العربي ، ص ٢٥٩ .

(١) اتضح ذلك من خلال رسالته إلى الحكومة الفرنسية في محرم ١٢١٣ هـ / يونية ١٧٩٨ م والتي أشار فيها إلى إسمه بعبارة " والى الجزائر ذو ثلاثة أطواغ الوزير مصطفى باشا " راجع نص الرسالة في : Plantet, Eugene, Correspondance des Deys d'Alger, TII, p. 476.

(٢) يتضح ذلك من خلال فرمان الذي بعث به إليه السلطان سليم الثالث في جمادى الثانية ١٢١٧ هـ / سبتمبر ١٨٠٢ م والذي لم يشرفيه إليه سوى بعبارة " جزائر غرب بلكربكى " راجع نص فرمان في : Ilter ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧٧ .

بهذا اللقب فى إحدى الوثائق الجزائرية (١) ، لم تأت الإشارة إليه فى وثائق الباب العالى سوى بلقب " ميرميران " (٢) . ويمكن إدراج نفس الملاحظة بخصوص عمر باشا (١٢٣٠ - ١٢٣٢ هـ / ١٨١٥ - ١٨١٧ م) ، وكذلك خليفته حسين باشا آخر الولاة العثمانيين فى الجزائر (٣) .

(١) جاء ذلك فى الفتوى التى أصدرها مجلس عناية القضاء عام ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠ م بخصوص النزاع الذى نشب بين فرنسا وبريطانيا حول حق أى منهما فى امتلاك أحد المراكز التجارية فى المدينة المذكورة . وقد أشير فيها إلى على باشا بعبارة " رايى (كذا) المملكة الخاقانية (صاحب) الوزارة " . وتدعيما للمعنى فقد ترجمت إلى الفرنسية بعبارة " dont la dignité égale à celle des vezirs " راجع نص الفتوى العربى فى : C.C.C/ Alger مجلد ٤٥ ، ورقة ١٤٦ . ونصها الفرنسى فى : نفس المصدر ، مجلد ٤٠ ، ورقة ٣٢ - ٣٣ ، وكذلك مجلد ٤٦ ، ورقة ٣٥ .

(٢) جاء ذلك فى إحدى القوائم التى أصدرها الباب العالى بخصوص تجديد الوظائف فى الدولة العثمانية ، فى : أرشيف دار البى ، صندوق ٢٢٢ ، ملف ٣٧٩ ، وثيقة ٢٦ / ١٥ .

(٣) جاءت الإشارة إلى الواليين المذكورين فى رسالتين بعث بهما إليهما حاكم المقاطعة الشرقية (مخطوط رقم ١٦٤٢ بالمكتبة الوطنية بالجزائر ، رسالة ٩ ، ١٠) بلقب " الصدر " الذى كان يشار به كذلك للوزراء (راجع : Deny, Sommaire, p. 53.) . بينما لم تأت الإشارة إليهما فى الوثائق الأخرى سوى بلقب " بكليكى " و " ميرميران " . بخصوص عمر باشا راجع : 228 MI 14 سجل ١٥ ورقة ٢ ، ويخصوص حسين باشا راجع الفرمان الذى أرسله إليه الباب العالى فى رمضان ١٢٤٥ هـ / مارس ١٢٣٠ فى : Ilter ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٥ .

هذا ما تبينه الوثائق الرسمية ، أما التقارير والمؤلفات التي كتبت حول الجزائر فانها تقف متضاربة حول تحديد الرتبة الفعلية التي كان ولاية الجزائر يحملونها في العهد العثماني^(١) . إلا أنه استنادا إلى بعض الأحداث يمكن القول أن ولاية الجزائر كانوا بشكل عام يحملون رتبة باشا ذي طوغين ، غير أن السلاطين العثمانيين كانوا يمنحون لبعضهم رتبة باشا ذي ثلاثة أطواغ (أى وزير) كمكافآت لهم في المناسبات السعيدة مثل الانتصار على العدو^(٢) . وهذا ما أكدته المؤرخ " دوصون " بقوله : أن الأيالات المغربية كان يحكمها دايات منتخبون يرسمهم السلطان ويمنحهم رتبة ميرميران ذي طوغين مرة ، ورتبة " بكربكي " الرومللى

(١) ذكرت بعض المصادر أن ولاية الجزائر كانوا في المرحلة الأخيرة من العهد العثماني باشاوات ذوي طوغين (راجع : Chaillou, L'Ancien : Venture de Paradis , Alger en 1781, p. 8 , وكذلك

المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

وذكر بعضها الآخر أنهم كانوا باشاوات ذوي ثلاثة أطواغ (راجع Esquer, G., Reconnaissance ... d'Alger, p. 127 وكذلك : شالروليام ، المصدر السابق ، ص ٦٨ ، وكذلك : سبنسر وليام ، الجزائر في عهد رياس البحر ، ص ٧٥ .

(٢) يؤكد ذلك ماورد في (سيرة خير الدين ، ص ١٠٧) بخصوص حصول حسن أغا (١٥٣٣ - ١٥٤٤) على لقب الوزارة والذي كان مكافأة له من السلطان سليمان القانوني على انتصاره على الملك الاسباني " شارلكان " أثناء هجومه على الجزائر عام ٩٤٨ هـ / ١٥٤١ م . وكذلك ماورد في (سجل التشريفات ، ص ١٣) بخصوص حصول حسن باشا (١٧٩١ - ١٧٩٨) على نفس اللقب والذي كان مكافأة له من السلطان سليم الثالث على انتصاره على الاسبان واسترجاع مدينتي وهران والمرسى الكبير منهم عام ١٧٩٢ م .

(أى رتبة وزير) مرة أخرى " (١) .

ثانيا : الديوان :

كان الديوان يشكل إحدى الدعائم السياسية التي أقام عليها العثمانيون نظام الحكم. وهو بمثابة مجلس عام يضم وزراء الدولة وكبار موظفيهم وقادتها العسكريين والعلماء ويجتمع في مواعيد معينة لمعالجة القضايا التي تخص الدولة . وكانت اجتماعات الديوان ذات أهمية كبرى حتى أن السلاطين قبل سليمان القانوني ، كانوا يترأسونها بأنفسهم ثم أصبح ينوب عنهم في ذلك صدورهم العظام (٢) . ونظرا لأهمية هذا الجهاز في تسيير دفة الحكم عند العثمانيين ، فإنه كان يعين في كل ولاية من ولايات الدولة جهاز مائل يضم الباشا ومساعديه والعلماء لمعالجة كافة القضايا التي تخص الولاية وإصدار القرارات بشأنها والتي كان على الباشا أن يلتزم بتنفيذها (٣) .

وكان للجزائر - على غرار الولايات العثمانية الأخرى - ديوان خاص بها . إلا أن ما يلاحظ عليه هو أن نفوذ الباشاوات واشتداد قبضتهم على الحكم قد جرد في الفترة المتأخرة من العهد العثماني " من كل قوة وسلطان " حسب تعبير حمدان بن عثمان خوجة (٤) . أو كما ذكر القنصل

(١) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٨٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الديوان العثماني راجع : Grassi ،

المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٥٥ - ٢٥٨ . وكذلك : د . عبد العزيز الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية ، مفتري عليها ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

(٣) Grassi ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٦١ .

(٤) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١٥٤ .

الأمريكي "وليام شالر" أنه (أي الديوان) أصبح مجرد شيخ لاحول له ولا قوة ، ولولم يستدعه عمر باشا للانعقاد عام ١٨١٦ م لمعالجة قضية الحرب بين الايالة وبريطانيا ، لما كان لوجوده معنى (١) . وقد فقد الديوان أهميته نهائيا عندما نقل على باشا مقر الحكم من " قصر الجنينة " إلى " قصر القصبة " في السنة التالية ، فأصبح بعد ذلك " مجرد حبر على ورق ففى دستور الملكة (كذا) " (٢) .

ولم يعد الديوان — بعد تجريده من نفوذه — يعقد جلساته سوى فى المناسبات التقليدية التى جرت العادة على الاهتمام بها والتى لسم يكن لها أى تأثير على سياسة الايالة ، مثل مناسبة دفع المرتبات (٣) وتعيين الباشاوات وتجديد البيعة لهم فى مناسبة عيد الفطر ، وكذلك عندما يرسل الباب العالى أحد مبعوثيه إلى الجزائر لمعالجة بعض القضايا (٤) .

وإذا كان الديوان قد فقد دوره كمجلس إستشارى للباشا فى الجزائر فإنه بقى يسودى دوره كمجلس للوزراء أو الحكومة يعتمد عليه فى تسيير دفسه الحكم . وكان الديوان يقتصر فى هذه الحالة على الموظفين الذين كانوا يشغلون المناصب العليا فى الايالة ويشرفون على مؤسساتها الادارية

(١) شالر وليام ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٤٣ .

(٣) Venture de Paradis المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

(٤) لوحظ ذلك من خلال قدوم السفارة التى بعثها السلطان محمود الثانى برئاسة سليم ثابت أفندى عام ١٢٢٢ هـ / ١٨١٢ م ، راجع تفاصيلها فى : C.C.C/Alger مجلد ٤٠ ، ورقة ٢٥٧ — ٢٥٩ .

الرئيسية • وكان الباشا هو الذى يتولى تعيينهم دون أى تدخل من الباب
 العالى • وهؤلاء الموظفون هم : " الخزنجى " و " بيت المالجى " و " آغا
 الانكشارية " و " آغا السباهية " و " يالى وكيل حرج " و " الخواجات " . ولرسم
 صورة شاملة لنظام الادارة العثمانية فى الجزائر وبيان دعائمها الاساسية
 ينبغى معرفة هؤلاء الموظفين السامين وتحديد اختصاصاتهم وتوضيح العلاقة
 الموجودة بين الاجهزة الادارية التى كانوا يشرفون عليها والاجهزة الادارية
 فى الدولة العثمانية •

(١) الخزنجى

يلاحظ فى البداية أن هذا المصطلح التاريخى مستمد من كلمة
 " خزينة " التى كانت تستعمل فى الادارة العثمانية للدلالة على الدها ليسز
 التى تحفظ فيها الاموال ، كما تدل فى نفس الوقت على الاموال ذاتها ^(١) . ومن
 هذين المفهومين استمد الخزنجى فى الجزائر وظيفته الرئيسية والمتمثلة فى
 إدارة الشؤون المالية المتعلقة بالاياداع والصرف ^(٢) ، وهى الوظيفة نفسها
 التى كان يقوم بها " الدفتر دار " فى الباب العالى ^(٣) . ومثلما كانت خزينة

(١) Encyclopédie de L'Islam, Khazina.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول طرق إيداع الاموال وصرفها فى الجزائر
 العثمانية راجع : ناصر الدين سعيدون ، النظام المالى
 للجزائر فى الفترة العثمانية ، ص ٨٥ - ١٦٧ •

(٣) Uzunçarşılı, I. Hakki, Merkezve bahriye teşkilâtı, (٣)
 S 364 - 365.

الدولة العثمانية باستانبول تقع داخل القصر على الجهة اليمنى عند الدخول من الباب الهمايوني^(١) ، فان خزينة الجزائر كانت هي الأخرى تقع داخل دار الامارة على الجهة اليمنى عند الدخول من الباب الرئيسى ، وكان بابها مواجهاً لباب الديوان^(٢) حتى يسهل على الباشا مراقبة كل من يقترب منها .

ولذا كان الدفتر دار فى استانبول يمارس وظيفته تحت إشراف الصدر الأعظم^(٣) بوصفه النائب الأول للسلطان على مستوى الدولة العثمانية ، فلما الخرنجى فى الجزائر كان يمارس وظيفته تحت إشراف الباشا بوصفه النائب الأول للسلطان على مستوى الولاية ، حيث كان الباشا هو الذى يحتفظ بمفاتيح الخزينة إلى أن يأتى الخرنجى كل صباح إلى الديوان ليستلمها منه ، ثم يعيدها إليه فى منتصف النهار ، وهو موعد انتهاء العمل^(٤) . وكان الخرنجى يباشر عملية إيداع الأموال وسحبها بحضور موظفين متخصصين فى عدد النقود وتقويم المعادن وتقييد الحسابات فى السجلات^(٥) ، ويطلق على أحدهما إسم " صايچى كبير " (أى المحاسب الكبير) ، ويطلق على الثانى إسم " كوجوك صايچى " ^(٦) (أى المحاسب الصغير) . وكما نال على حره الولاية على

(١) Uzunçarşılı, Merkez, S 364.

(٢) Venture de Paradis المصدر السابق ، ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٣) Uzunçarşılı, Merkez, 365

(٤) Venture de Paradis المصدر السابق ، ص ٢٠٦ ، ٢١٤ .

(٥) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

(٦) 228 MI 14 سجل ١٣ ، ورقة ٥٧ .

السير الحسن للحسابات المالية ، كانت البضائع التى تأتى بها السفن التجارية من الموانئ غير العثمانية (أى الأوروبية) إلى مدينة الجزائر ، تنقل مباشرة بعد إفزائها إلى دار الامارة حيث يقوم الخرنجى بنفسه بتحصيل رسومها الجمركية وإيداعها الخزنية (١) .

وكان الخرنجى يحتل مركزا ساميا فى الايالة ، وكان له من النفوذ ما يجعله الشخصية الثانية بعد الباشا . وفى حالة غياب هذا الأخير ، فإنه كان هو الذى ينوب عنه فى رئاسة الديوان حيث يستقبل القناصل ويتفاوض معهم حول المسائل المتعلقة بعلاقات الايالة مع بلدانهم (٢) ، ويفضل فى القضايا التى ترفع إليه من قبل الرعية (٣) . ونظرا لهذا المركز المرموق

(١) تقرير القنصل الفرنسى حول الرسوم الجمركية فى الجزائر، ٢٥ يولييه ١٨٢١ ، فى : C.C.C / Alger ، مجلد ٤٥ ، ورقة ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) حول قيام الخرنجى بذلك كتب القنصل الفرنسى "دوفال" فى إحدى رسائله المؤرخة فى ٢٢ نوفمبر ١٨١٦م " لقد استدعيت يوم ١٨ نوفمبر للتفاوض حول إعادة الامتيازات التجارية فى الشرق الجزائرى مع حق صيد المرجان لفرنسا ، فتوجهت إلى دار الامارة واقتديت إلى مقر الديوان حيث وجدت الخرنجى وألوزير الأول للايالة محاطا بالخوارجات الأربعة الكبار ، وهم أمناء الدولة . وقد سألتنى عما إذا كنت أحمل تفويضا من حكومتى يسمح لى بالتفاوض بخصوص إعادة الامتيازات التجارية فى الشرق الجزائرى لفرنسا ، وهو ماقررت الايالة أن تقوم به مقابل ٥٠ ألف سلطانى " راجع نص الرسالة فى : C.C.C / Alger مجلد ٤٢ ، ورقة ٤٠٩ .

(٣) رسالة من القنصل الفرنسى ، ٣ مايو ١٨٠٥ فى : C.C.C / Alger مجلد ٣٧ ، ورقة ٢٠٣ .

كانت الحكومات الأوروبية تشير إليه في وثائقها باسم " الوزير الأول " وكانت
تورد لإسمه مباشرة بعد إسم الباشا في قوائم الهدايا التي ترسلها إلى الايالة
في المناسبات ، وكانت حصته من تلك الهدايا تأتي مباشرة بعد حصة
الباشا ، سواء من حيث قيمة محتوياتها أو حجمها ^(١) . ومن ثم يمكن القول
أن الخرنجى كان على مستوى الايالة أعلى مركزا من "الدفتر دارعلى" مستوى
الدولة العثمانية ، وأنه كان بالنسبة للباشا في منزلة الصدر الأعظم بالنسبة
للسلطان العثماني .

(٢) بيت المالجى

وقد استعمل هذا المصطلح في الدولة العثمانية للدلالة على
الضابط المكلف بإدارة بيت مال الأوجاق والاشراف على الأملاك التابعة لها ،
ويطلق عليه اسم " أوجاق بيت المالجيسى " ^(٢) . وإذا كان هذا مجرد
ضابط في استانبول لا تتعدى مسؤولياته نطاق الأوجاق الذى ينتهى إليه ،
فإن بيت المالجى في الجزائر كان عضوا بارزا في ديوان الايالة وبمناصب

(١) راجع قائمة الهدية الفرنسية عام ١٨١١ فى : C.C.C /
Alger ، مجلد ٤٠ ، ورقة ١٩٤ - ٢٠٠ ، وهدية عام ١٨١٦
فى : نفس المصدر ، مجلد ٤٢ ، ورقة ٢٩٧ - ٢٨٠ ، وقائمة
الهدية الأنجليزية عام ١٨٠٥ فى : F.O.3 ، مجلد ١٠ ،
ورقة ٣٤٨ - ٣٥٠ .

(٢) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٤ وراجع أيضا :
Uzunçarşılı, Kapukulu, S 311

وزير له وظائف عديدة ، وكانت مسئولياته واسعة بحيث تشمل الأوجاق والرعية معا . ويتضح ذلك من افتتاحيات السجلات التي كان يشرف عليها (١) . وكانت أهم وظيفة يقوم بها بيت المال في الجزائر ويشترك فيها مع " أوجاق بيت المال جيسى " في استانبول ، مصادرة أملاك الجنود والموظفين في الأيالة الذين يتوفون دون أن يتركوا وراثا لهم . وقد أمدتنا سجلات بيت المال بنماذج عديدة لعملية المصادرة وأسماء الأشخاص الذين تعوضوا لهم والوظائف التي كان بعضهم يشغلها (٢) .

وكانت المصادرة إحدى خصائص النظام العثماني بشكل عام ، وكان السلاطين يمارسونها — حتى نهاية القرن السابع عشر الميلادي — دون ضوابط

(١) وقد جاء في إحدى تلك الافتتاحيات ما يلي : هذا دفتر مبارك قيد بحول من يقول للشئ كن فيكون لحفظ متروك من مات (فسى) الجزائر من غير وارث أو غاب أو أسرو غير ذلك في مدة المعظم المحترم السيد الحاج على رمضان التركي الناظر وقت تاريخه على شغل الموارث المخزنية في أوائل غرة الحرام (كذا) من عام ١٢٠٠ راجع : 228, MI 1 ، سجل ١ ورقة ١ .

(٢) Uzunçarşılı, Kapukulu, S 311.

(٣) كأمثلة على ذلك توجد قائمة " متروك كرد على توفي في البحر " فسى : 228 MI 1 ، سجل ١ ، ورقة ١ ، وقائمة " متروك خزنجى المقتول بتاريخ ١٢٢٠ " فسى : نفس المصدر سجل ٢ ، ورقة ١٣٦ ، وقائمة " متروك سى أحسن كاتب بدار الامارة مات مصلوبا ، جمادى الثانية ١٢٢٠ " فسى : نفس المصدر ، سجل ٢ ، ورقة ١٣٧ .

شرعية تبيحها لهم • وبموجب الفتوى التي استصدرها السلطان أحمد الثانى (١١٠٢ - ١١٠٦ هـ / ١٦٩١ - ١٦٩٥ م) أبيع له ولخلفائه من بعده ممارسة ذلك دون قيد ، وأصبح يقوم بها مكتب خاص أطلق عليه اسم " مخلفات قلمى " (١) • وتجدر الإشارة فى هذا المقام الى أن مصطلح " مخلفات " الذى أطلق على المكتب المذكور هو نفسه المصطلح الذى استعمله بيت المالجى فى الجزائر فى سجلات بيت المال عند الإشارة إلى قوائم ممتلكات بعض الأشخاص التى أودعت بيت المال ، ولكن دون ذكر سبب الايداع (٢) • وربما يكون ذلك بطريقة المصادرة •

(٣) يالى وكيل حرج

أطلق مصطلح " وكيل حرج " فى نظام الادارة العثمانية على

(١) Polgy, G., Les Emprunts de L'Etat Ottoman, P. 27

وحسب نفس المصدر أن صاحب الفتوى كان عبد الله بهجت أفندى ، غير أن حوليات التاريخ العثمانى لم تذكر أى شخصية بهذا الاسم

تولت الاقتناء فى عهد السلطان المشار اليه ، راجع : Danişmend , I.H, Osmanlı ... Kronolojisi, Cild 5, s 131-132

وحول نفس المكتب راجع كذلك : Uzunçarşılı,

Merkez, s 360

(٢) مثل ذلك " مخلفات عثمان يولداش " فى : 228 MI 1

سجل ١ ، ورقة ٣ ، و " مخلفات على الطبال " فى : نفس

المصدر ، ورقة ٣ ، و " مخلفات حسن خزنجى " فى : نفس

المصدر ، ورقة ١٠٦ ، و " مخلفات تركى بلكباشى " فى : نفس

المصدر ، ورقة ١٦٥ •

الضباط المكلفين بالتموين في وحدات الجيش الانكشارى في استانبول (١)
 كما في الجزائر (٢) . وكان المصطلح يطلق كذلك في استانبول على عدد من
 الموظفين المساعدين في الديوان السهاميوني (٣) . كما كان للباشا ووزرائه
 في الجزائر عدد من المساعدين بنفس الاسم (٤) . ولكي يميز ذلك الموظف
 السامي الذي كان عضوا بارزا في ديوان الايالة عن هؤلاء الموظفين
 المساعدين ، أعطى له اسم " يالى وكيل حرج " (٥) ، أو كما ذكر في بعض
 المصادر باسم " وكيل حرج باب الجهاد " (٦) أو " وكيل حرج باب الجزيرة " (٧)
 وكانت مهام ذلك الموظف موزعة على مجالين رئيسيين ، أولهما شئون البحرية
 وثانيهما العلاقات الخارجية . فبالنسبة للمجال الأول كانت مسئوليات " يالى
 وكيل حرج " واسعة بحيث شملت جميع أنواع النشاطات التي تتعلق بالميناء
 سواء منها التجسارية أو العسكرية (٨) ، أما بالنسبة للمجال الثاني فكان

Uzunçarşılı, Merkez, s 235 (١)

Shaw (Dr), Voyage dans la Régence d'Alger, p. 162 (٢)

Uzunçarşılı, Merkez, S. 26. (٣)

جاء ذكر هؤلاء المساعدين في قوائم هدايا الدول الأوروبية للآيالة،
 أنظر : هامش ١، ص ٦٠ . (٤)

228 MI 14 ، سجل ٥٣ ورقة ١٠، ٥٠، ٥٩، ٦٠ . (٥)

228 MI 15 ، سجل ٢٢ ، ورقة ٢٠ . (٦)

Devoult ، المصدر السابق ، ص ٢٠ . (٧)

أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ٥٠ . (٨)

يقوم بتسوية المسائل الخاصة بعلاقات الايالة مع الدول الأجنبية^(١) . ولهذا كانت الاشارة إليه في وثائق الحكومات الأوروبية تأتي باسم " وكيل حرج وزير البحرية والشئون الخارجية"^(٢) .

ويقارن البعض^(٣) وظيفة " ويالى وكيل حرج " فى الجزائر بوظيفة " أمين الترسانة " فى استانبول . ومع أنه وجد توقيع أحد الذين تولوا تلك الوظيفة فى إحدى الرسائل بعبارة " وكيل ترسانة"^(٤) ، إلا أن تلك المقارنة لا تمثل كل الحقيقة . ذلك لأنها لا تتوافق سوى مع الجانب الأول من مهامه والمتعلق بالبحرية والأسطول ، وهو الجانب الذى كانت تتركز عليه وظيفة " أمين الترسانة " فى استانبول . أما فيما يتصل بالجانب الثانى منها والمتعلق فى العلاقات الخارجية التى لها طابع سياسى ، فإنها كانت فى استانبول من اختصاص " الرئيس أفندى " الذى كان بمثابة وزير الخارجية للدولة العثمانية . ومن ثم كان " يالى وكيل حرج " فى الجزائر يجمع بين وظيفة هذا وذاك . وصحت بالتالى التسمية التى أطلقت عليه من قبل الأوروبيين .

(١) Chaillou ، المصدر السابق ، ص ٦ ، ٢٣ .

(٢) لوحظ ذلك فى وثائق عديدة ، راجع مثلا رسالة من القنصل الفرنسى ، ٢٤ فبراير ١٨٢٤ ، فى : C.C.C/Alger مجلد ٤٦ ، ورقة ١٦ .

(٣) Ahmed Cevdet, Tarih-i Cevdet, cild 2, S. 1376
وراجع أيضا : Uzunçarşılı, Merkez, s 427, N 1

(٤) د . عبد الجليل التيمى ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

(٤) آغا الانكشارية وآغا السباهية

أطلق مصطلح " آغا " فى الادارة العثمانية على عدد كبير من الأشخاص الذين كانوا يشغلون مناصب عديدة فى مجالى الخدمة المدنية والعسكرية^(١) . وكان أبرزهم آغا الانكشارية وآغا السباهية اللذان كانا أكبر ضابطين فى الجيش العثمانى ومن أبرز أعضاء الديوان فى استانبول . أما فى الجزائر فكان المصطلح يطلق على عدد محدود من الموظفين ينتمى معظمهم إلى الجيش^(٢) . وكان أبرزهم جميعا - تمشيا مع نظام الدولة العثمانية - آغا الانكشارية وآغا السباهية اللذان كانا أكبر قائد يسن فى الأوجاق ويتمتعان بمركزين ساميين فى ديوان الأيالة .

(١) من بين هؤلاء الأعماوات نجد فى الخدمة الداخلية للقصر " آغا باب السعادة " و " جوهدار آغا سى " ، وفى البحرية نجد " ترسانة آغا سى " ، وكان لآغا الانكشارية ثلاثة مساعدين بنفس الاسم وهم " أناضول آغاسى " و " روملى آغاسى " و " إستانبول آغاسى " راجع : Grassi ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٥٦ .

(٢) علاوة على آغا الانكشارية وآغا السباهية نجد قواد الوحدات العسكرية الموزعة على مدن الأيالة والذين كان يطلق عليهم كذلك اسم " آغا " راجع : Esterhazy, W. de la Domination Turque, p. 237 . وكذلك رئيس الوفد الذى كانت الأيالة ترسله إلى استانبول ليحمل الهدية إلى السلطان فى المناسبات والذى كان يعرف باسم " بشكش آغا سى " راجع : 228 MI 14 سجل ١٩ ، ورقة ١٠ .

أما آغا الانكشارية (أو آغا العسكر كما يطلق عليه أيضا) فقد كان هو القائد الأعلى للجيش الانكشارى فى مدينة الجزائر • وكانت صلاحياته فى تطبيق قواعد النظام بين وحداته توازى صلاحيات نظيره فى استانبول^(١) وذلك من حيث إعطاء الأوامر للجنود ، ومعاقبة المخالفين منهم والتي كانت تتم فى مقر إقامته الذى كان يعرف بإسم " دار السركجى " ^(٢) • كذلك كان يتأص ديوان دفع المرتبات للأوجاق والذى كان يحضره الباشا ومساعدوه وسائر الضباط والجنود^(٣) • وكدليل على علو مكانته فإن إسمه كان يرد إلى جانب إسم الباشا فى التوقيع على المعاهدات التى كانت الايالة تعقد ها مع الدول ، بينما لم يكن يشار إلى أعضاء الديوان الآخرين سوى ضمن ماتدل عليه كلمة " ديوان " ^(٤) • وفيما يتعلق بجلوسات السديوان فانه كان يستدعى إليها ويأتيها فى موكب خاص يليق بمكانته ويعكس فى مظهره الابهة العثمانية^(٥) •

-
- (١) Uzunçarsılı, Kapukulu, S. 177
- (٢) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ٤٤ ، وراجع أيضا : Pananti ، المصدر السابق ، ص ٤٦٢ ، وكذلك : Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ •
- (٣) Pañanti ، المصدر السابق ، ص ٤٦٧ •
- (٤) لوحظ ذلك من خلال معاهدة الايالة مع إسبانيا عام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦م راجع : De Martens , G.F., Recueil , TII, p. 671 • ومعاهدتها مع السويد عام ١٢٠٦ هـ / ١٧٩٢م ، راجع نفس المصدر ، ج ٤ ، (إضافى) ، ص ٢٩٧ •
- (٥) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ •

غير أن آغا الانكشارية في الجزائر لم يكن يتمتع بتلك الاعتبارات لعلو منصبه ، بل لأنه كان أقدم جندي في الأوجاق • إذ كان يفتقد لصلاحيات كثيرة يخولها النظام لآغا استانبول ومن بينها قيادة الجيش في المعارك ، فضلا على أن الشخص الذي كان يتولى ذلك المنصب في الجزائر لم يكن ينعم به سوى مدة شهرين قمرين يعزل بعدهما ويعتلى مكانه نائبه بطريقة آلية لا دخل للبasha فيها (١) •

أما آغا السباهية فكان — مثل نظيره في استانبول — هو القائد الأعلى لفرقة السباهية (أى الفرسان) في الايالة، إلا أنه بالإضافة إلى هذا ، كان لآغا السباهية في الجزائر مهام أخرى تمثلت في إشرافه على إدارة المناطق الداخلية للايالة وبصفة خاصة المناطق المحيطة بمدينة الجزائر (٢) • ومن أجل هذا كان يعرف كذلك باسم " آغا العرب " (٣) • ولما كان آغا السباهية يتولى قيادة الجيش في المعارك ، فإنه يعد من أخطر المناصب في الايالة ، ولهذا كان البasha هو الذي يعينه ويختاره من بين محل ثقتة من العسكريين (٤) •

(١) Pananti ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ • ولمزيد من

التفاصيل راجع الفصل الثالث ص ١٠٤ — ١٠٥ •

(٢) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ٤٨ •

(٣) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٨٠ •

(٤) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ — ١٨٨ راجع

أيضا : Venture de Paradis ، المصدر السابق ،

ص ١٢٢ •

(٥) الخواجهات

أطلق لفظ " خواجه " فى الإدارة العثمانية باستانبول على الأشخاص الذين يحسنون القراءة والكتابة ، أو المتعلمين بشكل عام الذين كانوا يعينون فى المؤسسات الحكومية سواء لمباشرة وظائف التربية والتعليم والتدريب (مثلما كان جاريا فى قصرى السلطان فى " غلطة " وأدرنه " حيث كان خدم السلطان وأفراد حاشيته يتلقون تعليمهم وتدريبهم قبل التحاقهم بوظائفهم ^(١)) ، وكذلك فى " هندسه خانه " " باستانبول حيث كان رجال البحر العثمانيون يتعلمون الفنون البحرية وعلوم الجغرافيا وبناء السفن ^(٢) ، أو لمباشرة وظائف إدارية فى الأجهزة الحكومية مثلما كان جاريا فى المكاتب التابعة للدفتر دار ^(٣) .

ولقد كان هذا الإطار هو نفسه الذى استعملت فيه كلمة " خواجه " فى الجزائر حيث كانت تطلق على الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة ويختارون من بين جنود الأوجاق ليعين من بينهم الباشا ومساعدوه كتابهم وأمناءهم، وكان الخواجهات فى الجزائر يكونون فئة مستقلة وسط الأوجاق على شكل إتحاد برئاسة " باش خواجه " الذى كان يتولى اختيارهم وتعيينهم فى

(١) Uzunçarşılı, İ. Hakki, Saray teşkilâtı, s 302-303.

(٢) Uzunçarşılı, Merkez, S 528, 541

(٣) نفس المصدر ، ص ٣٣٨ .

وظائفهم^(١) . وهم فى ذلك صورة منعكسة لغثة خواجهات الباب العالى الذين أطلق عليهم " ديوان همايون خوجه لرى " (أى خواجهات الديوان الهمايونى) وكانوا موزعين على مختلف الأجهزة الحكومية ويعرفون بأسماء عديدة مثل " أمين " و " ناظر " و " كاتب " وغيرها^(٢) .

وكان يأتى فى مقدمة خواجهات لجزائر الخواجهات الأربعة الذين يعرفون باسم " دفتر دار خواجه أفسند بيلرى " ^(٣) . وكانوا يزاولون وظائفهم فى الديوان إلى جانب الباشا - أو الخزنجى فى حالة غيابه - كأمناء للدولة^(٤) . وقد كانوا على التوالى : " مقاطعة جى " و " باش دفتر " و " إيكنجى مقاطعة جى " و " رقمجى " ^(٥) ، أو كما يشار إليهم أحيانا على الترتيب : " خوجه الدفتر الكبيرة مقاطعة جى " ^(٦) و " باش دفتر دار " و " يارم مقاطعه جى " (أو روز نامجى) و " دفتر دار " ^(٧) ، وأحيانا أخرى - على الترتيب كذلك - باسم الخوجه الأول ، والخوجه الثانى ، والخوجه الثالث والخوجه

(١) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) Uzunçarşılı, Merkez, S 68 - 71

(٣) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٥٧ .

(٤) أنظر هامش ٢ ، ص ٥٩ .

(٥) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ١٤ .

(٦) 228 MI 16 ، سجل ٣٠ ، ورقة ٤ .

(٧) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٥٧ .

الرابع (١) .

أما فيما يتعلق بوظائفهم فكان أولهم مكلفا بالاشراف على سجلات الأوجاق الخاصة بمصاريف الجنود اليومية ومرتباتهم ، وهى الأمور التى كان العثمانيون يولونها اهتماما كبيرا ، وكذلك سجلات عوائد الدولة من الممتلكات والتجارة والضرائب^(٢) . وهذه الوظيفة الأخيرة هى التى كان يقوم بها " مقاطعة جى قلى " فى استانبول^(٣) . ولما كان الخواجات الثلاثة الباقون يمارسون وظائفهم تحت رئاسة هذا الخوجة فإنه من الضرورى أن يكون أكثرهم تجربة وأوسعهم اطلاعا على تاريخ الايالة وقوانينها وأكثرهم فهما لسياستها العليا وخصائصها^(٤)

وكان الخواجة الثانى يحتفظ بالنسخة الثانية لسجلات الأوجاق ، ويحتفظ الثالث بالنسخة الثانية لسجلات عوائد الدولة ، ويحتفظ الرابع بسجلات الجمارك والمواثيق التى تتعلق بعلاقات الايالة مع الدول^(٥) . وبالنسبة للخواجة الرابع فإنه كان إذا قدم أحد القناصل إلى الباشا من أجل التباحث معه فى قضية تتعلق بعلاقات الايالة مع دولته ، يقوم الباشا بتوجيه الأمر إليه (أى إلى الخواجة الرابع) بالبحث فى سجلات

(١) 228 MI 16 ، سجل ٣٠ ، ورقة ٤ .

(٢) Venture de Paradis المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٣) Uzunçarşılı, I. Hakkı, Merkez, S 332

(٤) حمد ان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٥) Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

المعاهدات ومختلف الوثائق عما يفيد من نصوص تتعلق بذلك ويقرأها عليه ليرد على ضوئها على أسئلة القنصل ويتفاوض معه (١) .

وعلاوة على الخواجات الأربعة نجد " آت خوجة سى " (٢) (أو خوجة الخيل) الذى كان عضوا فى الديوان ، وتمثلت وظيفته فى العناية بخيول الأيالة التى يستخدمها الجيش . فكان يقوم بتوزيعها على أصحاب المزارع ومرعى الماشية لرعايتها مقابل السماح لهم باستخدامها فى أغراضهم الخاصة على أن يرسلوها إليه متى وجسه إليهم الأمر بذلك (٣) . ومن وظائف هذا الخواجة كذلك مراقبة بيع وشراء الحيوانات فى الأسواق والبحث عن لصوص الحيوانات والقبض عليهم ومعاقبتهم (٤) . كذلك كان يقوم بجمع الضرائب العينية التى يدفعها السكان على ممتلكاتهم الحيوانية والزراعية وبيعهم وإيداع عوائدها فى الخزينة الرئيسية (٥) .

أما الخواجات الذين لم يكونوا أعضاء فى الديوان ، فكان عدد هم كبيرا . وإذا كانت مناصبهم غير سامية فإن وظائفهم كانت حساسة ومهمة ، إذ

(١) Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(٢) 228 MI 13 ، سجل ٥ ، ورقة ١٦ . وورد فى مصدر آخر باسم " آط خواجه " راجع : 228 MI 15 ، سجل ١٩ ، ورقة ١٣٨ .

(٣) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ . وراجع كذلك : 228 MI 15 ، سجل ٢٧ ، ورقة ١٠٤ ، ١١ .

(٤) على رضا باشا ، المصدر السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ .

(٥) Chaillou ، المصدر السابق ، ص ٦ .

كانوا يشرفون على تسيير المكاتب المتفرعة من الأجهزة الادارية الرئيسية الستى

يشرف عليها أعضاء الديوان المشار إليهم • ومن بين هؤلاء الخواجات • :

خوجة الغنائم : وكان مكلفا بتحديد حصة الباشا من الغنائم

التي يحصل عليها رؤساء البحر فى غزواتهم^(١) • وهى الحصّة

التي كان يطلق عليها مصطلح " بنجك " ^(٢) أو " بنجك

سلطانى " ^(٣) . وكانت هذه الوظيفة تقليدا مطابقا لوظيفة " بنجك

أمينى " التي كان أصحابها فى استانبول ومدن الأناضول

والرومللى مكلفين بتحديد حصة السلطان العثمانى من الغنائم

التي كان الجيش يحصل عليها فى المعارك ، ويطلق عليها

نفس المصطلح (بنجك) ^(٤) .

" كمرك خوجة سى " ^(٥) (أى خوجة الجمرك) : وكان مكلفا بإدارة

الجمارك فى الميناء ومراقبة استيراد وتصدير البضائع وتحصيل رسوم

الوارد منها من الموانىء التابعة للدولة العثمانية وإرسال ما كان

غير ذلك (أى البضائع الواردة من الموانىء الأوروبية) إلى دار

الامارة حيث يقوم الخزنجى - أو " يالى وكيل حرج " فى حالة غيابه -

(١) Devoulx ، المصدر السابق ، ص ٢١ •

(٢) 228 MI 15 ، سجل ١٩ ، ورقة ٤٣ ، ٤٧ ، ٥٥ •

(٣) نفس المصدر ، ورقة ٢٣ •

(٤) Uzunçarşılı, Kapukulu, S 10

(٥) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٥٦ •

بتحصيل رسومها • أما بالنسبة للبضائع المصدرة فإنه كان يراقب مدى التزام التجار بالقوانين السائدة في الأيالة بخصوص ذلك ، حيث كان بعضهم (كالقمح مثلاً) يعد مادة استراتيجية لا يجوز تصديرها إلا بموافقة الباشا (١) . وكان يتولى هذه الوظيفة في العاصمة العثمانية أشخاص عديدون باسم " كمر كأميني " (٢) .

ثالثاً : القضاء ونقابة الأشراف

أسس العثمانيون نظام دولتهم في الإطار العام للشرعية الإسلامية ، وكانت سياستهم المبنية على الفتوحات تدعوهم في جميع الحالات إلى تحكيم الشرع للفصل في القضايا التي تعترضهم بطريقة عادلة • ومن هنا جاء اهتمامهم بالقضاء الذي ظهر في أعلى مستوى له في عهد السلطان محمد الفاتح (٨٥٥ - ٨٨٦ هـ / ١٤٥١ - ١٤٨١ م) الذي قام بعد فتح القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ / ١٤٥٣ م بترتيب وظائف القضاء بجميع مستوياتها ووضع مبادئ القانون المدني والعقوبات (٣) • وأتم جهوده في هذا الميدان بتعيين مفتي استانبول وإعطاءه لقب " شيخ الاسلام " ومنحه السلطة القضائية العليا على جميع أقاليم الدولة (٤) .

(١) Venture de Paradis المصدر السابق ، ص ١٣٩ •

(٢) Uzunçarşılı, Merkez, S 20, 182. (٢)

(٣) محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ١٧٨ - ١٧٩ •

(٤) Dohsson ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٥٧ •

وكان القضاة فى الدولة العثمانية يتدرجون فى خمسة مستويات ،
يأتى فى أولها القضاة الذين يحملون إسم " مُلا " وهم قضاة المدن
الرئيسية الكبرى، وكان فى مقدمتهم " قاضى عسكر الرومللى " وقاضى عسكر
الاناضول . ونفس الاسم كان يعطى كذلك لقضاة المستوى الثانى الموزعين
على المدن الأقل أهمية . ويأتى " المفتشون " فى المستوى الثالث،
وكانوا مختصين بشئون الاوقاف . يليهم فى المستوى الرابع " القضاة
العاديين " ، وكانوا موزعين على المدن العادية المنتشرة فى مختلف أقاليم
الدولة العثمانية . أما قضاة المستوى الخامس فكانوا " الغواب " وهم قضاة
المدن الصغرى (١) .

وكان قضاة كل من الجزائر وتونس وطرابلس ينتمون إلى قضاة
المستوى الرابع (أى القضاة العاديين) الذين كانوا موزعين على ثلاث
مجموعات هى : " مجموعة الرومللى " وكانت تحت إشراف قاضى عسكر الرومللى ،
ومجموعتا " الاناضول " و " مصر " وكانتا تحت إشراف قاضى عسكر الاناضول .
وعلى الرغم من اشتراك الايالات المغربية الثلاث فى الخصائص الجغرافية
والتاريخية مع أقاليم المجموعتين الاخيرتين (أى الاناضول ومصر) ، فإن
قضاتها كانوا ينتمون إلى المجموعة الاولى (أى الرومللى) التى يعيّن
قضاتها قاضى عسكر الرومللى (٢) .

(١) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٦٧ - ٢٨٠ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٦٧ - ٢٨٠ ، وراجع أيضا : Lybyer

A.H. , The Government of the Ottoman Empire , p 218

وكذلك : د . عبد العزيز محمد الشناوى ، المصدر السابق ،

ج ١ ، ص ٤٣١ .

ولما كان هناك من القضايا ما يتطلب معرفة غزيرة بالشرعية، فقد تقرر منذ عهد السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ - ٩٧٤هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦م) أن يقوم شيخ الاسلام بتعيين عدد من المفتين إلى جانب القضاة ليساعدوهم بفتاواهم على إصدار الحكم في ذلك النوع من القضايا . غير أن ما تجدر ملاحظته هو أن المفتى ظل يأتي في المرتبة الثانية بعد القاضي في الترتيب الوظيفي في جميع أقاليم الدولة العثمانية ، عدا العاصمة لإستانبول (١) .

ولقد كان ذلك التعيين - سواء المتعلق منه بالقاضي أو المفتى - خاصاً فقط بالمذهب الحنفي الذي كان المذهب الرسمي للدولة العثمانية . أما فيما يتصل بالمذاهب الثلاثة الأخرى (أى المالكي والشافعي والحنبلي) فقد كان تعيين مفتيها وقضاتها من حق الباشاوات أنفسهم الذين يختارونهم من بين علماء المذاهب التي يتبعها سكان المقاطعات التي يشرفون عليها (٢) .

ويعتقضي هذا النظام ، كان باشاوات الجزائر يعينون القاضي والمفتى المالكيين (باعتبار المذهب المالكي كان المذهب السائد بين السكان) إلى جانب القاضي والمفتي الحنفيين اللذين كانا يعينان على الترتيب من قبل قاضي عسكر الرومللي وشيخ الاسلام في إستانبول . غير أن ما يجذب انتباه الباحث في هذا الموضوع هو توقف إرسال القاضي والمفتي الحنفيين

(١) Gibb and Bowen المصدر السابق، ص ١٣٥ .
وراجع أيضاً : د . عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ج ١ ، ص ٤٣٢ .

(٢) Bibb and Bowen المصدر السابق ، ص ١٢٣ ، ١٣٥ .

من العاصمة العثمانية إلى الأيالة في الفترة المتأخرة من العهد العثماني حيث أصبحا - مثل نظيريهما المالكيين - يعينان من قبل الباشا نفسه في مدينة الجزائر^(١) ، مما يدل على حدوث تطور في العلاقات بين الأيالة والباب العالي .

غير أن هناك ملاحظتين تجدر الإشارة إليهما بخصوص ذلك التطور . أولهما أنه جاء في مرحلة كان كل من القاضي والفتى قد فقدا منصبيهما كمستشارين للباشا في أغلب القضايا بعد استبداد الباشاوات بالحكم ، فأصبحوا لا يعينون لهذين المنصبين سوى من يرونه مواليا لهم في سياستهم من العلماء ويعزلون منهما من تبين لهم أنه غير ذلك ، دون اللجوء في هذا المجال إلى الباب العالي الذي أصبح موقفه تجاه الأيالة لا يسمح له بإبداء أي اعتراض على ذلك .

(١) بالنسبة للقاضي الحنفى فقد ورد في أحد السجلات أنه " عـمـزـل في ١١ شعبان ١٢٣٥ هـ (٢٥ مايو ١٨٢٠ م) سى مفتى (ح ال) دين أفندى قاضى الحنفية وعين مكانة سليمان خواجـه أوغلو " راجع : 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٥٦ . وبالنسبة للفتى الحنفى فقد ورد في سجل آخر " أن على باشا عـمـزـل في شهر شعبان ١٢٢٦ هـ (يولية أغسطس ١٨١١) المفتى سيدى محمد بن العنابى والفتى المالكى سيدى على بن الأيمن وعين مكانهما على الترتيب سيدى أحمد وسيدى محمد بن الخفاف " راجع : Devoulx ، المصدر السابق ، ص ٧٧ .

والملاحظة الثانية هي أن ذلك التطور قد حدث في مرحلة كانت صورة القضاء نفسها قد تداعت كجهاز له أهمية اجتماعية لما للقاضي والمفتي من دور في تسوية مشاكل الرعية ، وذلك لما أصبح هذان المنصبان مدعاة للتنافس بين العلماء الذين يملكون الجاه والنفوذ بدل الكفاءة العلمية والنزاهة الأخلاقية ، خصوصا وأن معظم القضاة اشتهر بالجهل بأحكام الشريعة وبأكل أموال اليتامى والأوقاف وبإصدار الأحكام الجرافية البعيدة عن منطق الشريعة (١) .

وفيما يتعلق بنظام القضاء في الأيالة فقد ظل - حتى سقوط مدينة الجزائر في أيدي الفرنسيين - يعكس في صورته نظام القضاء السني كان سائدا في الدولة العثمانية ، حتى أن المفتي الحنفي في مدينة الجزائر كان يلقب بشيخ الاسلام (٢) ، وهو اللقب الذي كان يعرف به مفتي استانبول . وعلاوة على هذا فإن الأيالة كانت مغطاة بشبكة قضائية واسعة بحيث كان لكل مدينة محكمة تساعد السكان على حل مشاكلهم (٣) . وهو ما كان يعكس اهتمام العثمانيين بشكل عام بالجهاز القضائي .

وكان للنظام القضائي في الجزائر خصائص يشترك فيها إلى حد كبير مع النظام القضائي في الدولة العثمانية . ويمكن ملاحظة ذلك في عدة

(١) د . أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج ١ ، ص ٤٠١ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٩٩ ، وكذلك حمدان بن عثمان خوجسة ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(٣) Baudicourt ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

جوانب يتمثل أولها فيما يمكن التعبير عنه بالفصل بين المدنيين والعسكريين (أى بين الرعية والأجاق) فى المحاكم • ذلك أن القاضى فى الجزائر لم يكن يسمح له بالنظر سوى فى القضايا التى تخص المسلمين من الرعية ومن ضمنهم " القول أوغليون " (أى أبناء الجنود من أمهات جزائريات) ، مثلما كان لا يحق للقاضى فى استانبول أن ينظر إلا فى القضايا التى تخص من اصطلح عليهم باسم " الهيئة الاسلامية " • أما القضايا المتعلقة بالأجاق فقد كانت فى كلتا العاصمتين (أى الجزائر واستانبول) من اختصاص آغا الانكشارية ، بينما جعلت قضايا الأفراد الأجانب من اختصاص الباشا نفسه طبقا لما نصت عليه معاهدات الايالة مع الدول الأجنبية فى هذا المجال ، وذلك بنفس الأسلوب الذى كان معمولا به فى الدولة العثمانية بشكل عام (١) •

وكان الجانب الثانى لنظام القضاء العثمانى يتمثل فى استئناف الحكم • حيث كان من حق أى شخص فى استانبول أن يستأنف شكواه أمام قاضى العسكر الذى يقوم بدوره بعرضها على الديوان الهمايونى الذى يرأس اجتماعاته الصدر الأعظم (٢) • وإذا ما أحس صاحب الشكوى باجحاف

(١) بخصوص الجزائر راجع : Chaillou ، المصدر السابق ، ص ٢٢ ، وكذلك حمدان بن عثمان خوجه ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ ، وبخصوص الدولة العثمانية راجع : Ly byer ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ •

(٢) Thornton, Th, Etat... de la Turquie, TI, p. 379. راجع أيضا : Ricaut ، المصدر السابق ، ص ٨٣ ، وكذلك : Grassi ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٩ •

بحقوقه فإن القوانين التقليدية فى الدولة العثمانية كانت تخول له رفع قضية أمام السلطان نفسه عند خروجه إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة حيث كان يكلف من يقوم بجمع الشكاوى من الرعية وتقديمها إليه^(١) . أما فى المقاطعات فقد كان الباشاوات (بوصفهم ممثلين للسلطان) ملزمين بالنظر فى جميع القضايا التى يرفعها إليهم رعاياهم^(٢) .

وتمشيا مع هذه القاعدة ، فإن الاستئناف فى الجزائر كان يتم عادة أمام " المجلس الشريف " أو " المجلس الكبير " الذى كان يعد أعلى سلطة قضائية على مستوى الأيالة ويضم المفتى والقاضى الحنفيين ونظيريهما المالكيين وبعض العلماء من كلا المذهبين ، ويعقد اجتماعاته يوم الخميس من كل أسبوع فى الجامع الكبير الخاص بالمذهب المالكى فى مدينة الجزائر . وكان من حق أى شخص فى الأيالة إذا أحس بضرر بحقوقه أمام القاضى فى مدينة من المدن ، أن يرفع قضية أمام هذا المجلس الذى يعيد النظر فيها على ضوء النصوص الشرعية^(٣) . وكان تعبير " المجلس الشرعى " الذى أطلق على ذلك المجلس هو نفسه التعبير الذى أطلق على المجلس السدى كان قاضى استئناف يعقد للنظر فى القضايا التى ترفع إليه^(٤) .

(١) Thornton ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٢٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٩٦ .

(٣) على رضا باشا ، المصدر السابق ، ص ٤٤-٤٥ وراجع أيضا :

Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) Pakalin ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٠ .

وكان بإمكان الشخص في الجزائر أن يستأنف قضيته أمام الباشا نفسه . وكان عليه في هذه الحالة أن يذهب إلى باب دار الامارة ويمسك بالسلسلة المثبتة على جانبيه ، وينادى بأعلى صوته مكررا عبارة " شرع الله " عدة مرات إلى أن يسمع الباشا صوته فيأمر بالسماح له بالدخول إلى الديوان حيث يسأله عن شكواه . وكان الباشا في حالة القضايا التي تتطلب معرفة بالشرعية ، يستدعي إليه علماء المذهبين المالكي والحنفي ويطلب منهم أن ينظروا في القضية أمامه (١) . وقد كان لهذه العادة التي اتبعها الجزائريون من أجل السماح لهم بالدخول إلى الديوان لمقابلة الباشا ، عادة مماثلة لها في استانبول كان السكان يلجأون إليها من أجل السماح لهم بالدخول إلى السراي لمقابلة السلطان . فكان صاحب الشكوى يقوم بإشعال النار فوق رأسه ويتوجه راكضا نحو السراي دون أن يجروء أحد من الحراس على إيقافه الى أن يصل إلى مقر إقامة السلطان ويعرض عليه شكواه (٢) .

وكان الجانب الثالث لنظام القضاء العثماني يتمثل في العلاقة التي كانت قائمة بين القضاة وإدارة الأوقاف . وكان القضاة في هذا الجانب يعتبرون نوابا عن السلطان في حماية تلك الأملاك وضمان توجيه عوائدها فيما يخدم مصالح المسلمين في جميع أنحاء الدولة العثمانية . وللإشراف عليها كان يعين لكل قسم منها موظف خاص يحمل إسم " متولى " يمارس وظيفته تحت

(٢) كاثكارت ، جيمس ليندز ، المصدر السابق ، ص ٩١ . وقد وصف القنصل الفرنسي في إحدى رسائله بتاريخ ٣ مايو ١٨٠٥م إحدى الحوادث في هذا المجال ، راجع : C.C.C / Alger ، مجلد ٣٧ ، ورقة ٢٠٣ .

مراقبة القاضي (١) . وهذا النظام هو نفسه الذى كان معمولاً به فى مدينة الجزائر والمدن الأخرى الكبرى فى الأيالة (٢) . أما بالنسبة للمدن الصغيرة والقرى فإن القضاة كانوا هم المكلفون مباشرة بأدارة الأوقاف الموجودة بها (٣) . وما تجدر الإشارة إليه هو أنه لما كان المذهب المالكي متشددًا فى قبول الهبات الخاصة بالوقف ، فإن جميع الهبات فى الجزائر كانت تتم وفقا للمذهب الحنفى الذى تعد شروطه معتدلة فى هذا المجال (٤) . وهذا ما يفسر كثرة الأوقاف فى الأيالة بصفة خاصة والدولة العثمانية بصفة عامة .

وما يمكن إضافته بخصوص القضاء العثمانى فى الجزائر هو أن مهام الحاكم لم تكن مقتصرة على القضايا التى تتعلق بالمجتمع فقط ، بل كانت تتجاوزها إلى النظر فى بعض القضايا التى كان لها طابع سياسى وتخص علاقات الأيالة بالدول الأوروبية . وهذا ما يمكن ملاحظته فى عهد على باشا عام ١٢٢٥ هـ / ١٨١٠م عندما أوكل باى المقاطعة الشرقية إلى محكمة عنابة مهمة النظر فى قضية النزاع الذى نشب بين بريطانيا وفرنسا حول حق أى منهما فى امتلاك أحد المراكز التجارية الموجودة فى نفس المدينة . وقد حضر المحكمة علماء المذهبين المالكي والحنفى وقائد الحامية العسكرية فى المدينة وأعضاء ديوانه وكذلك نائبا القنصلين الفرنسى والإنجليزى فى نفس المدينة .

(١) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣١٤ .

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١١٣ . وراجع كذلك : د. أبو القاسم سعد الله ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٢٥ . ٢٢٦ .

(٣) Baudicourt ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .

(٤) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .

وقد صدر الحكم لصالح فرنسا على الرغم من أن الباشا نفسه هو الذى كان قد طرد الفرنسيين من المركز المذكور وسلمه لبريطانيا قبل ذلك ببضعة سنوات . وقد جاء التوقيع على الحكم باسم ثلاثة من العلماء من بينهم المفتى المالكي ونظيره الحنفى^(١) . وإذا كانت هذه المحاكمة قد كشفت عن تدخل القضاء فى القضايا السياسية بالجزائر ، فإنها عكست كذلك ظاهرة مهمة امتاز بها الحكم العثمانى بوجه عام وهى ظاهرة اللامركزية التى انعكست على الجهاز القضائى وأعطت المحاكم الاقليمية سلطات واسعة فى معالجة القضايا المحلية بجميع أنواعها وأحجامها .

وكانت توجد إلى جانب القضاة والمفتيين شخصية أخرى لا تقل عنهم أهمية أو مكانة ، وهى شخصية نقيب الأشراف . والأشراف هو المسلمون الذين يزعم أنهم من سلالة الرسول عليه السلام ، وقد أعطاهم العثمانيون مكانة مرموقة فى مجتمعهم ، وكانو مندمجين فى جميع الشرائع الاجتماعية ، فكان منهم العلماء والجنود والتجار والأغنياء والفقراء والشحاذين^(٢) . وكان منهم من أعتلى منصب الداي فى الجزائر خلال مرحلة الحكم الثنائى ، مثل حسن داي (١١١٧ - ١١١٩ هـ / ١٧٠٥ - ١٧٠٧ م) . وكدليل على اعتزاز الأشراف بنسبهم كتب هذا الداي فى إحدى رسائله إلى الملك الفرنسى يقول " من حسن أفندى الشريف من شجرة الحسين حفيد الرسول عليه السلام " ^(٣) .

(١) أنظر ص ٥٣ هامش ١ .

(٢) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) Plantet ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٦ .

وحرصا على نقاء شجرة الأشراف وتنظيم شئونهم أحدث السلطان بايزيد الثاني (٨٨٦-٩١٨ هـ / ١٤٨١-١٥١٢ م) وظيفة نقيب الأشراف وأعطى لصاحبها حق تنظيم شئون أشراف استانبول وتعيين من يقوم بنفس المهمة نيابة عنه في الولايات العثمانية (١) . وكانت مراقبة فرع الشجرة تتم بعين ساهرة من قبل النقباء الذين كانوا يعاقبون بشدة من يثبت عدم صدق ادعائه بالانتماء اليها (٢) . ومن ناحية المظهر كان الأشراف يمتازون عن غيرهم من المسلمين باحتكار اللون الأخضر في اللباس وخاصة العمامة الخضراء التي لم يكن الشريف يرضى بخلعها من على رأسه مهما كانت الوظيفة التي تسولاها . ونظرا لأهميتها عندهم فإنه كان لا يسمح لأحد غيرهم بأن يلبسها عدا السلطان باعتباره خليفة المسلمين وكذلك الصدر الأعظم في بعض المناسبات (٣) . ولهذا فلم يكن غريبا أن يأمر الحاج علي باشا (١٢٢٤ - ١٢٣٠ هـ / ١٨٠٩ - ١٨١٥ م) باحراق عدد من كبار اليهود في الجزائر بسبب لبسهم اللون الأخضر (٤) .

ونظرا لعلو مقام نقيب الأشراف ، فإنه كان أول من يقدم البيعة للسلطان عند توليه الحكم (٥) . وتمشيا مع هذه القاعدة كان نقيب الأشراف

(١) د . ليلي عبد اللطيف ، الإدارة في مصر في العصر العثماني ، ص ١١

(٢) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٧٦ .

(٤) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ١١١ .

(٥) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٧

فى الجزائر يحضر إلى جانب علماء المذهبين اجتماع الديوان الذى يعقد عند تعيين وال جديد ويشارك فى تقديم البيعة له (١) . كما كان توقيع تقيب الأشراف يرد إلى جانب توقيعات هؤلاء العلماء وأعضاء الديوان فى التقرير الذى يرسله الباشا الجديد بمناسبة تعيينه إلى السلطان (٢) . وتعد عائلتا المرتضى والزهار من أشهر العائلات التى توارثت نقابة الأشراف فى الجزائر خلال العهد العثمانى (٣) . وكان أحمد الشريف الزهار - المولود عام ١١٩٦ هـ / ١٧٨١ م وصاحب المذكرات التاريخية التى تعد من أنفس مصا در تاريخ الجزائر العثمانى فى المرحلة الأخيرة - آخر من تولى هذه الوظيفة .

رابعاً : التقسيم الإداري

كانت أياالة الجزائر مقسمة إدارياً إلى أربع مقاطعات هى : مقاطعة الشرق ، ومقاطعة الغرب ، ومقاطعة تيطرى ، ومقاطعة مديننة الجزائر . وكان يحكم المقاطعات الثلاث الأولى منها حكام بإسم " بك " أو " باى " (٤) . أما مقاطعة مدينة الجزائر - التى كان يطلق عليها مجازاً أسم " دار السلطان " - فكانت تحت إدارة أغا السباهية (٥) . وكانت

-
- (١) د . أبو القاسم سعد الله ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٨ .
 (٢) د . عبد الجليل التميمي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ .
 (٣) د . أبو القاسم سعد الله ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣٩ .
 (٤) جاءت الإشارة إليهم فى السجلات الادارية لمدينة الجزائر بأسماء :
 " شرق بكى " و " غرب بكى " و " تطر بكى " ، راجع : 228 MI 14
 ، سجل ١٣ ، ورقة ٦٤ ، ٦٧ .
 (٥) ناصر الدين سعيدونى ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

كل مقاطعة مقسمة إلى وحدات إدارية صغيرة أطلق على كل منها اسم " وطن " يحكمه " قايد " ، وكان كل " وطن " مقسما إلى وحدات إدارية أصغر تسكن كلا منها عشيرة أو مجموعة من العشائر برئاسة " شيخ " (١) .

وكانت الوحدات الادارية الثلاث التى كانت الايالة مقسمة اليها بالتدرج (أى مقاطعة ، وطن ، ومشخة إن صح التعبير) تعادل الوحدات الادارية الثلاث التى كانت مقسمة إليها بعض الايالات الأخرى فى الدولة العثمانية وكان يحكمها بالتدرج " سنجاق بك " و " آلاى بك " و " صوباشى " (٢) . أى أن " الباي " و " القائد " و " الشيخ " فى الجزائر كانوا يعادلون بالترتيب " سنجاق بك " و " آلاى بك " و " صوباشى " فى الدولة العثمانية .

وكان تعيين حكام تلك الوحدات فى الجزائر يتم وفق نظام يراعى فيه تسلسل مستوياتهم وتوسع مسئولياتهم ، إبتداءً من الشيخ الذى يحكم أصغر وحدة إدارية إلى " الباي " الذى يحكم المقاطعة ، بل إلى الباشا الذى يحكم الايالة . وكما كان السلطان العثمانى يعين الباشا ، كان هذا الأخير يعين البايات على مستوى المقاطعات ، والبايات يعينون القواد على مستوى الاوطان ، والقواد يعينون الشيوخ على مستوى أصغر الوحدات (٣) .

(١) Baudicourt ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٣ .

(٢) Ly byer ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٥ .

(٣) Baudicourt ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

وإذا كان رمز التعيين بالنسبة للباشا والبايات هو القفتان ، فإنه كان بالنسبة للقواد والشيخ هو البرنوس . فمثلا كان السلطان العثماني يبعث بالقفتان إلى الباشا عند تعيينه في منصبه ، فان هذا الأخير كان يبعث بقفتين إلى البايات عند إسناد المناصب إليهم . وكان كل قائد مثلما يتلقى عند تعيينه برنوسا أحمر من الباي الذي يتبعه ، فإنه كان بدوره يبعث ببرنوسا أخرا أبيض إلى كل شيخ يعينه (١) .

وبناءً على اللامركزية التي كانت تمتاز بها الإدارة العثمانية بشكل عام فإن " الشيخ " في الجزائر كان يحظى على مستوى وحدته الصغيرة بصلاحيات في مجال الجيش والأمن والقضاء والمالية (٢) ، يمكن القول بأنها كانت توازي الصلاحيات التي كان يحظى بها القائد على مستوى " الوطن " و" الباي " على مستوى المقاطعة ، والباشا على مستوى الولاية ، بسلطان على مستوى الدولة العثمانية .

وكانت إحدى مهام الشيخ الأساسية الاشراف على توزيع الأراضي وتنظيم ملكيتها بين العائلات ومراقبة كمية ونوعية الانتاج الذي تدره على الفلاحين لضمان جمع الضرائب (٣) ، وهو الجانب الذي كان العثمانيون يولون له اهتماما بارزا في جميع أنحاء الدولة . وكانت الضريبة تقدر في الجزائر بعدد " الزويجات " (مفردا زويجه) أو " الجابدات " (مفردا)

(١) Baudicourt ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٧٣ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٧٢ .

جابده) التى يملكها كل فلاح^(١) . و " الزويجة " أو " الجابدة " هى المساحة من الأرض التى يمكن للفلاح أن يحرقها بزوح من الثيران أو البغال خلال موسم الحرث^(٢) . وهى نفس الطريقة التى كان العثمانيون يستعملونها لتقدير الضريبة فى الأيالات الأخرى . ويطلقون عليها إسم " جفت " الذى يعنى فى اللغة التركية " زوح " ^(٣) .

وكان البايات (أى حكام المقاطعات) يخضعون لمحاسبات دورية تتم وفق قواعد تقليدية جرى الجزائريون عليها . فكان كل " باى " ملزما بأن يرسل فى منتصف ونهاية كل سنة خليفته (أى نائبه) إلى مدينة الجزائر ليقدّم للبasha تقريره عن المقاطعة ويودع فى الخزينة الرئيسية ما جمعه من غرامات وضرائب من الرعية . وكان على الباي أن يقوم بهذه المهمة بنفسه عند مرور أول سنة على تعيينه ، ثم يبقى بعد ذلك يقسم بها بنفسه مرة كل ثلاث سنوات وهذه العملية هى التى كان يطلق عليها

(١) 228 MI 17 ، سجل ٤١ ، ورقة ٤٥ ، وحسب نفس

المصدر أن ضريبة " الزويجة " الواحدة كانت تقدر بعشر كيلات من القمح أو الشعير .

(٢) ناصر الدين سعيدونى ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٣) Kitsikis, Dimitri, L'Empire Ottoman, p. 73.

وكما هو واضح من إستعمال الأسماء الثلاثة " زويجه " و " جابده " و " جفت " فإنها تحمل مدلولاً واحداً ويمكن أن يحل أحدها محل الآخر ، ومن المرجح أن يكون إسم " جابده " فى الجزائر هو نفسه " جفت " العثمانى بلفظ محوّر .

إسم " دُنُوش " (١) الذى يعنى فى اللغة التركية " العودة " • ويقصد به أن الباي كان يعود بنفسه (أو يرسل نيابة عنه خليفته) إلى مدينة الجزائر ليقدّم حساباته المالية وتقاريره عن المقاطعة للباشا • وهذه المناسبة هى التى كانت تحدد مصير الثقة التى وضعها فيه الباشا عند تعيينه ، وذلك إما بتجديدها له وإلباسه القفطان مرة ثانية ، أو سحبها منه وتعيين من ————— يخلفه (٢) •

وبخصوص العلاقات التى كانت قائمة بين البايّات فى مقاطعاتهم والسلطة المركزية فى مدينة الجزائر ، فإنها كانت تعكس فى إحدى جوانبها العلاقة التى كانت قائمة بين الباشاوات فى إيالاتهم والسلطة المركزية للدولة العثمانية فى استانبول • فمثلا كان للباشاوات ممثلون لهم فى العاصمة العثمانية يعرفون بإسم " قبو كاهيه سى " أو " قبو كخداسى " (٣)

(١) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ٣٥ - ٣٦ ، وراجع أيضا : Esterhazy ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ ، وكذلك : ناصر الدين سعيدونى المصدر السابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ • وقد ورد فى المصدر الأخير (ص ١٠٠) أن كلمة " دنوش " محلية معناها المحاسبة على الضرائب • ونفس المعنى ذكره توفيق المدنى فى مؤلفه : محمد بن عثمان باشا ، ص ١١٠ ، هامش ٢ •

(٢) Baudicourt ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ •

(٣) Pakalin ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥٢٦ •

ولمزيد من التفاصيل راجع الفصل الرابع ص ١٩٤ •

(أى وكيل لدى الباب العالى) ، فقد كان للبايات (ومعهم قائد منطقة " سباو ") ممثلون لهم كذلك فى مدينة الجزائر يعرف كل واحد منهم باسم " وكيل " (١) . ومثلما كان " قبوكاهية سى " فى استانبول بالنسبة للباشا فإن الوكيل كان كذلك بمثابة القناة الرئيسية التى تمر بها جميع الاتصالات التى تتم بين الباي فى مقاطعته والسلطة المركزية فى مدينة الجزائر حيث كان الوكيل مكلفا بمعالجة القضايا التى تخص الباي الذى يمثله ، واستقبال الرسل الذين يرسلهم إلى العاصمة فينزلهم عنده ويتعرف على مهامهم وينظم لهم اللقاءات مع الباشا وأعضاء الديوان . ومن مهام الوكيل كذلك أنه كان مكلفا بوضع الترتيبات للباي عند قدومه إلى مدينه الجزائر لاداء " الدنوش " وتوفير الظروف المناسبة لنجاح زيارته ، خصوصا فيما يتعلق بمعرفة مواقف الباشا وأعضاء الديوان منه ، ليتخذ التدابير اللازمة لكسب ودهم قبل المثل بين أيديهم (٢) .

وهكذا يتضح أن الادارة الجزائرية فى العهد العثمانى كانت مستمدة بشكل عام من الادارة فى الدولة العثمانية . وبعد ذلك أحد الجوانب الأساسية فى العلاقات التى كانت قائمة بين الاياله والباب العالى مع ملاحظة أن ثمة بعض الخصائص التى امتازت بها الادارة الجزائرية والناجمة عن تطور تلك العلاقات .

(١) جاءت الإشارة إليهم فى السجلات الادارية لمدينة الجزائر بإسم " قطره وكيلى " و " شرق وكيلى " و " غرب وكيلى " و " سباو وكيلى " ، راجع : 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٢٢ .

(٢) أحمد الشريف الزهاره ، المصدر السابق ، ص ٣٦ . وراجع أيضا : Esterhazy ، المصدر السابق ص ٢٥ ، وكذلك : محمد بن يوسف الزيانى ، دليل الحيران ، ص ١٩١ .

الفصل الثالث

نظام الجيش العثماني في الجزائر

- اولا : الجيش النظامي ((الأوجاق)) *
- ثانيا : الجيش الاحتياطي ((عشائر المخزن)) *
- ثالثا : البحرية *

أجمع معظم الذين كتبوا عن الجزائر في العهد العثماني - مثل
القناصل والرحالة وكذلك بعض المؤرخين - أنها كانت " جمهورية
عسكرية" (١) . ذلك أن الجيش كان يشكل القاعدة الأساسية التي بنى
عليها نظام الحكم في الايالة .

ويمكن الإشارة هنا إلى عاملين صبغا الايالة بتلك الصبغة
العسكرية ، يتمثل أولهما في الظروف الحرجة التي أسست فيها الايالة (٢) ،
ويتمثل الثاني في كونها امتدادا للدولة العثمانية التي أخذت عندها
الايالة خصائصها ومنها خاصيتها العسكرية (٣) . وقد رأت الايالة

(١) شالروليام ، مذكرات ، تعريب : إسماعيل العربي ، ص ٤٢ ، وراجع
أيضا : J. M. H. B, Iténéraire d'Alger, p. 9
وكذلك : د . أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج ١
ص ١٣٨ ، وناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر في
الفترة العثمانية ، ص ٢٢ .

(٢) أنظر الفصل الأول " تمهيد " .

(٣) استمدت الدولة العثمانية خاصيتها العسكرية من سياسة الفتوحات
التي شرع في خوضها السلاطين العثمانيون منذ تأسيس نواة الدولة
في نهاية القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي ، انطلاقا
من عاصمتهم " بينى شهير" . لمزيد من التفاصيل راجع : فريد بك
المحامي ، تاريخ الدولة العلية ، ص ١٨ وما بعدها ، وكذلك : د .
عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية ، دولة إسلامية مفتري
عليها ، ج ١ ، ص ٤٩ .

ضرورة الحفاظ على صبغتها العسكرية حتى تكون على استعداد دائم لمواجهة الهجمات التي كانت تشن عليها من قبل كثير من دول أوروبا (١) .

وكان الجيش في الجزائر ، مثل الجيش في الدولة العثمانية ، قائما على دعامين هما : الجيش النظامي المتمثل في فرق الأوجاق وفي مقدمتها الفرقة الانكشارية ، والجيش الاحتياطي المتمثل في " عشائر المخزن " الشبيهة بالجيش الاقطاعي في الدولة العثمانية ، ذلك فضلا عن البحرية التي كانت تشكل جانبا هاما ومميزا في قوة الجزائر العسكرية .

أولا : الجيش النظامي (الأوجاق) .

عرف الجيش النظامي أو الجيش المحتشرف (بالمعنى الحديث للكلمة) في الدولة العثمانية باسم " قبو قولى عسكرلى " (٢) (أي جنود الدولة ذوى المعاشات) ، أو " أوجاق " (٣) . وكان هذا الجيش مقسما إلى قسمين ، عرف أحدهما باسم " يايا " (أي المشاة) ، وعرف القسم

(١) من أشهر تلك الحملات ، كانت حملات إسبانيا في سنوات ١٥٤١ م و ١٧٧٥ م و ١٧٨٤ م ، وحملة الدانمارك عام ١٧٧٠ م ، وبريطانيا عام ١٨١٦ م ، وفرنسا في سنوات ١٦٦٥ م و ١٦٨٤ م و ١٦٨٨ م ، ١٨٣٠ م .

(٢) Uzunçarşılı, İ. Hakkı, Kapukulu Ocakları, cild 1, (٢) S4.

(٣) D'hsson, Mouradgea, Tableau général de l'Empire Ottoman, TIII, P. 392.

الثاني باسم " آتلى معاشلى عسكرلى " (أى الفرسان ذوى المعاشات)
وكان كل قسم يتكون من عدة فرق (١) .

ولقد كان جيش الجزائر النظامى يتشكل على نفس النمط العثمانى
إلا أنه لم يكن يوجد من القسم الأول منه (أى المشاة) سوى فرقتين
هما : " يكيجرى أوجلى " (٢) (أى الفرقة الانكشارية) ، و " طوبجى
أوجلى " (أى الطوبجية أو رجال المدفعية) . أما القسم الثانى فلم
يكن يوجد منه سوى فرقة " سباه " (أى الفرسان) .

(١) - الانكشارية :

تمثلت القوة الضاربة فى الجيش العثمانى فى الفرقة الانكشارية
التي كانت أكثر الفرق عددا فى الجنود وأقواها نفوذا وأشدّها بأسا ، سبوا
فى العاصمة استانبول أو فى المقاطعات ومنها الجزائر .

ويرجع تأسيس انكشارية الجزائر إلى عام ٩٢٦ هـ / ١٥٢٠ م
حينما أرسل السلطان سليم إلى خير الدين ألفين من الجنود الانكشارية

(١) Uzunarsılı ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(٢) يكيجرى أوجلى ، تنطق الكلمة الأولى " ينيتشرى " ومعناها
" العسكر الجديد " ، وأما الكلمة الثانية فأصلها " أوجاق " ، وقد
قلب حرب القاف غينا بعد تحركه حسب قواعد اللغة التركية ، ومعناها
فى الأصل " موقد " ، إلا أنها تطورت وأصبحت تطلق على فرق
الجيش فى الدولة العثمانية ، أنظر : رد حاوص ، جيمس ، كتاب معانى
لهجة (قاموس عثمانى أنجليزى) .

وأتبعهم بعد ذلك بأربعة آلاف من المتطوعين من الرعية مع إعطائهم الامتيازات والحقوق المادية والأدبية التي يحظى بها الجيش الانكشارى فى استانبول (١) . ونظرا لحاجة الدولة العثمانية للجنود الانكشارية وتناقص دور " دوشيرمه" (٢) فى تغطية احتياجاتها فى هذا المجال (٣) ، أعطى للآيالة حرية تنظيم عمليات التجنيد بين المسلمين فى أقاليم الدولة العثمانية وبصفة خاصة فى الأناضول ، لتلبية احتياجاتها من الجنود (٤) .

ومن ثم ففى الوقت الذى كان إنكشارية استانبول يعودون بأصولهم إلى أسر غير مسلمة ومسيحية بشكل عام ، كان إنكشارية الجزائر على العكس من ذلك يعودون إلى أسر مسلمة فى أغلب الحالات ، وكان يؤتى بهم من أقاليم الدولة العثمانية وهم ليسوا فى حاجة إلا إلى التدريب على استعمال السلاح وحفظ قوانين النظام . غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أنه فى الوقت

(١) İltar, A. Samih, Şimali Afrika'da türkler, (١)

Cild 1, S 107.

(٢) دوشيرمه : كلمة تركية معناها " الجمع " . وكانت تطلق على العملية التى تقوم بها الدولة العثمانية لجمع الغلمان المسيحيين لتربيتهم وتدريبهم بطريقة خاصة وتسخيرهم لخدمتها فى مختلف المجالات ومن بينها الجيش . لمزيد من التفاصيل راجع : د . عبد العزيز محمد الشناوى ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ج ١ ، ص ٤٧٣ .

(٣) Djevad Bey, Ahmed, Etat Militaire Ottoman, p. 250 (٣)

(٤) İltar ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ . (٤)

الذي بدأ السلاطين العثمانيون - منذ أواخر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي - يتخلون عن " ديوشيرمه " في جلب الجنود (وذلك أمام ضعف الدولة وتوقف الفتوحات وازدياد رغبة الرعية في أداء الخدمة العسكرية)^(١) ، فإن الايالة استمرت حتى الغزو الفرنسي عام ١٢٤٦ هـ / ١٨٣٠ م ، تعتمد على عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية لتزويد جيشها بالعناصر الشابة مبعدة الرعية عن أية مشاركة في ذلك^(٢) .

ومثلما كان الدفتردار في استانبول يفعل بخصوص " إيج أوغلاز " (أي الجنود الذين يتم تدريبهم وإعدادهم للخدمة العسكرية) عند توزيعهم على وحدات الجيش المختلفة^(٣) ، كان " مقاطعة جي " في الايالة كذلك يفعل بخصوص المتطوعين الذين يصلون إلى مدينة الجزائر حيث يقوم بتسجيل أسمائهم في سجل الجند الذي يطلق عليه " دفتر يكي جري " ، وذلك بكتابة إسم كل جندي متطوع مرفوقا بإسم والده وإسم البلدة التي قدم منها ، مـم ذكر مهنته إذا كانت له مهنة ، وكذلك جميع المعلومات التي تتعلق بوضعه العسكري^(٤) .

(١) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ . وراجع

أيضا : Grassi, Alfé o, Charte Turque, TI, p. 60

(٢) حول تفاصيل جلب الجنود إلى الجزائر أنظر الفصل الرابع ، ص ١٦٧ .

(٣) Ricaut, E , Histoire ... de L'Empire Ottoman, p. 49

(٤) Deny, Jean, Les registres de Solde, in R.A. 61 /

Venture de Paradis, 1920 p. 30-32 وراجع أيضا :

Tunis et Alger au 18^e siecle, pp. 160, 215

وكان إنكشارية الجزائر، تمشيا مع نظام العاصمة العثمانية^(١)،
موزعين على وحدات عسكرية أطلق على كل واحدة منها اسم " أورتة " وأعطى
لها جميعا أرقاما متسلسلة من واحد إلى أربع مائة وعشرين ، وهو عدد
الوحدات التي كان يتكون منها جيش الجزائر الانكشاري^(٢) ، وكان يساوى
أكثر من ضعف عدد وحدات إنكشارية استانبول^(٣) . غير أن ماتجدر الإشارة
إليه هو أن عدد الجنود فى وحدات العاصمة العثمانية^(٤) كان يساوى
يشكل عام أضعاف ما كان موجودا فى وحدات الجزائر^(٥) .

وفىما يتصل بمصطلح " أوجاق " الذى كان استعماله شائعا فى
الدولة العثمانية ، فكان يستعمل فى استانبول بمعنى " الجيش النظامى "^(٦)

(١) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ١٢٧ ، وراجع أيضا :

Thornton, Th, Etât actuel de la Turquie, TII, p. 62

(٢) Deny ، المصدر السابق ، ص ٣٣ ، ٣٤ ، وراجع أيضا :

Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ ، ١٧٦ .

(٣) كان الجيش الانكشاري فى استانبول موزعا على ١٩٦ وحدة . راجع :

D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٢ .

(٤) Djevad bey ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ ، وراجع أيضا :

Weissman, Nahoum, Les Janissaires, p. 27

(٥) Deny ، المصدر السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٦) كان يقال بخصوص ذلك " أوجاق عامره " ، راجع : نفس المصدر

ص ٣٦ ، هامش ١ .

وكذلك بمعنى الفرقة العسكرية الكبيرة في نفس الجيش^(١) . أما في الجزائر فقد كان لمصطلح " أوجاق " ثلاثة معان . فكان يستعمل من جهة بمعنى " أورتة " (أى وحدة عسكرية من وحدات الجيش الانكشارى الأربعمائة والعشرين المشار إليها) ، كما كان يستعمل من جهة ثانية بمعنى " الجيش النظامى " مثلما كان فى استانبول ، ذلك فضلا عن استعماله ليدل على الايالة ذاتها^(٢) .

وكان انكشارية الجزائر يسكنون داخل ثمانية معسكرات^(٣) ، أطلق على كل واحد منها إسم " دارالينكشارية " ^(٤) أو " قشله " ^(٥) . وكان كل معسكر يحتوى على عدد من الشكنات تعرف كل واحدة منها ، تمشيا مع نظام استانبول^(٦) ، باسم " أوده " وكان هذا الاسم يستعمل فى صيغة الجمع

(١) وذلك مثل " يكيجرى أوجاقى " أى الفرقة الانكشارية ، و " طوبجى أوجاقى " أى فرقة المدفعية مراجع : Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(٢) Deny ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢١٢ .

(٤) Berbrugger, A., Casernes des Janissaires
: in R.A. 3/1858-59, pp. 136-137 ، وراجع أيضا :
Venture de paradis ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

(٥) قشله : بنفس الشكل كتبها نور الدين عبد القادر فى : صفحات من تاريخ مدينة الجزائر ، ص ٧٨ . وهى كلمة تركية تكتب " قشلا " وتعني المعسكر الشتوى ، أو الشكنة بشكل عام ، راجع رد حاوص ، المصدر السابق .

(٦) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(أوده لير) ليدل على المعسكر • ولكي تميز المعسكرات أحدها عن الآخر أعطى لكل واحد منها إسم خاص ، وكذلك بالنسبة للثكنات • وكان الاسمان " أسكى أوده لير " (أى المعسكر القديم) و " يكى أودلر " ^(١) (أى المعسكر الجديد) المستعملان فى الجزائر للدلالة على إثنين من المعسكرات الثمانية ^(٢) ، مستعملين فى العاصمة العثمانية ليدلا على مجموعتين من الثكنات — إنشاء إحداهما قبل الأخرى فى عهد السلطان محمد الفاتح (٨٥٥ — ٨٨٦ هـ / ١٤٥١ — ١٤٨٠) ^(٣) .

وإذا كانت وحدات إنكشارية استانبول موزعة بانتظام على الثكنات بمعدل وحدة فقط فى كل ثكنة ^(٤) ، فإن الأمر كان مختلفا فى الجزائر حيث كان كثير من الثكنات يسكنها أكثر من وحدة عسكرية مثل ثكنة " أوغوز آغا " الكائنة بمعسكر " صالح رئيس " والتي كانت تسكنها وحدتان ، وكذلك ثكنة " إدريس آغا " الكائنة بنفس المعسكر والتي كانت تسكنها ثلاث وحدات ^(٥) .

-
- (١) يكى أوده لير : بلفظ حرف الكاف فى الكلمة الأولى نونا ، (أى ينسى)
 (٢) Deny ، المصدر السابق ، ٢١٢ ، وراجع أيضا : Venture
 de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ .
 (٣) uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .
 (٤) نفس المصدر ، ص ٢٤١ — ٢٤٢ .
 (٥) Deny ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

وإذا كانت خدمة الانكشارية داخل ثكناتهم - من حيث النظافة والترتيب - يقوم بها ففى استانبول الجنود ذوو الرتب الدنيا فى الوحدات (١) ، فإن الأمر كان مختلفا فى الجزائر حيث كان يقوم بذلك عدد من الخدم يختارون من الأسرى الأوروبيين (٢) .

وكان الجندى الانكشارى فى الجزائر يعرف فى السجلات الرسمية باسم " يولداش " (٣) . وقد استمد هذا التقليد من مظاهر الحياة اليومية للجنود وعلاقات بعضهم ببعض داخل ثكناتهم فى استانبول حيث كان الجنود يستعملونه عند مناداة بعضهم بعضا ، وذلك بمعنى " رفيق " أو " زميل " (٤) .

كذلك كان الجندى المتطوع فى أحد أقاليم الدولة العثمانية يعين فور وصوله إلى الجزائر فى إحدى الوحدات الانكشارية ليقضى بها مدة ثلاث سنوات يتعود خلالها على الحياة العسكرية حاملا لقب " يكى يولداش " (٥) (أى جندى جديد) ليصبح بعدها " أسكى يولداش "

(١) Pakalın, M. Zeki, Osmanlı... Sözlüğü, Cild 2, S. 198.

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ ، وراجع أيضا : كاتشارت ، جيمس ليندز ، مذكرات ، تعريب إسماعيل العيسى ، ص ١٠٠ .

(٣) باريس ، الأرشيف الوطنى الفرنسى ، سجلات الجزائر العربية والتركية ، 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ .

(٤) Pakalın ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٦٣٨ .

(٥) يكى يولداش : يلفظ حرف الكاف نونا فى الكلمة الأولى (أى ينى) .

(أى جندى قديم) ، وتفتح أمامه أبواب التدرج فى الرتب بمختلف مستوياتها (١) ، وذلك وفقا لقانون السلطان مراد الاول (٧٦١ - ٧٩١ هـ / ١٣٦٠ - ١٣٨٩ م) الخاص بالنظام الداخلى للجيش الانكشارى والذى جعل من الأقدمية فى الخدمة المقياس الوحيد الذى يقوم به الجندى ويمنح بمقتضاها رتبته العسكرية (٢) . غير أن الجندى فى الجزائر كان له حقوق التصرف المطلق فى أقدميته سواء بالمنح أو البيع لمن هو أقل منه أقدمية من زملائه . ولهذا كان باستطاعة الباشا أن يرقى من يشاء من الجنود ويمنحه الرتبة التى يرغب فيها ، وذلك بأن يأمر بشراء أقدمية زميله الذى كان من المفروض أن تمنح له الرتبة المقررة (٣) . وهكذا فى الوقت الذى كان بإمكان باشاوات الجزائر أن يتحايلوا على قانون السلطان مراد بخصوص الأقدمية ، ظل السلاطين العثمانيون فى استانبول مقيدين به ، ولم يكن بإمكان أى منهم أن يتجاوز ، بتعيين من يرغب فيه من الانكشارية فى الرتبة التى لا تؤهلها أقدميته لها بينما تؤهل غيره . وقد ظل الوضع على هذه الحال إلى أن نجح السلطان محمود الثانى (١٢٢٣ - ١٢٥٥ هـ / ١٨٠٨ - ١٨٣٩ م) فى القضاء

(١) Esterhazy, Walsin, Dela Domination Turque, pp

232 - 233.

(٢) Thornton ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٢ ، ٥٦ .

وحول تفاصيل القانون المذكور راجع : Djevad Bey ،

المصدر السابق ، ص ٥٧ وما بعدها ، وكذلك : Weissman ،

المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٣) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٨١ ، وراجع

أيضا ، J.M.H.B ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

على النظام الانكشارى عام ١٢٤١هـ / ١٨٢٦م (١) .

وفيما يتعلق بنظام الخدمة العسكرية فى الجزائر فقد كان فى شكله العام نظاما عثمانيا محضا . أما التباين الذى يمكن ملاحظته فى بعض الجوانب بين نظامى العاصمتين فيرجع إلى اختلاف طبيعة الخدمة وحجم الوحدات العسكرية فى كل منهما . وكان للجندى فى الجزائر يتدرج فى الرتب مبتدئا برتبة (وكيل حرج) مارا برتبة (" أوده باشى " ثم " بلوك باشى " وبعدها " بيايا باشى " و " باش بلوك باشى " ومنتھيا برتبة " آغا الانكشارية " (٢) . وتكاد هذه الرتب أن تكون هى نفسها الرتب التى كان يتسدرج فيها الجندى الانكشارى فى استانبول (٣) .

وكانت الترقيه تتم فى الجزائر بتعيين أقدم الجنود فى رتبة " وكيل حرج " التى كان عدد أصحابها كبيرا فى الايالة (٤) . وكان لكل

(١) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٦٧-٦٨ . وقد جاء

فى نفس المصدر أن السلطان محمود الثانى لم يستطع أن يرقى الآغا حسين باشا من رتبة " جورباجى " إلى رتبة " آغا الانكشارية " عندما رآه من أنصار فكرة القضاء على النظام الانكشارى ، إلا بعد أن لجأ إلى تنفيذ سلسلة من العزل والتعيين فى الرتبة الأخيرة حتى وصل حسين باشا إليها .

(٢) Shaw (Dr), Voyage dans la Régence d'Alger, pp. (٢)

158 - 162

(٣) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤-٢٣٦ .

(٤) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الثانى ، ص ٦٢ - ٦٣ .

وحدة إنكشارية ، تمشيا مع نظام استانبول ^(١) ، ضابط بهذه الرتبة
(أو أكثر إذا كان عدد الجنود كبيرا) ، وكانت مهمته الاشراف على
المصاريف اليومية للوحدة وتوفير المواد الغذائية لجنودها . وكان لكل
" وكيل حرج " في الجزائر مساعد يعرف باسم " وكيل حرج آلتى " ^(٢) ، وهى
رتبة لاتشير المصادر إلى وجودها فى إنكشارية استانبول .

وكان أقدم وكلاء حرج يرقون إلى رتبة " أوده باشى " التى كان
صاحبها أعلى ضابط على مستوى الوحدة التى ينتمى إليها ، وبالتالى هو
قائدها . أما أقدم من تولى تلك الرتبة من الجنود فكانوا يرقون إلى رتبة
" بلوك باشى " ^(٣) التى كانت تعادل فى استانبول رتبة " أوده كتحداسى " فى
فرقة " جماعت " ورتبة " باش أوده باشى " فى فرقة " آغا بلوكلىرى "
الإنكشاريتين ، وذلك بحكم أن الربتين كانتا تأتيان مباشرة بعد رتبة
أوده باشى " فى كلتا الفرقتين ^(٤) . وكان الباشا فى الجزائر يعين قواد

(١) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٢٣٥ ، وراجع أيضا :

D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ .

(٢) Deny ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٣) باريس أرشيف الجيش البري بوزارة الحربية ، M.R/Algerie

صندوق ٣١٤ ، مذكرة ٢٦ ، مذكرة تاريخية حول أيلة الجزائر قبل الغزو

الفرنسى (بالفرنسية) ، ص ٥٧-٥٨ ، وراجع كذلك :

المصدر السابق ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٤) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

السحايات العسكرية الموزعة على مدن الايالة والمعروفة باسم " نوبة " من بين الجنود الذين تولوا رتبة " بلوك باشى " ويعرف كل قائد من هؤلاء القواد باسم " آغا النوبة " (١) .

وكان أقدم أربعة وعشرين " بلوك باشى " ممن تولوا وظيفة " آغا النوبة " فى الايالة يرقون إلى رتبة " بايا باشى " (٢) ، وهى الرتبة نفسها التى كانت موجودة فى استانبول من حيث الاسم والسدرجة فى فرقة " جماعت "، وتعادل رتبة " بلوك باشى " فى فرقتي " آغالوكلى " و " سكبانبوكلى " الانكشارية وكان أصحاب هاتين الرتبتين (أى " يايا باشى " فى فرقة " جماعت " و " بلسوك باشى " فى فرقتي " آغالوكلى " و " سكبانبوكلى ") يعرفان باسم " جورياجى " (٣) .

والملاحظة التى تجدر الإشارة إليها فى هذا المجال هى أنه فى الوقت الذى كانت رتبتي " يايا باشى " و " بلوك باشى " متعادلتي فى انكشارية استانبول ، فان إحداهما كانت أعلى من الأخرى فى الجزائر . ويعد ذلك أحد أوجه الاختلاف التى كانت موجودة بين نظامى العاصمتين . وكان أصحاب رتبة " يايا باشى " يعدون ضباطا سامين فى الجزائر ، حيث كان

(١) مذكرة تاريخية حول أياالة الجزائر ، ص ٥٧ - ٥٨ ، وراجع أيضا :

Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) نفس المصدرين .

(٣) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

الباشا يعين من بينهم من يقوم ببعض المهام الدبلوماسية داخل وخارج الولاية ، وكذلك من يقود الحملات العسكرية التي ترسل كل ستة أشهر من العاصمة إلى نواحي الولاية لتعزيز الحاميات الموجودة بها ومساعدتها على جمع الضرائب من الرعيّة ، ذلك فضلا عن عضويتهم في الديوان (٢) .

وكان النظام المعمول به في الجزائر يقضى بأن يرقى كل شهرين قمرين أقدم الجنود الأربعة والعشرين الذين تولوا رتبة " يايا باشى " إلى رتبة " باش بلوك باشى " التي كان صاحبها في استانبول يعد أقدم الجنود الذين تولوا رتبة " بلوك باشى " في فرقة " آغا بلوكلى " الانكشارية (٢) . وكان " باش بلوك باشى " في الجزائر يعد نائبا لآغا الانكشارية ويعرف باسم كاهية " وكان من أهم وظائفه الاشراف على الأمن في المدينة (٣) ، وهى الوظيفة التي كان يقوم بها " قول كاهية " في استانبول والذي كان مؤهلا لتولى رتبة " آغا الانكشارية " (٤) .

وإذا كان " باش بلوك باشى " في استانبول يرقى إلى بعض الرتب العليا الموجودة على مستوى الجيش الانكشارى كله والأقل من رتبة

(١) مذكرة تاريخية حول أيلة الجزائر ، ص ٧٥ - ٥٨ ، وراجع أيضا : Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ ، ٢١٧ .

(٣) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ - ٢١٧ .

(٤) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٣ ، وراجع أيضا : Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

" آغا الانكشارية " (١) ، فإن " باش بلوك باشى " فى الجزائر كان يرقى مباشرة إلى رتبة " آغا الانكشارية التى كانت الرتبة العليا الوحيدة الموجودة فى الايالة ، وهى رتبة شرفية يكافأ بها الجندى فى الجزائر (٢) . إذ أن صاحبها كان يفتقد لصلاحيات كثيرة كان النظام يخولها لنظيره فى استانبول (٣) أو حتى فى إحدى إيلات الدولة العثمانية الأخرى مثل مصر (٤) . ومن تلك الصلاحيات قيادة الجيش والاشراف على الأمن . ولما كان " آغا الانكشارية " فى الجزائر لا يستمر فى منصبه سوى شهرين قمرين فإنه كان يعرف باسم " إيكى آى أغاسى " (أى آغا القمرين) ، وكان يمنع خلال تلك المدة بـوصفه أقدم جندى إنكشارى ، أعلى مرتب فى الايالة . كما كان يقيم فى مقر خاص يوجد خارج دار الامارة ويعيش فيه عيشة الجندى الانكشارى الحقيقى ولا يسمح لأى أحد من أفراد أسرته - اذا كان متزوجا - أن يزوره ، كما لم يكن يسمح له (أى لآغا الانكشارية) بمغادرة مقره إلا إذا استدعى لحضور جلسات الديوان التى كان يذهب إليها فى موكب خاص يليق بمنزلته ويجلس إلى جانب الباشا من ناحية الشمال ويليهِ الكاهية ثم باقى ضباط

(١) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ ، ٢١١ ، ٢١٧ .

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٣) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ وما بعدها .

وراجع أيضا : د . عبدالعزيز محمد الشناوى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص

٤٨٢ - ٤٨٤ .

(٤) د . ليلى عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٢١٨ .

الانكشارية بالتسلسل حسب رتبهم (١) .

وهرتبة " آغا الانكشارية " ينهى الجندى الانكشارى خدمته العسكرية فى الجزائر ويصبح بعدها " معزول آغا " (أى متقاعد) ، ويعطى له حق الاحتفاظ بحقوقه المادية والأدبية ، ويسمح له باختيار المكان الذى يراه مناسباً لإقامته وممارسة نشاطاته . وكان " معزول آغاوات " يتمتعون باحترام كبير فى الأيالة ، حتى أن الباشا كان يرى ضرورة استشارتهم فى بعض القضايا الخطيرة والأخذ بآرائهم لخبرتهم ودرايتهم بشئون الأيالة (٢) .

النظام الداخلى للجيش الانكشارى :

كان للجيش الانكشارى ، كأي جيش فى العصر الحديث ، نظام داخلى واضح المعالم يبين للجنود حقوقهم على الدولة ويعرفهم بواجباتهم نحوها ويرسم لهم المنهج الذى يسيرون عليه . وقد تبلور ذلك النظام فيما

(١) حول آغا الانكشارية فى الجزائر راجع : مذكرة تاريخية حول إيالة الجزائر ، ص ٥٩ - ٦٠ ، و Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ - ١٥٩ ، Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ ، ١٢٧ ، و Renaudot, M, Tableau de la Ville d'Alger, p 216

(٢) مذكرة تاريخية حول الجزائر ، ص ٥٩ - ٦٠ وراجع أيضاً : Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ ، وكذلك : Pananti, Philipo, Relation d'un séjour à Alger , p. 464.

عرف بقانون السلطان مراد (١) . وتجدر الإشارة هنا إلى المبادئ العامة لذلك القانون ومدى التزام انكشارية الجزائر بها ، بل ومدى تشابههم فى ذلك مع انكشارية استانبول . وتدور تلك المبادئ حول حقوق الجنود الانكشارية وعلاقتهم بالطريقة البكتاشية والزواج والتربية الدينية والانضباط .

حقوق الجنود الانكشارية :

كان الجنود الانكشارية يتمتعون بجملة من الحقوق التى لا يتمتع بها غيرهم من أفراد الرعية . ولم يكن ذلك بوصفهم طبقة مميزة وإنما لوضعهم القانونى سواء فى استانبول أو فى المقاطعات ومنها الجزائر . وكان المرتب أول تلك الحقوق وأهمها ، ويطلق عليه مصطلح " علوفه " . وكان يقصد به المبلغ من المال الذى يتلقاه الموظف فى الجيش أو الإدارة ، من خزينة الدولة مقابل الخدمة التى يقدمها خلال اليوم الواحد سواء فى السلم أو الحرب (٢) .

وكان الجندى الانكشارى فى الجزائر مثل نظيره فى استانبول ، يتلقى نفس المرتب ، وكان يصرف له بانتظام على مدار السنة من خزينة الولاية .

(١) انظر ص ١٠٠ ، هامش ١ من هذا الفصل .

(٢) Baştav, Şerif, Description Grecque de la Porte ,

P. 19.

وقد بلغ الاهتمام بالرواتب في الجزائر أنها كانت تعتبر أحد الالتزامات التي يتعهد الباشا عند توليه الحكم بالحرص على الإيفاء بها^(١) وإذا كان جندي استانبول ينتظر - في حالة عدم مشاركته في إحدى المعارك - مرور ثلاث سنوات على تاريخ تقييد اسمه في سجل الجند حتى يبدأ حساب مرتبه^(٢) ، فقد كان حساب راتب جندي الجزائر يبدأ من أول يوم يصل فيه إلى الأيالة ، وإذا أسعفه الحظ وصادف وصوله يوم دفع الرواتب فإنه كان يتلقى راتبه كبقية زملائه ، وإلا ينتظر الراتب التالي^(٣) . وبالإضافة إلى ذلك فإنه إذا كانت الرواتب في استانبول توزع على الجنود كل ثلاثة أشهر^(٤) ، فقد كانت في الجزائر توزع كل شهرين^(٥) . ومن ثم يمكن القول أن إنكشارية الجزائر كانوا في الرواتب أفضل من إنكشارية استانبول .

وكان راتب الجندي في الجزائر يحسب بوحدة نقدية وهمية يطلق عليها " صيمه " ^(٦) ، ويبدأ صغيرا خلال سنوات الخدمة الأولى ثم يأخذ

(١) Laugier de Tassy, Histoire d'Alger, p. 203

(٢) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ .

(٣) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .

(٤) Uzuncarşili ، المصدر السابق ، ص ٤١١ - ٤١٢ .

(٥) 228 MI 14 ، سجل و١٣ ، ورقة ٥١ ، ٦٤ . وحسب نفس المصدر أن الرواتب كان يشار إليها بأسماء الأشهر التي توزع فيها ، وذلك كالتالي : " محرم علوفه سي " أي راتب محرم هو " مولود أو ربيع الأول علوفه سي " أي راتب ربيع الأول ، وهكذا ...

(٦) صيمه : وردت هذه الكلمة في Venture de Paradis

فى الازدياد بمرور السنين وتتالى المناسبات السعيدة (مثل الاعياد والانتصارات فى المعارك وتولى السلاطين والباشاوات والحكم وولادة الابناء لدى الاسرة العثمانية) ، الى أن يصل إلى الحد الاقصى الذى لم يكن باستطاعة أحد من الجنود فى الايالة تجاوزه ، وكان " ثمانين صيمه " أو كما يعبر عنه بلفظ " سكسان " ^(١) (أى ثمانين فى اللغة التركية) .

المصدر السابق ، ص ١٦٠ - ١٦١) بشكل " ésama " وفى
 (Esterhazy ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣) بشكل " Saima " ووردت فى أحد سجلات الجزائر (228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٦٢) بشكل " صيمه " . وهى كلمة تركية مصدرها فعل " صايق " بمعنى العدو والاحصاء . (راجع : رد حاوص ، المصدر السابق) وفيما يتصل بالوحدة النقدية المشار إليها فكانت فى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى تساوى خمسة موزونات (راجع : Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ ، هامش ١) وهو ما يقدر بنصف " بتاك شيك " فضة تقريبا . وعندما تولى أحمد باشا الحكم سنة ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م رفع قيمتها إلى خمسين " بتاك شيك " (راجع : Boyer, P., Lavie quotidienne à Alger, p. 139) ، وهو ما يساوى أحد عشر سلطانيا من الذهب ، (راجع جدول مقارنة النقود الجزائرية بالنقود الفرنسية ، فى : ناصر الدين سعيد ونى ، النظام المالى للجزائر فى الفترة العثمانية ، ص ٢٢٢) .

ولذا كان النظام المعمول به في استانبول لا يسوى بين الجنود في الرواتب (التى كانت مقسمة إلى ثلاث درجات متفاوتة تتحدد أساسا برتبة الجند وجهوده في المعارك) (١) ، فلن الأمر مختلف في الجزائر حيث كان النظام يسوى في ذلك بين جميع العناصر جنودا وضباطا . فكان رُفُـم الرواتب مكفولا للجميع بالتساوى ودون تمييز (٢) ، أما الباشا ووزراؤه فكانت رواتبهم ترفع إلى ثمانين صيمه فور توليهم لمناصبهم ، وهو الراتب الذى لا يصل إليه الجندى إلا بعد إثنتى عشرة أو ثلاث عشرة سنة (٣) .

وكان دفع الرواتب من الأحداث التى تحظى باهتمام كبير لدى العثمانيين بشكل عام ، وكان توزيعها على الجنود يتم وسط ديوان فخـم يعكس أبهتـهم الشرقية . وكان يحضر ذلك الديوان في استانبول الصـدر الأعظم ووزراء الباب العالى وضباط الجيش وفي مقدمتهم آغا الانكشارية (٤) ، وكذلك كان يحضره في الجزائر الباشا ووزراؤه وضباط الجيش وفي مقدمتهم آغا الانكشارية أيضا (٥) . وإذا كان الباب العالى يحرص على أن يجتمع

(١) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ ، وراجع

أيضا : Weissman ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .

(٣) Nettement, A., Histoire d'Alger, p. 68

(٤) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٣ ، وراجع

أيضا : Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٤٢٠-٤٢١

وكذلك : Weissman ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٥) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٦٧-١٦٨ ، =

ديوان الرواتب في آخر يوم ثلاثاء من الشهر الثالث الذي تدفع فيه الرواتب^(١) ، فإن الايالة لم تكن تعطى لذلك أى اهتمام ، وإن كانت تحرص على أن يكون في موعده المبكر ، وذلك إما مع بداية الشهر الذي توزع فيه الرواتب أو مع نهاية الشهر الذي قبله • وعلى سبيل المثال ، كان راتب شهر محرم الذي هو أول راتب في السنة ، يدفع في بداية الشهر المذكور أو في نهاية الشهر الذي قبله وهو ذو الحجة^(٢) •

وكان أضخم الدواوين في الايالة بهذا الخصوص ، هو الذي يعقد في ربيع كل سنة خارج مدينة الجزائر وسط خيمة كبيرة يطلق عليها " أوطاق " ويترأسه الخنزجي نيابة عن الباشا ، وتستمر مدته أربعين يوما ، وكان على جميع الجنود في الأيالة أن يحضروه حتى أولئك الذين يسوءون خدمتهم في المدن البعيدة^(٣) • وبلغ هذا الديوان درجة كبيرة من الاحترام حتى أن مرتكبي المخالفات من الجنود كانوا عندما يدخلونه يصبحون أمنيين ولا تجوز معاقبتهم^(٤) •

===== وراجع أيضا : Pananti ، المصدر السابق ، ص ٤٦٧ ، وكذلك :

J.M.H.B ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ - ١١٠ •

(١) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٤١٢ - ٤١٤ •

(٢) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٦٤ - ٦٥ •

(٣) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ - ١٦٧ •

(٤) نفس المصدر ، ص ١٦٧ •

وكان الراتب الذى يتلقاه الجنود فى هذه المناسبة يختلف عن الرواتب الأخرى . وكان يطلق عليه اسم " أقومانيه علوفه سى " (١) . ومع أنه ليس هناك مصادر توضح المقصود بهذا الراتب المميز ، فإنه يمكن القول - بناءً على عبارة " مطبخ " (أ) قومانية سى " التى وردت فى أحد السجلات الادارية لمدينة الجزائر (٢) - أنه من بين ما كان يشتمل عليه المواد الغذائية التى يحتاج إليها الجنود على مدار السنة وكانت الايالة مطالبة بتوفيرها لهم ، أو بتسليمهم ما يعادلها نقدا ليتولوا شراءها بأنفسهم . وما يدعم هذا التفسير أن تعبير " أقومانيه " كان موجودا فى نظام استانبول ويستدل به على المبلغ من المال الذى يجمعه الجنود فيما بينهم من أجل شراء ما يحتاجون إليه من مواد غذائية لم تكن الحكومة توفرها لهم سواء فى استانبول أو خلال سفرهم (٣) .

وعلاوة على الراتب كانت الايالة مكلفة بتوفير الغذاء اليومي للجنود . وكان " أشجى باشى " (وهو الضابط المشرف على التموين فى الايالة) يتولى يوميا إعطاء كل جندي أربعة أرغفة محضرة من القمح والشعير ، وحتى الباشا نفسه كان يتلقى منه كل صباح أرغفته الأربعة كأي جندي آخر (٤) . أما اللحم فكان يوزع على الجنود مرة كل أسبوع (٥) ، غير أن الجندي كان

(١) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٤٢ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) نفس المصدر ، سجل ١٥ ، ورقة ٢ .

(٣) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ ، ١٢٩ .

(٥) حمدان بن عثمان خوجه ، المرأة ، تعريب د . محمد العربي الزبيري ، ص ١٣٩ .

بإمكانه أن يشتريه من السوق متى شاء بسعر أقل بنسبة الثلث من سعره الرسمي (١) . وكان جندي الجزائر في هذا المجال أفضل من نظيره في استانبول حيث لم تكن الحكومة مكلفة بتوفير الغذاء للجنود سوى خلال السفر، وأما اللحم فإنه نظرا لارتفاع سعره باستمرار فإن الباب العالي كان ملزما — منذ عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٦٦ — ١٥٢٠ هـ / ١٥٦٦ — ١٥٢٠ م) — بتوفيره لهم في استانبول بمقدار ثلاث " أقجات " فقط مهما كان السعر الذي وصل إليه ، وذلك بدفع فارق السعرين الذي يطلق عليه " ضرر لحم " للجنود (٢) .

أما إعفاء الجندي الانكشاري من الضرائب والرسوم المتعلقة بالملكية والجمارك والتي كانت تفرض على الأفراد من الرعية ، فقد كان أهم حق تتمتع به ذلك الجندي في كل من استانبول (٣) والجزائر (٤) .

أما فيما يتعلق بحقوق الجندي الانكشاري الأدبية في الدولة العثمانية فكان أهمها خضوعه لنظام قضائي خاص يختلف عن نظام القضاء

(١) Pananti ، المصدر السابق ، ص ٤٦٥ .

(٢) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ — ٢٥٥ .

(٣) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٠٧ ، وراجع أيضا :

Ricaut ، المصدر السابق ، ص ٣٤٣ ، Grassi ، المصدر

السابق ، ج ١ ، ص ٨٩ .

(٤) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ ، وراجع أيضا

Laugier de Tassy ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ — ١٩٧ .

الذى كان يخضع له الافراد من الرعيّة • فإذا كان المتهم من الرعيّة يحاكم أمام القاضى وتنفذ فيه العقوبة الجسدية على رأى من الناس ، ويمكن أن يشهر به أحيانا ، فإن الجندى الانكشارى كان — تمشيا مع قانون السلطان مراد — لا يسمح بمحاكمته إلا من قبل ضباط الجيش وفى مقدمتهم آغا الانكشارية ، كما كان لا يسمح بمعاقبته ، سواء بالضرب أو الاعدام شنقا ، إلا بطريقة سرية ومن قبل الضباط كذلك (١) .

ولم يكن يجوز — طبقا لهذا القانون — القبض على الجندى الجزائرى فى حالة اتهامه إلا من قبل جاوشية الأوجاق المميزين بالقفّاتين الخضراء ، أما معاقبته فكانت تتم فى مقر آغا الانكشارية. وإذا كانت التهمة الموجهة للجندى خطيرة فإن الحكم عليه يصبح من اختصاص الباشا نفسه ، سواء كان ذلك فى مدينة الجزائر أو فى إحدى مدن الايالة الأخرى (٢) .

وكان التقاعد من الحقوق المهمة التى كفلها قانون السلطان مراد للجندى الانكشارى كذلك (٣) • وكان يتسم سواء فى استانبول (٤)

(١) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٦٦ — ٦٨ .

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ص ١٧٥ ، ١٩٠ وراجع أيضا : أحمد الشريف الزهار مذكرات ، تحقيق أحمد توفيق المدنى ، ص ٤٤ ، ١٣٦ .

(٣) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٧١ ، وراجع أيضا : Weissman ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٤) Ricaut ، المصدر السابق ، ص ٣٥٢ ، وراجع أيضا : D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٩ ، وكذلك : Grassi ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٥ — ٦٦ .

أوفى الجزائر^(١) بطريقتين : إما بانتهاء خدمة الجندي العسكرية بعد أن يكون قد مر بجميع الرتب ولم تتح له الفرصة لمواصلة عمله على مستوى أجهزة الدولة ، أو بإصابته بما يعجزه عن مواصلة خدمته . وكان الجندي المتقاعد - أو كما يعبر عنه عند العثمانيين باسم " أفوراق " - حقيق الاحتفاظ بحقوقه وفي مقدمتها المرتب ، كما أعطيت له حرية اختيار المكان الذي يراه مناسبا لاقامته .

الجنود الانكشارية والطريقة البكتاشية :

ارتبط تأسيس الجيش الانكشارى ارتباطا وثيقا بالطريقة البكتاشية ، ذلك أن السلطان " أورخان " (٧٢٦ - ٧٦١ هـ / ١٣٢٦ - ١٣٦٠ م) أراد عندما أسس جيشه الجديد أن يباركه ويضفي عليه نوعا من القداسة حتى يضمن طاعته له ولخلفائه من بعده . فذهب إلى " حاجى بكتاشى " الذى كان صاحب طريقة صوفية فى مدينة " أماسية " جنوب شرقى إزمير ، وطلب منه ذلك ، فلبى الصوفى طلب السلطان العثمانى وأشار إلى أحد الجنود بالاقتراب منه وباركه بدعاء خاص^(٢) .

(١) " عهد الامان " in R.A/ Devoulx, A., Ahd Aman " وراجع أيضا : 1859, p. 216
Pananti المصدر السابق ، ص ٤٦٨ ، وكذلك Esterhazy المصدر السابق ، ٢٣٦ .

(٢) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٢٤ - ٢٥ .

وعندما تولى السلطان مراد الأول الحكم عام ٧٦١هـ / ١٣٦٠م أخذ بعين الاعتبار ذلك الارتباط وأدرك فعاليته في الحفاظ على تماسك صفوف الجيش وكسب طاعته . ومن أجل هذا ضمن قانونه نصا أكد على وجوب التزام الجنود الانكشارية بتعاليم الطريقة البكتاشية في العبادة والسلوك مع الحفاظ على أركان الدين الاسلامي (١) .

وكان انكشارية الجزائر مثل زملائهم في استانبول ينتمون إلى هذه الطريقة ، وقد ذكر ذلك افتتاحيات سجلات الرواتب التي كانت أول ما تتضمنه الدعاء لحاجي بكتاش والترحم على روحه ، وذلك بنفس الطريقة التي كانت متبعة بخصوص سجلات استانبول (٢) .

ولما كانت الطريقة البكتاشية وغيرها من الطرق الصوفية المنتشرة في الأناضول والتي أثرت في حياة العثمانيين الاجتماعية والسياسية غير متمسدة بفروعها إلى الجزائر ، فقد اتجه ميل انكشاريتها (أي انكشارية الجزائر) نحو الطرق المحلية ، فاستقطبت اهتمامهم ونال أصحابها خطوة كبيرة بينهم . وكان احترام جنود الجزائر لأصحاب تلك الطرق الذين يعرفون غالبا باسم " المرابطين " ، لا يقل عن احترام العثمانيين بشكل عام لأصحاب الطرق المنتشرة في الأناضول ، ومنها الطريقة البكتاشية نفسها . وهذا ما توضحه الوثائق

(١) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٢) بخصوص افتتاحيات سجلات الجزائر راجع : Deny ، المصدر السابق ، ص ٢٨ ، وبخصوص سجلات استانبول راجع : Uzun-çarşılı ، المصدر السابق ، ص ٤٥٠ . وقد لوحظ أن الفرق الوحيد بين الافتتاحيتين هو بعض الأخطاء الموجودة في كتابة بعض الكلمات في سجل الجزائر .

الرسمية للآيالة ومن بينها وثيقة " عهد الأمان " التي وضعت عهد محمد باشاعام ١١٦٢هـ / ١٧٤٨م (١) .

وقد بلغ احترام الجنود لهؤلاء الصوفيين بأن مزاراتهم وزواياهم كانت بمثابة أماكن مقدسة ، وكان الجنود الفارون من العقاب يجردون ملاذهم فيها ويظلون بها إلى أن يصدر العفو عنهم دون أن يجروا أحد من الجاوشية على محاولة القبض عليهم . وكان مزار سيدي عبد القادر ومزار سيدي عبد الرحمن أهم المزارات الموجودة في مدينة الجزائر (٢) . وفي عام ١٢٢١ هـ / ١٨٠٦م أرسل حسن باي - حاكم المقاطعة الشرقية - أثناء حملته على تونس رسالة إلى المرابط الشيخ " سيدي علي العريان " طلب منه مباركة حملته والدعاء له بالنصر واعداءه بآلاء بإصلاح مسجده وإيقاف الأراضى عليه في حالة انتصاره واستيلائه على مدينة تونس (٣) . ومن ثم فلم يكن تقرب انكشاريية الجزائر إلى " المرابطين " مبنيا على سياسة مرسومة من قبل العثمانيين لتشديد قبضتهم على البلاد وإحكام سيطرتهم على السكان، وإنما كان مبينا على اعتقاد الجنود في هؤلاء المرابطين .

(١) Devoulx ، عهد الأمان ، ص ٢١٤ .

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

(٣) Feraud, ch, unvoeux de Hussein Bey, in R. A. 7/ 1863, pp. 91-92.

الزواج :

كان الانكشارية في الدولة العثمانية - كما هو معلوم - يجلبون ويربون بطريقة خاصة تجعل ولاءهم موجهاً فقط نحو السلطان العثماني والدولة العثمانية . ومن ثم نص قانون السلطان مراد صراحة على عدم السماح لهم بالزواج (١)

ولما كان ذلك القانون مخالفا للطبيعة البشرية فقد بدأ خرقه منذ عصر مبكر من تاريخ الدولة العثمانية ، وكان ذلك في عهد السلطان سليم الأول (٩١٨-٩٢٦ هـ / ١٥١٢-١٥٢٠ م) الذي سمح للجنود المتقدمين في السن بالزواج بعد أخذ موافقته شخصيا (٢) . ومعنى هذا أن انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية قد حدث في عهد كان الزواج قد بدأ يشق طريقه وسط الجيش الانكشاري . وقد انتقل ذلك مع الجنود الذين أرسلهم السلطان المذكور إلى خير الدين في مدينة الجزائر ، لكن بطريقة أكثر شيوعا ، وتؤكد ذلك سيرة خير الدين (٣) .

غير أن الوضع في الجزائر كان مختلفا عن استانبول . فإذا كان الزواج في العاصمة العثمانية يعد ظاهرة يمكن وضعها بأنها سلبية ، فإنه كان

(١) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٧١ ، وراجع

أيضا : Weissman ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٢) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

(٣) باريس ، المكتبة الوطنية ، مخطوط رقم ١٨٢٨ عربي ، سيرة خير

الدين ، (مجهول المؤلف) ، ص ٥٠ .

فى الجزائر يعد عاملا فعالا فى ربط الجنود بالايالة التى كانوا
يأتون إليها وليس لهم ما يشدهم إلى أرضها ويربطهم بسكانها سوى الروح
الاسلامية المشتركة ، ولا هدف لهم سوى الدفاع عنها كجزء من الدولة
العثمانية . ومن أجل ذلك أبيع الزواج لانكشارية الجزائر بنص قانونى
ورد فى وثيقة "عهد الامان" (١) .

وعلى الرغم من إباحة الزواج للجنود فقد ظل قانون الايالة
الداخلى يحترم نظام العزوبة الذى نص عليه قانون السلطان مراد، ويتضح
ذلك من عدة جوانب أهمها أسلوب حياة الباشا داخل دار الامارة بوصفه
" أول " جندى فى الايالة ، ثم آغا الانكشارية فى مقر إقامته بوصفه " أقدم "
جندى فى الايالة . إذ كان على كل منهما أن يعيش عيشة الجنود
الانكشارى الأعزب، ولا يسمح لأى منهما إذا كان متزوجا أن يدخل أحد
أفراد أسرته إلى مقر إقامته (١) . وتأتى بعد ذلك القوانين التى كانت
تجعل من الجندى المتزوج جنديا من الدرجة الثانية مقارنة بزميله الأعزب .
حيث كان على كل من يريد الزواج من الجنود أن يخطر آغا الانكشارية ويحصل
منه على الموافقة التى بدونها لا يستطيع القاضى أن يكتب له عقد زواجه .
وعندما يتم له ذلك يتوجه رفقة " أشجى باشى " المشرف على التمييز ،
ليشطب إسمه من على قائمة الجنود العزاب ويحرمه بذلك من حقه فى

(١) Devoulx ، عهد الامان ، ص ٢١٢ .

(٢) بخصوص الباشا راجع : Venture de paradis ، المصدر
السابق ، ص ٢٠٥ ، وبخصوص آغا راجع : Shaw ، المصدر
السابق ، ص ١٥٩ .

الحصول على طعامه اليومي والسكن في الثكنة^(١) ، وكذلك حقه فى شراء اللحم من السوق بالسعر المحدد للجنود العزاب^(٢) ، فضلا عن حرمانه من تولي بعض المناصب التي كان يفضل لها الجنود العزاب مثل وظائف الخواجات^(٣) ووظيفة " بيت المالجي " ^(٤) . أما فى حالة تطليق الجندي لزوجته فان القانون كان يخول له حق استرجاع تلك الامتيازات دون اعتراض^(٥)

وهذا الأسلوب الذى كانت الايالة تتبعه لمحاربة انتشار الزواج بين الانكشارية ، كان هو نفسه — تقريبا — الأسلوب الذى كان يتبعه الباب العالي لمحاربة انتشار نفس الظاهرة بين إنكشارية استانبول بعد خروج تصرفاتهم عن إرادته^(٦) .

ولا تتمثل القضية التي تستحق الاهتمام فى ظاهرة الزواج الذى انتشر فى الجيش الانكشارى بقدر ما تتمثل فى النتيجة الحتمية التي ترتبت

(١) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) Pananti ، المصدر السابق ، ص ٤٦٥ .

(٣) Renaudot ، المصدر السابق ، ص ١١٠ — ١١١ .

(٤) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(٥) نفس المصدر ، ص ١٨٨ .

(٦) Ricaut ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ ، وراجع أيضا

Uzunçarşili ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

على تلك الظاهرة وأثرت في النظام السياسي والاجتماعي للدولة العثمانية .
وقد تبلورت تلك النتيجة في الوضع الجديد الذي أحدثه أبناء الجنود
في المجتمع والذين كان يطلق عليهم في استانبول (١) كما في الجزائر (٢)
إسم " قول أوغلري " (٣) (أي أبناء عبيد السلطان) .

(١) Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٣٠٧ .

(٢) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٦٨ .

(٣) قول أوغلري : مصطلح مركب من الكلمتين التركيتين " قول " بمعنى
" عبد " و " أوغل " بمعنى " ابن " بالاضافة إلى أداة الجمع " لر " و
علامة الاضافة " ي " حسب قواعد اللغة التركية . وبذلك يكون
معنى المصطلح لغويا " أبناء العبيد " . غير أن كلمة " قول " لا
تتصل بالوضع الاجتماعي لهؤلاء الأبناء من أمهاتهم المسلمات
الاحرار وإنما بوضع آبائهم الجنود الذين يعتبرون وفقا لفلسفة
الحكم عند العثمانيين ، عبيدا للسلطان . ومن ثم يكون المعنى
التاريخي للمصطلح المذكور هو " أبناء عبيد السلطان العثماني " .
وقد رسم مصطلح " قول أوغلري " في بعض المؤلفات المعاصرة
للفترة العثمانية بشكل " قرغلان " (راجع : مسلم بن عبد القادر ،
أنيس الغريب والمسافر ، ص ٨٧ ، ٩٢) ، ويكتب في المراجع الحديثة
بشكل " كراغلة " وفسرده " كرغلي " (راجع : نفس
المصدر ، تعليق المحقق راجح بونار في الهامش ، ص ٨٧ ،
وكذلك : ناصر الدين سعيدوني ، المصدر السابق ، ص ٤٣) .
وقد استخدم المصطلح الاصل في المتن هنا بعد أن نزعته عنه
علامة الجمع التركية " لر " ووضعت بدلها علامة الجمع العربية
" ون " أو " ين " حسب موقعه في الجملة .

وقد تمثل الوضع الجديد فى وجود فئة إجتماعية مسلمة ثالثة فى الدولة العثمانية هى أقرب - من جانب الأبناء - إلى فئة " قوللر " (١) ، منها - من جانب الأمهات - إلى فئة " الهيئة الاسلامية " (أى المسلمين الأحرار) (٢) . وقد تفهمت الحكومة العثمانية فى استانبول وضع تلك الفئة وخصصت لأفرادها منحا مالية (٣) ، وسارت الجزائر على نفس المنهج وظل " القول أوغليون " بها يتلقون تلك المنح حتى نهاية العهد العثمانى عام ١٨٣٠م (٤) .

غير أن وضع " القول أوغليين " سرعان ما تغير فى الدولة العثمانية عندما تمكنوا من الالتحاق بالجيش ابتداءً من عام ١٧٢٤هـ / ١٥٦٦م ففى عهد السلطان سليم الثانى (٥) . أما فى الجزائر فليس معروفًا متى بدأ قبولهم فى الأوجاق ، إلا أنه من المحتمل أن يكون قد حدث منذ عهد مبكر من تاريخ الأيالة ، وذلك استنادًا إلى ما ذكره صاحب " المرأة " من أنه

(١) قوللر : مصطلح عثمانى يعنى " العبيد " وكان يطلق فى الدولة العثمانية على الأشخاص الذين يؤتى بهم بطريقة " ديوشيرمه " وفى مسقطتهم جنود الأوجاق . حول تفاصيل هذه الفئة راجع : د . عبد العزيز محمد الشناوى ، المصدر السابق ، ج ١ ص ١٢٠ - ١٢٢ ، ٣٩٦ .

(٢) حول تفاصيل الهيئة الاسلامية راجع : د . عبد العزيز محمد الشناوى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، ٣٩٦ .

(٣) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

(٤) حمدان بن عثمان خوجه ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(٥) Ranke, L. de, Histoire des Osmanlis, pp. 76-78

" عندما تأسست الايالة كانت الميليشيا تتكون من الاثراك وأبنائهم من النساء العربيات ، لأنهم كانوا يتزوجون من الأهالي " (١) . وقد بلغ من قوة " القول أوغليين " في الجزائر أنهم استطاعوا في عام ١٦٣٠ أن يقودوا انقلابا عسكريا للاستيلاء على الحكم . وقد أدى فشلهم في ذلك إلى قتل عدد كبير منهم ونفى بعضهم خارج مدينة الجزائر (٢) . وعلى الرغم من ذلك فقد ظل قبولهم في الأوجاق معترفا به في الايالة بمقتضى نص قانونى ورد في وثيقة " عهد الامان " (٣) . وحسب قائمة وردت في أحد السجلات الادارية لمدينة الجزائر فقد جند منهم بين سنتي ١٢٢٩ - ١٢٣٥ هـ / ١٨٢٤ - ١٨١٩ م ، ثمانمائة وستة أشخاص ، وذلك في المدن الثلاث الجزائرية وقسطينة وتيطرى (٤) .

غير أن قبول " القول أوغليين " في الأوجاق لم يكن يعنى حصولهم على جميع الحقوق التى خولها النظام لفئة " قوللر " التى ينتمى إليها آباؤهم ، خصوصا في الجزائر حيث ظلوا يعتبرون جنودا من الدرجة الثانية مقارنة ببقية الجنود الذين يؤتى بهم من خارج الايالة ويسمح لهم بتولى جميع المناصب والرتب (٥) . أما " القول أوغليون " فكانوا محرومين

(١) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

(٢) نفس المصدر ، ١٥٤ .

(٣) Devoulx ، عهد الامان ، ص ٢١٤ .

(٤) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٦٨ .

(٥) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

من تولي وظائف عديدة (مثل وظيفة مترجم داخل دار الامارة ، ووكلاء
للاوقاف ^(١) ومحاسبين في الخزينة) ^(٢) ، وكذلك من الالتحاق ببعض
الوحدات العسكرية (مثل وحدة " النوبجية " المكلفة بحراسة دار الامارة ^(٣)
ووحدة " الجاوشية " المكلفة بالأمن والقبض على المتهمين من الانكشارية) ^(٤) ،
ومن تولي المناصب العليا (مثل " آغا السباهية " أو أحد وزراء الباشا
الآخرين) ^(٥) . أما في فرقة الانكشارية فكانت رتبة " بلوك باشى " هي آخر
رتبة يمكن أن يرتقى إليها " القول أوغلى " ويحال بعدها على التقاعد
ولا يسمح له بتجاوزها إلى رتبة " باش بلوك باشى " الموصلة إلى رتبة
" آغا الانكشارية " ^(٦) . وكان المنصب السامى الوحيد الذى يمكن " للقول أوغلى "
أن يتولاه هو منصب " باى " فى إحدى المقاطعات ^(٧) .

والدارس لقضية " القول أوغلىين " بسطحية فى الجزائر يصعب
عليه فهمها ، خصوصا وأن صلة النسل التى تربط الأبناء بالآباء من
المفروض أن تكون أقوى من أى اعتبار يمنع " القول أوغلىين " من مشاركة
آبائهم الحكم . غير أن فلسفة الحكم عند العثمانيين التى جعلت من فئة

(١) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٨٥ .

(٤) نفس المصدر ، ص ١٩٠ .

(٥) نفس المصدر ، ص ١٨٠ .

(٦) نفس المصدر ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٧) نفس المصدر ، ص ١٨٠ .

" قوللر " العنصر الوحيد المؤهل لتولى المناصب فى الدولة،
كانت أقوى من تلك الصلة .

التربية الدينية والانضباط والحركات الإصلاحية :

تنبيه السلطان مراد للدور الذى تؤديه التربية الدينية فى تنظيم علاقة الجنود بعضهم ببعض وتقوية أوأصروحدتهم ، ضمن قانون الجيش الانكشارى عدة نصوص قضت بوجوب التزام الجنود بالتعاليم الاسلامية وأداء الفرائض الدينية ، وإثراء معلوماتهم حول موضوعات الشريعة وفى مقدمتها الجهاد^(١) وتمشيا مع ماكان معمولاً به فى استانبول فى هذا المجال كانت كل وحدة فى الجيش الانكشارى بالجزائر تضم إماما يصلى بالجنود ومدرسا يعلمهم القراءة والكتابة وواعظا يرشدهم ويذكرهم بواجباتهم الدينية^(٢) . وقد امتاز الانكشارية بتربيتهم الدينية خلال العهود الأولى من تاريخ الدولة العثمانية ، ولعل أصدق دليل يؤيد ذلك بخصوص انكشارية الجزائر هو بناؤهم " الجامع الجديد " الخاص بالمذهب الحنفى فى القرن الحادى عشر الهجرى / السابع عشر الميلادى والذى لا يزال يبدو فيه بشكل واضح التأثير العثمانى فى العمارة الجزائرية^(٣) .

(١) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٦١ - ٦٤ .

(٢) Deny ، المصدر السابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٣) د . أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافى ، ج ١ ، ص ٢٥٨ -

وعندما أخذت الدولة العثمانية تسير نحو الضعف والانحطاط تغيرت صورة الجيش والانكشارى وأصبح الانحراف والغرور من السمات البارزة للجنود (١) . وبحكم العلاقات التى كانت تربط الجزائر بالدولة العثمانية فإن مؤثرات ذلك الوضع ما لبثت أن امتدت إليها ، فتحول جيشها الانكشارى إلى معول هدم لهيكلها السياسى ووكفر فساد فى كيانها الاجتماعى . فشاعت الفوضى فى الأيالة وانتشرت فيها الظواهر اللاأخلاقية مثل شرب الخمر الذى أصبح الادمان عليه ظاهرة عامة بين الجنود . وقد سجل الأسيير الأمريكى " كاشكارت " فى مذكراته أن عدد الحانات بمدينة الجزائر فمى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى كان يتراوح بين سبعة وعشرين وثلاثين حانة ، وأن التكنات نفسها كانت تحتوى على بعض منها ، وقد اضطرت الحكومة إلى غلقها بسبب حوادث الشغب التى كان يثيرها الجنود وتسوؤى إلى زعزعة الأمن داخل التكنات (٢) .

أما فيما يتصل بالانضباط ودوره فى تنظيم صفوف الجيش فقد نص قانون السلطان مراد على وجوب طاعة الجنود للضباط والروساء والامثال لأوامرهم ، كما حث الجنود على الابتعاد عن كل ما يسيء إلى سمعتهم ويشوه صورتهم (٣) . وقد بدأت مخالفة الجنود الانكشارية فى استانبول

(١) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٦١ — ٦٤ .

(٢) كاشكارت ، جيمس ليندز ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ — ١٠١ .

(٣) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

لهذه القاعدة فى وقت مبكر عندما ثاروا على السلطان بايزيد الثانى فى عام ١٥١٢م وعينوا مكانه السلطان سليم الاول (١) .

ومثلما كانت تصرفات انكشارية استانبول تجاه السلاطين العثمانيين (٢) كانت كذلك تصرفات انكشارية الجزائر تجاه الباشاوات وبصفة خاصة خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٢١٣ - ١٢٣٢ هـ / ١٧٩٨ - ١٨١٢م والتي تولى الحكم خلالها ست باشاوات ثار عليهم جميعا الانكشارية وقتلوهم (٣) . وكانت أعنف تلك الثورات قد حدثت عام ١٢٢٣ هـ / ١٨٠٨م ضد أحمد باشا الذى تولى الحكم عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥م وكون فرقة جديدة من الفرسان فى أوجاق الجزائر تشبه فرقة المدفعية المتنقلة فى الجيوش الأوروبية (٤) . وهو العمل الذى اعتبره الانكشارية - فيما يبدو - خروجاً عن نظام الأوجاق التقليدى وأخذاً بنظام أعدائهم الأوروبيين، فثاروا على أحمد باشا وقتلوه

(١) Djevad Bey ، المصدر السابق ، ص ٦٦ - ٦٨ .

(٢) طالع مثلاً هجومهم على السلطان عثمان الاول عام ١٠٣١ هـ / ١٦٢٢م

فى : فريد بك المحامى ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٣) هو لاء الباشاوات هم : مصطفى باشا وأحمد باشا وعلى بروصلى باشا

(حكم أربعة أشهر فقط) ، والحاج على باشا وحاجى محمد باشا

(حكم خمسة عشر يوماً فقط) ، وعمر باشا . لمزيد من التفاصيل راجع :

أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، .

(٤) Esquer, Gabriel, Reconnaissance d'Alger, P. 139

ومثلوا بجته في شوارع المدينة^(١) . ويمكن القول أن تلك الثورة كانت امتدادا لثورة الانكشارية على السلطان سليم الثالث في استانبول عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م والتي حدثت بسبب الاصلاحات التي أدخلها السلطان المذكور على نظام الجيش العثماني^(٢) ، مما يدل على وجود ارتباط في الأحداث بين العاصيتين .

أما عن علاقة الجنود الانكشارية بالرعية في الجزائر فتشير المصادر إلى أنها أصبحت في أواخر العهد العثماني مبنية على التعالي والظلم . فيذكر صاحب المرأة أن " تلك الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها صارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل^(٣) ، ويذكر الورثاني أنهم " تمردوا وطغوا وجعلوا جميع الخطط الشرعية لهم ظلما " ^(٤) .

وقد تعرض الانكشارية في الدولة العثمانية بشكل عام منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي إلى حركات إصلاحية هدفت إلى القضاء على خطرهم ودرء فسادهم^(٥) ، وكانت الحركة التي قام بها علي باشا في الجزائر

(١) بريس ، أرشيف وزارة الخارجية ، رسالة من القنصل الفرنسي في

الجزائر ١٧ نوفمبر ١٨٠٨ ، في : C.C.C / Alger ، مجلد ٣٩ ، ورقة ٢٠٢ - ٢٠٥ .

(٢) فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص ٣٩٢ .

(٣) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

(٤) نقلا عن : د . أبو القاسم سعد الله ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

(٥) ذلك بدءا بحركة السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧م) في =

عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٧م احدى تلك المحركات • حيث قام الباشا المذكور بعد أن أدرك خطر سيطرة الانكشارية على الحكم ، بنقل مقر الحكومة من " قصر الجينية " القريب من ثكناتهم إلى " قصر القصبة " الواقع فى أعلى المدينة والمحصن بالمدافع ، ثم شرع فى تصفية عناصرهم الفاسدة ^(١) . ويذكر القنصل الأمريكى أن على باشا قتل من الانكشارية ألف وخمسمائة ^(٢) ، أما الذين تمكنوا من الفرار فيذكر أحمد الشريف الزهار أنه جهز لهم الحملات لمطاردتهم فى جميع أنحاء الايالة ^(٣) . وقد تمكن كثير منهم من الفرار إلى الأناضول ولم يبق منهم فى مدينة الجزائر سوى ثلاثة آلاف وأربعمائة جندي داخل الثكنات وسبعمائة جندي آخرين محالين على التقاعد ^(٤) .

== إستانبول (راجع : فريد بك المحامى ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ وما بعدها) ثم حركة حمودة باشا فى تونس عام ١٨١١م (راجع د. رشاد الامام ، سياسة حمودة باشا فى تونس ، ص ١٩٧ وما بعدها) وبعدها حركة على باشا فى الجزائر عام ١٨١٧م ، وانتهاء بحركة السلطان محمود الثانى الشاملة بإستانبول عام ١٨٢٦م (راجع فريد بك المحامى ، المصدر السابق ، ص ٤٢٩ وما بعدها) .

(١) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٢) شالر ، وليام ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٣) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٤) Öztuna, Yilmaz, Osmanlı devleti tarihi, cild 2, S 134.

وبفضل تلك الحركة الجريئة استطاع على باشا - على الرغم من أن حكمه دام أقل من سنة (١٨١٢ - ١٨١٨) - أن يحقق ما عجز عنه أسلافه منذ عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨ • إذ كان أول باشا منذ ذلك التاريخ يتوفى وفاة طبيعية ويضمن انتقال السلطة لخليفته حسين باشا دون فوضى. ويفصل تلك الحركة كذلك تمكن هذا الأخير من البقاء في الحكم مدة اثنتى عشرة سنة (١٢٣٤ - ١٢٤٦هـ / ١٨١٨ - ١٨٣٠ م) •

(٢) - فرق الأوجاق الأخرى :

كانت فرقة الانكشارية أهم فرق الجيش النظامي للدولة العثمانية بشكل عام • غير أن ذلك لا يعنى التغاضى عن أهمية الفرق الأخرى التى كان لبعضها دور كبير فى تعزيز القوة العسكرية للدولة • وتأتى فى مقدمة تلك الفرق فرقة الطوبجية (أى المدفعية) التى كان لها دور بارز فى حسم كثير من المعارك التى خاضها العثمانيون فى البر والبحر • وقد اعتمدت الايالة على هذه الفرقة فى الدفاع عن سواحلها التى كانت معرضة باستمرار لهجمات الأساطيل الأوروبية • وكان جنودها موزعين على القلاع التى تعرف باسم " طوبخانه " (١) •

وكانت الايالة تعتنى بصناعة المدافع التى تستعملها هذه الفرقة، وكانت فى هندستها تحاكي المدافع العثمانية ، بل كان بعضها يتم صنعه فى

(١) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ٢٠٠ •

دور الصناعة العثمانية^(١) . وكان أهم ما يميزها احتواؤها على النقوش العديدة لبعض الأشجار والنباتات التي يزين بها العثمانيون صناعاتهم ومنشأاتهم العمرانية ، وكذلك الأهلة المنقوشة فوق فوهاتنا وبعض الأدعية المكتوبة عليها . ذلك إلى جانب تاريخ صنعها واسم السلطان وكذلك الباشا اللذين تم في عهدهما ذلك . وكانت صناعة المدافع (التي اعتمدت على إزاحة المعادن) تتم في الأيالة في دار صناعة خاصة أطلق عليها ، مثلما أطلق عليها في استانبول وبعض مدن الدولة العثمانية الأخرى^(٢) ، وإسم " ريختكان " ^(٣) ويشرف على العمل فيها خبير باسم " أوسطه " ^(٤) .

وإذا كان الانكشارية والطوبجية يمثلون " المشاة " في أوجاق الجزائر ، فإن السباهية كانوا يمثلون " الفرسان " ، وذلك على نسق السباهية في الدولة العثمانية ؛ وكان عدد جنود هذه الفرقة في الجزائر قليلا إذا قورن بعدد جنود فرقة الانكشارية ، كما كان وجودهم مقتصر على عواصم المقاطعات فقط ، أي وهران وقسطنطينية ويطرى حيث يشكلون حرسا للبايات^(٥) .

(١) يوجد بعض تلك المدافع في متحف الجيش الفرنسي ، بباريس .

(٢) Pakalın ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٣ .

(٣) ريختكان : إسم مكون من الكلمتين الفارسيتين " ريخته " بمعنى الصب والسبك ، و " كان " بمعنى المعدن . راجع : رد حاوص ، المصدر السابق .

(٤) يمكن ملاحظة ذلك على المدافع الجزائرية الموجودة في متحف الجيش الفرنسي بباريس .

(٥) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٧٦ .

ونظرا للاعتبار الذى كانت تحظى به فرقة السباهية عند العثمانيين،
إذ كانت أقدم ~~فـ~~ فرقة الجيش العثمانى ومن بينها فرقة الانكشارية
نفسها ^(١)، فان الجندى الذى كان يسمع له فى الجزائر ليكون سباهيا
يعتبر ذلك بمثابة إنعام خاص حصل عليه ^(٢) . أما قائد هذه الفرقة فى
الايالة فكان " آغا السباهية " المقيم فى مدينة الجزائر ، والذى كان
يعد من أكبر شخصيات الديوان ، وكان الباشا يوكل إليه قيادة الجيش
بقسميه النظامى والاحتياطى فى المعارك ^(٣) .

والى جانب الفرق الثلاث : الانكشارية والطوبجية والسباهية، كان
أوجاق الجزائر يضم بعض الفرق الصغيرة الأخرى التى تركزت مهام جنودها
على مجالي الأمن والخدمة داخل دار الامارة ، ومن بينها واحدة أطلق عليها
اسم " صولاق " كان جنودها يختارون من بين أقدم الجنود بعد وكلاء المخرج
فى وحدات الانكشارية ^(٤) . ومثلما كان جنود هذه الفرقة فى استانبول
بالنسبة للسلطان ^(٥) ، فلأنهم كانوا كذلك فى الجزائر يشكلون الحرس الخاص

-
- (١) Grassi ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٩٥ .
(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .
(٣) حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ - ١٨٨ .
(٤) Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ ، وراجع أيضا : مذكرة
تاريخية حول أياالة الجزائر ، ص ٥٧ .
(٥) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ٢٩١ ، وراجع أيضا :
Uzunçarşılı ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ - ٢٢٦ ، وكذلك
Baştav ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

بالباشا ، فيرافقونه أثناء خروجه على هيئة فرسان مسلحين بالبـلـنداق ومميزين بلباس خاص^(١) ، وكان أربعة منهم يقفون إلى جانبه داخل دار الامارة لتوفير الحماية له^(٢) .

وتأتى بعد الفرقة المذكورة فرقة " بيكر " التى كان جنودها يختارون من بين أقدم الجنود الانكشارية بعد جنود " صولاق " ^(٣) . وإذا كان جنود هذه الفرقة " (أى بيكر) يقومون فى استانبول بمهام الاتصالات الخارجية الخاصة بالسلطان ويرافقونه فى مواكبه عند خروجه^(٤) ، فإنهم كانوا فى الجزائر يقومون بمهام المراقبة فى الأحياء الصغيرة ^(٥) .

وتمثلت الفرقة الصغيرة الثالثة فى الجاوشية التى كان جنودها يختارون من بين الانكشارية الذين يمتازون بالبنية المتينة والعضلات القوية ، وكانت مهامهم تتركز على مراقبة الجنود والقبض على المتهمين منهم . وكان يرأس هذه الفرقة ، تمشيا مع النظام الذى كان سائدا فى استانبول والمقاطعات العثمانية الأخرى ، ضابط يعرف باسم " جاوش باشى " ، وكان يقف

(١) Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ ، وراجع أيضا مذكرة تاريخية حول أيلة الجزائر ، ص ٥٧ .

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٦٢ ، وراجع أيضا مذكرة تاريخية حول أيلة الجزائر ، ص ٥٧ .

(٤) Uzunçarşılı, I Hakkı, Saray Teskilâtı, S 439-444

(٥) Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ ، وراجع أيضا : مذكرة تاريخية حول إيلة الجزائر ، ص ٥٧ .

اللى جانب الباشا باستمرار على استعداد لتقلّى أوامره وتعيين من
ينفذها من الجاوشية (١) .

وعلى خلاف ما كان سائداً فى استانبول (٢) وبعض الايلات العثمانية
الآخري مثل مصر (٣) ، فإن عدد الجاوشية فى الجزائر كان محدودا لا يتجاوز
الأحد عشر . وكان أحدهم يتبع آغا الانكشارية ، أما العشرة الباقون
فكانوا يتبعون الباشا ويعرف أقدم سبعة منهم باسم " الجاوشية الكبار "
والثلاثة الآخرون باسم " الجاوشية الصغار " (٤) أو كما كانوا يعرفون كذلك
على التوالي باسم " قره قوللقجى " ثم مساعده " و " قره قوللقجى " (٥) .

وكان الجاوشية الصغار المشار إليهم يشكلون أحد أوجه العلاقات
الموجودة بين نظامى أوجاق استانبول والجزائر . إلا أن ما ينبغى ملاحظته هو
أنه فى الوقت الذى لم يكن يوجد فى جيش الجزائر الانكشارى سوى هؤلاء
الجاوشية الثلاثة ، فإنه كان غير ذلك فى استانبول حيث يوجد إثنان منهم
فى كل وحدة من وحدات الجيش الانكشارى . وكان أحدهما يعرف — مثلما

(١) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٩٠-١٩٣ .

(٢) د . عبد العزيز محمد الشناوي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٠ .

(٣) د . ليلى عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .

(٤) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٥) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

كان في الجزائر - باسم " باش قره قوللقجي " والثاني باسم " قره قوللقجي " ،
أو كما يعرفان كذلك باسم " كوجوك جاوشلر " (١) (أى الجاوشية الصغار) .

أما الفرقة الأخيرة التى تجدر الإشارة إليها فى أوجاق الجزائر
فهى فرقة " إزياندود " (٢) التى كانت تتكون من الجنود المغضوب عليهم
ثم صدر العفو عنهم (بعد أن تمكنوا من اللجوء الى أحد المزارات أو إلى
أوطاق دفع الرواتب) ومنعوا من العودة إلى وحداتهم فسمى الجيش (٣) .

ومثلما كانت بعض الوحدات فى الجيش العثمانى باستانبول (مثل :
" دال قيليج " أى السيف المسلول ، و " سردن كجتي " أى البائس ، و " كونللو " أى الغاضب)
والتي كان جنودها يختارون من بين الانكشارية الذين يمتازون
بالشجاعة وروح المغامرة (٤) ، فإن وحدات " إزياندود " فى الجزائر كانت
كذلك توضع فى مقدمة الجيش الذى يرسل إلى المعارك وتوكل إليها مهمة
مباغثة العدو واقتحام المعارك لكسر حاجز الرعب أمام الجنود . ومثلما كانت
الدولة العثمانية تفعل بخصوص الوحدات المذكورة فى جيشها ، فإن الايالة
كذلك كانت تقدم لجنود " إزياندود " مكافآت تتحدد بأهمية الانتصار الذى

(١) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ ، وراجع أيضا :

Uzuncarsili Kapukulu , s 273

(٢) إزياندود : كلمة عثمانية من أصل فارسى ، وتكتب كذلك : " إزيانديد " و " إزيانديت " وتعنى قاطع طريق أولص ، راجع : رد حاوص ، جيمس
المصدر السابق ، .

(٣) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ - ١٨٧ .

(٤) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤١٧ - ٤١٨ .

حقوقه والغنائم التي حصلوا عليها في المعارك (١) .

ثانيا : الجيش الاحتياطي (عشائر المخزن)

إذا كان الأوجاق يمثل الجيش النظامي في الجزائر ، فإن " عشائر المخزن " الشبيهة بالجيش الاقطاعي في الدولة العثمانية ، كانت تمثل الجيش الاحتياطي . وقد أسست تلك العشائر في الجزائر بناءً على النظرية العثمانية التي اعتبرت الخدمة العسكرية من أهم واجبات المسلم . ووفقاً لذلك ، قسمت الرعية إلى فيئتين : فئة تؤدى ذلك الواجب (فتحظى بالاعفاء من الضرائب وتتلقى مرتبات ، سواء على شكل نقود من خزانة الدولة مثل الأوجاق ، أو على شكل غلال ومحاصيل زراعية مثل رجال " التيمار " (٢) في الدولة العثمانية وعشائر المخزن في الجزائر والذين يستغلون الاراضى التي منحتها أياهم الدولة) ، وفئة ثانية لم تكن تؤدى الواجب المذكور فتدبر شؤون حياتها بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية وتدفع الضرائب (٣) .

(١) Esterhazy ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) تيمار : كلمة ففارسية معناها العناية بالمريض ، ويقصد بها نوع من الاقطاع في الدولة العثمانية .

(٣) Thornton ، المصدر السابق ، ص ج ١ ، ص ٤٥ .

(١) وكانت عشائر المخزن في الجزائر منتشرة في مناطق كثيرة من الايالة وتعرف بأسماء عديدة (٢) . وكانت غالبا ما تتكون من عائلات غير متقاربة تقوم الحكومة بتجميعها وإسكانها في مساحات محددة من الأراضي التابعة لها وإعطائها حق استغلالها وإعفاؤها من الضرائب والخصومات الشرعية مثل الزكاة (٣) . ولكي تؤدي تلك العشائر وظيفتها كما ينبغي في الحفاظ على الأمن الداخلي للايالة ، فانها كانت غالبا ما تسكن في المناطق الاستراتيجية التي تمكنها من مراقبة أكبر عدد من السكان لمنعهم من القيام بأية حركة مسلحة ضد السلطة أو ضد بعضهم بعضا (٤) . وكانت الايالة تمنح كل عشيرة الأسلحة والخيول حسب عدد الفرسان الذين يمكن لها أن تجندهم (٥) .

(١) راجع خريطة توزيع عشائر المخزن في : ناصر الدين سعيد ونسي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) ذلك مثل : الزمول (مفردها زمالة) والدوائر (مفردها دائرة) والبرجية . لمزيد من التفاصيل راجع : Esterhazy ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

(٣) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) Baudicourt ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

(٥) كنموذج لذلك كانت " زمالة الغربية " القاطنة في " البليدة " تملك عام ١٢٤٠ هـ / ١٨٢٤ م أربعين جوادا ومثلها بنادق طويلة ومثلها بنادق قصيرة ومثلها سيوفا وتسعة وثلاثين سرجاء ، راجع : 15 MI 228 ، سجل ٢٨ ، ورقة ١٠ .

وكان على الفارس المحزنى فى الجزائر^(١) مثل فارس التيمارفى الدولة العثمانية^(٢) ، أن يلبى طلب الخدمة العسكرية متى وجه إليه الأمر بذلك ، ويبقى مجندا طوال المدة التى تكون الحكومة فى حاجة إليه ، وعليه كذلك أن يتحمل كل المطاريف التى تتعلق بحاجاته اليومية كالطعام واللباس دون أن يتلقى من الحكومة أى تعويضات على ذلك بعد إنهاء خدمته .

وبفضل الخدمة التى كان يقدمها فارس المخزن تمكنت الايالة من الحفاظ على أمنها الداخلى طوال عهدا واستطاعت أن تخمد حركات العصيان التى تعرضت لها مقاطعاتها فى بعض الفترات ، مثل حركسة الدراوى وحركة ابن الأحرش فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى^(٣) .

ثالثا : البحرية

لم يكن اهتمام الجزائر بالجيش البرى أكثر من اهتمامها بالأسطول الذى كان يشكل محورا أساسيا فى قوتها العسكرية وجعل منها قوة بحرية

(١) مذكرة تاريخية محول لإيالة الجزائر ، ص ٩٠ .

(٢) Thornton ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول دور عشائر المخزن فى مواجهة الحركتين المذكورتين راجع : مسلم بن عبد القادر ، المصدر السابق ، ص ٧٢ وما بعدها ، وكذلك : محمد بن يوسف الزيانى ، دليل الحيران وأنيس السهران ، تحقيق المهدي البوعبدلى ، ص ٢٠٧ وما بعدها .

من الدرجة الأولى . ولقد كان ذلك أمرا طبيعيا لصد هجمات الأساطيل الأوروبية من جهة ، وخدمة الاستراتيجية العثمانية في البحر المتوسط من جهة أخرى .

وفيما يتعلق بإدارة البحرية الجزائرية فقد كان على رأسها " يالبي وكيل حرم " الذي سبق الإشارة إليه ^(١) . ويأتى بعده عدد من الضباط أبرزهم " القبودان " وهو القائد العام للأسطول عند خروجه إلى عرض البحر ^(٢) ، يليه " ليغان رئيسي " ^(٣) (أى قائد الميناء) وهى وظيفة كانت موجودة فى البحرية العثمانية باستانبول ، وكان صاحبها يقوم بمهام المراقبة والتفتيش ^(٤) . وكان له فى الجزائر سفينة خاصة يجوب بها المياه الإقليمية لمدينة الجزائر لتفقد شواطئها ومراقبة السفن التى تدخل الميناء أو تخرج منه والتعرف على هويتها وطبيعة مهامها ^(٥) . ومن وظائفه كذلك الاهتمام بالأخبار الدولية التى كان يتناقلها أصحاب السفن التى تأتى إلى الجزائر ، واستلام الرسائل التى يحملونها إلى الباشا أو أحد وزرائه

(١) أنظر الفصل الثانى ، ص ٦٢ .

(٢) Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ ، وراجع أيضا : مذكرة تاريخية حول إيالة الجزائر ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(٣) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٨٠ .

(٤) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩٥ ، وراجع أيضا : Uzunçarşılı, Merkez, S 428

(٥) Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ ، وراجع أيضا : مذكرة تاريخية حول إيالة الجزائر ، ص ٩٥ .

وكذلك العكس : ونظرا لتعدد مهام " ليان رئيسي " فإن الباشا كان عادة ما يستقبله في دار الامارة مرتين أو أكثر أحيانا لتلقى تقاريره (١) . وكانت وظيفة " ليان رئيسي " ذات أهمية كبيرة في الجزائر حتى أن عمر باشا أرسل صاحبها على رئيس عام ١٢٣١ هـ / ١٨١٦ م إلى إستانبول ليحمل تقريره عن أحداث الهجوم البريطاني على مدينة الجزائر إلى السلطان محمود الثاني (٢) .

وكان من أبرز الموظفين الآخرين في البحرية الجزائرية " واريان باشي " الذي كان مثل نظيره في إستانبول (٣) يشرف على تنظيم الأعمال التي يقوم بها الخدم (أغلبهم أسرى أوروبيون) في الميناء ، ويعين لكل رئيس سفينة العدد الذي هو في حاجة إليه منهم للعمل على متن سفينته (٤) .

(١) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ - ١٥٣ ، وراجع أيضا : رسالة من القنصل الفرنسي ، ١٦ مارس ١٨١٦ ، في : C.C.C/ Alger مجلد ٤٢ ، ورقة ٢٤٨ .

(٢) رسالة من القنصل الفرنسي ، ٨ سبتمبر ١٨١٦ ، في : C.C.C/ Alger مجلد ٤٢ .

(٣) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٤٢ ، وراجع أيضا : Uzunçarşılı, Merkez, S 406-407

(٤) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ ، وراجع أيضا : Shaw ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ ، وكذلك : مذكرة تاريخية حول إيالة الجزائر ، ص ٩٥ .

أما قيادة السفن في الجزائر فكان يتولاها — على نمط البحرية العثمانية باستانبول — عدد من الرؤساء " (مفرد رئيس) ^(١) يعينهم الباشا من بين جنود الأوجاق ، أو من بين أفراد الرعيمة الذين يزاوون عملهم في البحرية ^(٢) . وكان لكل رئيس عدد من البحارة المساعدين من بينهم نائب له يعرف باسم " باش رئيس " ، ورئيس للخدم باسم " وارد يان " ، وموجه للدفة باسم " دوما نجى " ، وكاتب باسم " خوجه " ، وثلاثة ضباط برتبة " وكيل حرج " ، وإمام لأداء الصلاة ^(٣) . وكانت كل سفينة تزود بوحدة من جنود الطوبجية بقيادة " طويجى باشى " ، وأخرى من الانكشارية بقيادة " بلوك باشى " ويطلق عليه اسم " آغا " . وكان من أهم وظائف هذا الأخير (أى الآغا) مراقبة مايجرى خلال الرحلة وتسجيله في تقرير يرفعه إلى الباشا عند عودة السفينة إلى الميناء ، وعلى ضوءه يكافأ

(١) رئيس : كلمة عربية فصيحة (راجع ابن منظور ، لسان العرب) ، وينفس الشكل كتبت في بعض السجلات الجزائرية (راجع : 228 MI 15 ، سجل ١٩ ، ورقة ٥٥ ، ١٣٨) ، وكتبت في بعضها الآخر " رؤس " (بدون يا) (راجع نفس المصدر ، ورقة ٤٣ ، ٤٧) .
أما في سجلات الادارة العثمانية باستانبول فكتبت بشكلها الأول (أى رئيس) (راجع : Uzumçarşılı, Merkiz و (S 432-433

(٢) Venture de Paradis المصدر السابق ، ص ٤٧ ، ١٧٩ ، ١٩٠ .

(٣) Devoulx, A., La marine . . d' Alger, in R. A/1869, p. 388.

الرئيس أو يسقط اعتباره^(١) ، وكان هذا النظام المتبع فى تشكيل طاقم السفينة فى الجزائر مطابقا فى كثير من جوانبه للنظام الذى كان متبعاً فى العاصمة العثمانية حتى أن بعض الوظائف كانت موجودة بنفس الأسماء فى كلا النظامين^(٢) .

وكانت أبواب البحرية فى الجزائر على غرار ما كان معمولاً به فى استانبول^(٣) ، مفتوحة أمام الراغبين من الرعيّة ، حتى أنه من بين ألف وخمسمائة بحمار كانوا يمارسون عملهم فى ميناء الجزائر عام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م كان ثلثهم (أى خمسمائة) من الرعيّة والباقي من الأوجاق^(٤) ، ومن بين تسع سفن خرجت للغزو فى أول أكتوبر ١٨٠٤م ، كان رؤساء أكبر ثلاث سفن منها من الرعيّة ، وهم الرئيس محمد على الذى عين قائدا عاما للسفن ، والرئيس حميدو والرئيس محمد . وكانت سفينة الأول منهم ذات ٣٦ مدفعا وسفينة الثانى ذات ٤٦ مدفعا ، وسفينة الثالث ذات ٤٤ مدفعا^(٥) .

-
- (١) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .
- (٢) D'ohsson ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٤٣٢ ، وراجع أيضا :
Uzunçarşılı, Merkez, S 476 - 479.
- (٣) Uzunçarşılı, Merkez, S 406
- (٤) رسالة من القنصل الفرنسى ، ٢٤ أبريل ١٨٢٠م ، فى : C.C.C/
Alger ، مجلد ٤٥ ، ورقة ١٥٩ .
- (٥) رسالة من نفس القنصل ، ١٨ أكتوبر ١٨٠٤م ، فى : C.C.C/
Alger ، مجلد ٣٧ ، ورقة ٢٠ .

ومما لا شك فيه أن البحرية الجزائرية كانت في أواخر العهد العثماني شأنها شأن البحرية العثمانية ، تقليدية في نظامها بالمقارنة مع فظم البحرية الأوروبية التي أصبحت بعمر السنين تعتمد على المناهج المتطورة والابتكارات العلمية المتقدمة . ومع ذلك يمكن القول بأن الايالة ظلت حتى عام ١٢٣١ هـ / ١٨١٦م قادرة على الدفاع عن سواحلها ، وشاركت بفعالية في الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية . وبعد الهجـوم الأنجليزى على مدينة الجزائر في السنة المذكورة ، بمثابة الضربة المدمرة التي تلقاها الأسطول الجزائري ، وبها شلت قوته وقضى على أسـطـورة " الجزائر المحروسة" (١) . وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الايالة بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية والمساعدات التي تلقتها من الباب العالي وكذلك سلطان فاس ، فإنها لم تستطع أن تملك عام ١٢٣٤ هـ / ١٨١٩ م سوى عدد قليل من السفن الكبيرة أغلبها في حالة سيئة ، وعدد آخر من السفن الصغيرة والمتوسطة (٢) .

وأما بخصوص أنواع السفن التي كانت مستعملة في الجزائر فقد عكست كثرتها إهتمام الجزائريين الكبير بالبحرية (٣) . وكان أغلب تلك الأنواع شائع الاستعمال في البحرية العثمانية سواء في استانبول أو في الايالات البحرية

(١) حول تفاصيل الهجوم راجع : د . عبد الجليل التميمي ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

(٢) راجع قائمة السفن المذكورة في الملحق رقم ١

(٣) كأمثلة لتلك السفن يمكن ذكر : بركنة وبلاقرة وسكونة وفرقون وبيلانديره وقليوطه ، راجع : 228 MI 15 ، سجل ١٩ ، ورقة ١٣٨ .

الأخرى مثل تونس وطرابلس ومصر^(١) . وكان الجزائريون يطلقون عليها
تعبير " قورصان تكنة لري " ^(٢) (أي السفن الحربية ، باعتبار أن القرصنة
كانت آنذاك نوعا من الحروب) .

وبالرغم من القيادة المستقلة للأسطول الجزائري فقد كان في
إمكان " القبودان باشا " في استانبول (بوصفه القائد العام لأسطول الدولة
العثمانية) أن يستدعيه من الباشا في الجزائر متى رأى حاجة الباشا
العالى إليه ^(٣) ، ويفقد الأسطول قيادته المستقلة عندما يصل إلى استانبول
ويصبح قسما من الأسطول العثماني ، ولا يحق عندئذ للقبودان الجزائري أن
يتصرف إلا وفق ما يتلقاه من أوامر من القبودان باشا ، وهذا ما يستشف من
خلال متابعة أحداث حرب اليونان التي اندلعت عام ١٨٢١م وشا ركت
فيها الجزائر . حيث حدث أن أرسل القبودان الجزائري مصطفى رئيس
رسالة إلى السلطان محمود الثاني شرح له فيها وضع السفن الجزائرية ،
فاعتبر السلطان تلك الطريقة في التعامل معه منافية لاعتبار الأسطول الجزائري

(١) حول تفاصيل تلك السفن راجع : Uzunçarşılı, Merkez ,
S 455 - 473 ، وكذلك : د . دويش النخيلى ،
السفن الإسلامية على حروف العجم .

(٢) 228 MI 15 ، ، سجل ١٩ ، ورقة ١٣٨ .

(٣) راجع مثلا : تونس ، المكتبة الوطنية ، رسالة من القبودان دريسا
محمد خسرو باشا إلى حسين باشا عام ١٢٤٤ هـ / ١٨٢٧م من
أجل إرسال سفن الجزائر إلى البحر الأسود لمساعدة الباب العالي
في الحرب ضد روسيا في : مخطوط رقم ٣٧ ، مراسلات دايات الجزائر ،
ورقة ٥٨ - ٦٠ .

قسما من الأسطول العثماني ، وجاء خطه الهمايوني معبرا عن ذلك بالقول :
 " أنه كان من الأنسب أن تحول رسالة القبودان الجزائرى إلى القبودان
 دريا " (١) .

ونظرا للطاعة التى كانت الأيالة تبديها فى تلبية دعوة الباب العالى
 لإرسال أسطولها إلى بحرايجه أو البحر الأسود ، فإن دول أوروبا كانت
 غالبا ما تدخله (وكذلك أسطولى تونس وطرابلس) فى تقاريرها عن قوة
 الدولة العثمانية (٢) .

ولم تقتصر استعانة الباب العالى بالجزائر على استدعاء سفنها
 لمساعدة الأسطول العثماني فى حروبه . فقد اعتمد الباب العالى عليها
 أيضا كمدرسة بحرية ظلت طوال ثلاثة قرون تزود الدولة العثمانية بأفضل
 بحارتها وأكبر قادة أسطولها . وكان أبرزهم فى أوائل القرن الثالث عشر الهجرى
 القرن التاسع عشر الميلادى الجزائرى على باشا الذى عاش جنديا فى الجزائر
 ثم توجه إلى استانبول حيث عمل وكيلا للأيالة لدى الباب العالى . ونظرا
 للشهرة التى نالها فى العاصمة العثمانية كرجل عسكرى ، استدعاه السلطان
 سليم الثالث عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٧م ، (وذلك إبان الأزمة التى نشبت بين

(١) الجزائر ، مركز الدراسات التاريخية ، وثائق التاريخ الجزائرى العثمانى ،
 خ . هـ ٣٤٣٥٨ / ١٢٤٠ .

(٢) Mantran, R., L'Evolution des Relations entre
 la Tunisie et L'Empire Ottoman, in C.T. 7/1959,
 P. 325.

الدولة العثمانية وبريطانيا التي أرسلت أسطولها المستهديد استانبول) وأوكل إليه مهمة قيادة الأسطول العثماني . وقد عزله السلطان مصطفى الرابع من منصبه في السنة التالية (أي عام ١٨٠٨ م) ، وأعاد السلطان محمود الثاني عندما تولى الحكم ، وذلك في شوال ١٢٢٣ هـ / نوفمبر ١٨٠٨ م ، غير أنه لم يلبث أن عزل منه مرة ثانية بعد أربعة أشهر فقط (١) .

وبعد على باشا يأتي طاهر باشا الذي كان أيضا جنديا في أوجاق الجزائر وجذبه العاصمة العثمانية حيث التحق بالبحرية وعمل فمى فرقة المدفعية . ونظرا للخبرة العسكرية التي اكتسبها في الجزائر ثم في استانبول ومعرفته للغات الأجنبية ، فان إسمه مالبث أن انتشر بين رجال البحرية العثمانيين وفتح له أبواب تولى المناصب العليا في الأسطول العثماني ، خصوصا خلال حرب اليونان التي أبلى فيها بلاء حسنا . وفي عام ١٢٤٨ هـ / ١٨٣٢ م (أي بعد احتلال الجزائر) رقي إلى منصب " قبودان دريا " ودام كذلك إلى سنة ١٢٥٢ هـ / ١٨٣٦ م . وبعد وفاة السلطان محمود الثاني عام ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م ومجيء السلطان عبد المجيد عين مرة ثانية في نفس المنصب وذلك في عام ١٢٥٧ هـ / ١٨٤١ م ، واستمر فيه حوالي سنتين ، حيث عزل في عام ١٢٥٩ هـ / ١٨٤٣ م وتوفي بعد ذلك بأربع سنوات (٢) .

Danişmend, I. Hami, Osmanlı ... Krono-lojisi, (١)
cild 5, S 222-223.

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٨٨ - ٢٣٠ . وعن دور طاهر باشا في حرب اليونان راجع :
Kurtoğlu, Fevzi, Yunan Istiklal :
harbi ve nararin muhare-besi , cild 1-2.

وهكذا يتضح أن نظام الجيش في الجزائر كان مستمدا من النظام
العثماني مشكلا بذلك جانبا آخر لا يقل أهمية عن بقية الجوانب في العلاقات
بين الأيالة والباب العالي . ولم يكن تأثير الجيش في الجزائر بالجيش في
الدولة العثمانية تأثيرا ايجابيا فقط ، بل كان كذلك تأثيرا سلبيا . إذ أنه
عندما ضعفت الدولة العثمانية وتضعع جيشها انعكس ذلك على جيش
الجزائر ، وخاصة عندما تمت هزيمته أمام الجيش الفرنسي في عام ١٨٣٠م .

الفصل الرابع

العلاقات العامة بين الجزائر والهاب العالي

- اولا : تبادل الهدايا *
- ثانيا : تجنيد المتطوعين فى الاقاليم العثمانية *
- ثالثا : الراية الجزائرية وعلاقتها بالراية العثمانية *
- رابعا : الاتصالات الدبلوماسية *
- خامسا : علاقات عامة أخرى *

تعتبر الفترة الواقعة بين عامى ١٧١١-١٨٣٠م مرحلة متميزة من تاريخ العلاقات بين الجزائر والباب العالى ، إذ توقف فيها إرسال الباشاوات إلى الايالة من استانبول وأصبح تعيينهم يتم من بين جنود الأوجاق فى مدينة الجزائر . وبذلك تخلصت الايالة إلى حد ما من نفوذ الباب العالى عليها وصارت تتمتع بقدر من السيادة الذاتية فى إدارة شئونها الداخلية والخارجية ، مما أكسبها وضعاً خاصاً فى الدولة العثمانية جعل منها قوة حليفة للباب العالى أكثر منها قوة تابعة له . غير أن ذلك التحالف ظل تشده جملة من الاعتبارات كانت أقوى من بنود أية معاهدة اتحاد أو تحالف استراتيجى يمكن أن توقع بين دولتين . وقد تمثلت تلك الاعتبارات فى عناصر عديدة يمكن عرضها فى خمس نقاط .

أولاً : تبادل الهدايا

كان تبادل الهدايا بين الجزائر واستانبول يشكل الأرضية الصلبة التى بنى عليها جسر العلاقات السياسية والعسكرية التى ظلت قائمة بين الجانبين حتى سقوط مدينة الجزائر فى أيدي الفرنسيين فى عام ١٨٣٠م . وكانت الهدية التى يرسلها باشاوات الجزائر بمناسبة تعيينهم فى الحكم إلى السلطان العثمانى من أهم الهدايا التى كانت الايالة ترسلها إلى الباب العالى الذى كان يرد عليها بهدية مثلها . وفى ضوء " الاستقلال " الذى أصبحت الايالة تتمتع به منذ عام ١١٢٣هـ / ١٧١١م يمكن تقدير الأهمية التى كان السلاطين فى استانبول والباشاوات فى الجزائر يولونها

لعملية تبادل الهدايا التي لا يمكن تحديد بعدها الأدبى إلا بعد تأصيل جذورها التاريخية . ويرجع ذلك - كما سبقت الإشارة - (١) الى عام ٩٢٥هـ / ١٥١٩م عندما أرسل خير الدين إلى السلطان سليم الأول (٩١٨ - ٩٢٦ هـ / ١٥٢٢ - ١٥٢٠ م) أربع سفن تحمل عددا من الهدايا المتنوعة تعبيرا عن رغبته ففى انضواء الجزائر تحت راية دولته لكسب دعمها السياسى والعسكرى فى الحرب التى كانت بين أهل الجزائر والاسبان .

ومنذ عام ١١٢٣هـ / ١٧١١م اتخذ تبادل الهدايا بين الايالة والباب العالى أهميته التاريخية وترسخ كتقليد على كل وال جديسد أدائه تجاه السلطان العثمانى تعبيرا عن الولاء له واعترافا بتبعية الجزائر للدولة العثمانية . ولما كانت ظروف الايالة الاقتصادية والسياسية وشخصية الوالى الجديد تتحكم فى مسألة إرسال الهدية إلى الباب العالى ، فان انجازها كان يختلف من عهد إلى آخر. وكان إرسال الهدية يرتبط بالتعبير عن الولاء للسلطان أكثر مما يرتبط بالحصول على الترسيم منه . فلذا كان بعض السوالة يقوم بذلك بعد بضعة أشهر فقط من توليهم الحكم ، فان بعضهم الآخر كان ينتظر مرور أكثر من سنتين على تعيينهم لارسال الهدية ، كذلك لم يكن السلطان يعسط لذلك أى إهتمام ، فكان يرسل إلى هؤلاء الولاة فرمسان الترسيم قبل أن يقوموا بإرسال هداياهم إليه .

(١) انظر الفصل الأول (تمهيد) ص ٣٠ .

ولكى يتضح ذلك فإن مصطفى باشا الذى تولى الحكم فى ٢٨ ذى القعدة ١٢١٢هـ / ١٤ مايو ١٧٩٨م قد حصل على ترسيمه من السلطان سليم الثالث (١٢٠٣ - ١٢٢٢هـ / ١٧٨٩ - ١٨٠٧م) بعد ستة أشهر فقط من تعيينه فى المنصب (١) ، أما هديته فلم يرسلها إلى السلطان المذكور إلا فى ١١ جمادى الثانية ١٢١٥هـ / ٣٠ أكتوبر ١٨٠٥م ، أى بعد مرور سنتين ونصف على تعيينه (٢) . وقد تم إرسال الهدية فى وقت كانت العلاقات بين الايالة والباب العالى متوترة بسبب معاهدة الصلح التى عقدها مصطفى باشا مع فرنسا التى كانت تحتل مصر وفى حرب مع الدولة العثمانية (٣) . ذلك فضلا عن الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها الايالة (بسبب تدهور الانتاج الزراعى) وأجبرتها على إرسال سفنها إلى البحر الأسود لشراء المواد الغذائية لانقاذ السكان من المجاعة (٤)

وبخصوص خلفيته أحمد باشا الذى تولى الحكم فى جمادى الثانية ١٢٢٠هـ / سبتمبر ١٨٠٥م فقد أرسل هديته إلى نفس السلطان بعد مرور

(١) باريس ، أرشيف وزارة الخارجية ، رسالة من القنصل الإسبانى فى الجزائر إلى الحكومة الفرنسية ، ٣٠ ديسمبر ١٧٩٨م ، فى : C.C.C/Alger مجلد ٣٤ ، ورقة ٣١٠ .

(٢) رسالة من القنصل الفرنسى فى الجزائر ، ٦ فبراير ١٨٠١م ، فى C.C.C Alger ، مجلد ٣٥ ، ورقة ٢٠٢ .

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخامس ، ص ٢٠١ وما بعدها .

(٤) حمدان بن عثمان خوجه ، المرأة ، تعريب محمد العربى الزيرى ، ص ١٦٠ .

سبعة أشهر فقط على تنصيبه ، وذلك فى ١٨ محرم / ٢ أبريل من السنة التالية (١) . ولم تكن هذه السرعة فى إنجاز الهدية - كما يبدو - سوى تعبير عن رغبته فى تدعيم موقفه لدى السلطان ووزرائه وتبرير الثورة التى تزعمها ضد سلفه مصطفى باشا الذى طالما أزجج الباب العالى بمواقفه غير الثابتة .

وأما حسين باشا (آخر الولاة العثمانيين فى الجزائر) الذى تولى الحكم فى أواخر ربيع الثانى ١٢٢٣هـ / أوائل مارس ١٨١٨م ، فقد تلقى فرمان الترسيم من السلطان محمود الثانى (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ / ١٨٠٨ - ١٨٣٩م) بعد ستة أشهر فقط من تعيينه ، وذلك فى ٣ شوال / ١٦ أغسطس من نفس السنة (٢) ، بينما لم يرسل الهدية إلا بعد مرور ستة عشر شهرا عليه فى الحكم ، وذلك فى شوال ١٢٣٤هـ / يوليه ١٨١٩م (٣) .

وفيما يتعلق بمحتويات الهدايا التى كان ولاية الجزائر يرسلونها إلى السلاطين العثمانيين ، فكانت تتمثل بوجه عام فى أشياء عديدة تشتهر بالجزائر بصناعتها ويدخل معظمها فى الاستعمالات اليومية للسلطان ووزرائه ، وتأتى فى مقدمتها المنسوجات الصوفية . إلا أن ذلك لا ينفى احتواءها على بعض الأشياء الثمينة التى كانت تكلف خزينة الولاية مبالغ باهظة ، خصوصا

(١) رسالة من القنصل الفرنسى ، ١٠ أبريل ١٨٠٦م ، فى : C.C.C/Alger مجلد ٣٨ ، ورقة ٣٥ .

(٢) باريس ، الأرشيف الوطنى ، سجلات الجزائر العربية والتركية ، 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ١٠ .

(٣) رسالة من القنصل الفرنسى ، ٢٣ فبراير ١٨٢٠م ، فى : C.C.C/Alger مجلد ٤٥ ، ورقة ١٢١ .

المصنوعة من الذهب الخسالص والمرصعة بالجواهر ، مثل البنادق والسيوف والسروج ، ذلك فضلا عن الغلمان والائمات وبعض أنواع الطيور والحيوانات .

وكنموذج لمحتويات الهدايا التي كان يرسلها باشاوات الفترة المتأخرة من العهد العثماني ، فإن هدية عمر باشا عام ١٢٣١هـ / ١٨١٦م ، كانت تشتمل على عدد من الغلمان وثلاثة خيول بسروجها وشكائهما المرصعة بالذهب والاحجار الكريمة ، وعدد من البنادق المرصعة بالذهب والمرجان وحلية ثمينة لامعة محمولة وسط صحن من الفضة الخالصة ، وعدد من المسابح المصنوعة من المرجان والكهرمان ، وعدد من الجواهر وثمانية أسود وأربعة نمور وست نعائم ، وعدد كبير من البيغاوات وعشرة أزواج من جلود النمر والفهود وعدد من الالبسة والاعطية الجزائرية الصنم ، وعدد كبير من السجاجيد المزركشة والمصنوعة في فاس^(١) ، علاوة على خمسين أسيرا أوروبيا^(٢) .

ومع أنه لا توجد تفاصيل دقيقة حول تلك الهدية ، فيمكن القول بأنها فاقت كثيرا من الهدايا قيمة ، ولما أرسل أحد الباشاوات مثلها طوال العهد العثماني إلى الباب العالي . وقد بلغت قيمتها حوالي مليون ونصف من القسروش الجزائرية^(٣) أي ما يعادل خمسة ملايين ونصف من الفرنكات^(٤) .

(١) الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية : Le Moniteur

عدد ٢٤٧ ، ٣ سبتمبر ١٨١٦م ، ص ٩٩٣ .

(٢) 228 MI 13 ، سجل ٨ ، ورقة ٧٢ - ٧٣ .

(٣) Le Moniteur ، العدد السابق ، ص ٩٩٣ .

(٤) وذلك باعتبار أن القرش (عمله فضية) يساوي ٣٧٢ فرنك ،

وبذلك يكون عمر باشا قد أرسل إلى السلطان محمود الثاني هدية تعادل قيمتها خمسة أضعاف قيمة الهدية التي أرسلها إليه سلفه الحاج علي باشا عام ١٢٢٤ هـ / ١٨٠٩م والتي قدرت بحوالى مليون فرنك^(١) .

أما عن حجم الهدية (هدية عمر باشا) فكان كبيرا حتى أن الباب العالي خصص لها فى استانبول ثلاثمائة من الخدم لنقلها من الميناء إلى قصر السلطان^(٢) . وقد جذبت تلك الهدية انتباه الجزائريين فكتب عنها الشريف الزهار أن " هذه الهدية التى بعث بها هذا الأمير لم يقدم مثلها أمير قبله ولا أمير بعده " ^(٣) . وأما الحكومات الأوروبية فقد اعتبرتها سلسوكا غير مألوف لدى باشاوات الجزائر ، وفسرت ذلك برغبة عمر باشا فى كسب تأييد السلطان العثمانى للآيالة فى سياستها الدولية ومساعدتها على مواجهة تهديدات الدول الأوروبية وفى مقدمتها بريطانيا التى تزعمت

راجع جدول مقارنة العملات الجزائرية بالعملات الفرنسية فسى :
ناصر الدين سعيدونى ، النظام المالى للجزائر فى الفترة العثمانية ،
ص ٢٧٢ .

(٢) رسالة من القنصل الفرنسى ، ٦ يناير ١٨١٠م ، فى : C.C.C /
Alger ، مجلد ٤٠ ، ورقة ٦ .

(٢) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، رسالة من السفير الفرنسى ، باستانبول
٢٥ يولية ١٨١٦م ، فى : C.P / Turquie ، مجلد ٢٣٠ ،
ورقة ٩٧ .

(٣) أحمد الشريف الزهار ، مذكرات ، تحقيق أحمد توفيق المدنى ،
ص ١٢١ .

تنفيذ قرارات مؤتمر فيينا (عام ١٨١٤ - ١٨١٥) بخصوص محاربة القرصنة (١) .

وكانت محتويات الهدية توزع على السلطان ووزرائه وأفراد حاشيته بحصص متفاوتة حسب مركز كل منهم (٢) ، وذلك وفقا لقائمة كانت تعد لهذا الغرض في الجزائر وترفق بالهدية التي يحملها إلى استانبول وفد يختار أعضاؤه من بين الشخصيات البارزة في الولاية ، وكان عددهم يختلف من مناسبة إلى أخرى . وكمثال على ذلك كان الوفد الذي حمل هدية أحمد باشا عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م ، يتكون من أربعين عضوا من بينهم رئيس الوفد ونائبه وجاوش وكاتب ، أما بقية الأعضاء فيشكلون الاثباع أو المعية (٣) . وكان الوفد

(١) Le Moniteur ، عدد ٢٥٥ ، ١١ سبتمبر ١٨١٦ ، ص ١٠٢٦ ، نقلا عن " التايمز " اللندنية ، وحسب نفس المصدر فقد علقت صحف أخرى عديدة في أوروبا على الهدية المذكورة .

(٢) لم أتمكن من الاطلاع على نموذج للقوائم الخاصة بالجزائر ، غير أنني تمكنت من الاطلاع على قائمة مشابهة لها خاصة بهدايا بايات تونس ، وكانت تشتمل على أربعة وعشرين شخصية في الباب العالي وكان في مقدمتهم السلطان ثم الصدر الأعظم وشيخ الاسلام وأغا دار السعادة والقبودان باشا وأغا الانكشارية ورئيس الكتاب وغيرهم . راجع : تونس ، أرشيف دار الباي ، صندوق ٢٢١ ، ملف ٣٥٣ ، وثيقة ٧ .

(٣) لندن ، دار المحفوظات البريطانية ، قائمة بأعضاء الوفد الجزائري إلى استانبول عام ١٨٠٦ ، في : F.O.3 ، مجلد ١١ ، ورقة

الذى حمل هدية حسين باشا عام ١٢٣٤ هـ / ١٨١٩ م يتكون من عشرين عضوا فقط ، وكان رئيسه " يالى وكيل حرج حاجى يوسف " الذى كان هو نفسه رئيس الوفد الذى حمل هدية مصطفى باشا عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م (١) .

وكان يطلق على الهدية فى الجزائر اسم " بشكش " (٢) . وهو كلمة عثمانية من الاصل الفارسى " بيشكش " بمعنى الهبة التى تقدم لأحد الرؤساء أو أصحاب المنزلة لكسب مودته (٣) . ويمكن مقابلة ذلك الاسم بتعبير " الجائزة الهمايونية " أو " جائزة المنصب " الذى كان يطلق فى مصر على الهدية التى يرسلها ولايتها بمناسبة تعيينهم إلى السلطان العثمانى (٤) .

ومن الاسم المذكور اتخذ رئيس الوفد الذى يحمل الهدية الاسم الذى يعرف به وهو " بشكش أغاسى " ، وأما نائبه فيعرف باسم " كنتخدا " (٥) . وكانت وظيفة هذا الأخير ضرورية للغاية ، وقد اتضح

(١) رسالة من السفير البريطانى باستانبول ، ٩ سبتمبر ١٨١٩ ، فى :

٢٣٧ ، ورقة ٩٢ ، مجلد ٧٨ ، F.O.

(٢) أورده أحمد الشرف الزهار فى صدره السابق ، ص ١٤٥ بشكل " باشكاش " .

(٣) راد حاوص جيمس ، كتاب معانى لهجة (قاموس عثمانى أنجليزى) .

(٤) د. ليلى عبد اللطيف ، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى ، ص ٩٩ .

(٥) 228 MI 14 ، سجل ١٩ ، ورقة ١٠ .

ذلك عام ١٢٣٤ هـ / ١٨١٩م عندما توفى رئيس الوفد الحاج يوسف فى استانبول قبل أن يكمل مهمته ، فخلفه نائبه الحاج حافظ (١) .

وقد جرت العادة أن ترسل الهدية والوفد الحامل لها على متن سفينة حربية تابعة لدولة أجنبية حتى يضمن وصولها وعدم التعرض لها من قبل أعداء الايالة فى البحر المتوسط وعلى رأسهم فرسان القديس يوحنا . وكانت الدولة التى يقع اختيار الايالة عليها لتتولى نقل الهدية إلى استانبول ، تعتبر ذلك شرفا كبيرا لها . ويتضح ذلك من رسالتين متبادلتين بخصوص نفس الموضوع بين والى الجزائر حسن باشا والملك الفرنسى " لسوى السادس عشر " عام ١٢٩١م (٢) .

وقد فازت بذلك الشرف دول عديدة ، منها الولايات المتحدة الأمريكية التى دخلت فى أواخر القرن الثامن عشر إلى ساحة العلاقات الدولية كدولة حديثة قليلة التجارب ، خصوصا فيما يتصل بعلاقاتها مع الشرق الاسلامى . وكان اختيار مصطفى باشا لسفينتها " جورج واشنطن " لتتنقل هديته إلى السلطان سليم الثالث عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠م مجردا من أى اعتبار يتعلق بعلاقات الولايات المتحدة مع الايالة ، وإنما جاء لأنها كانت دولة بعيدة عن الصراع المحتدم فى البحر المتوسط بين القوى الأوروبية بزعامة فرنسا من جانب ، وبريطانيا والدولة العثمانية من جانب آخر ، وهو الصراع الذى كانت الايالة تشكل أحد أطرافه بحكم تبعيتها للدول

(١) 228 MI 14 ، سجل ١٩ ، ورقة ١٠ .

(٢) راجع نص الرسالتين فى : Plantet, Eugene, correspondance : des Deys d'Alger, TII, pp. 406-409.

العثمانية من جهة وعلاقتها بفرنسا وبريطانيا من جهة ثانية . وقد تم عمل الولايات المتحدة وسط ظروف صعبة وحرجة ، سواء على مستوى علاقاتها بالايالة أو علاقاتها بالدولة العثمانية التي لم تكن تربطها بها أية معاهدة . ذلك أن تكليف سفينتها " جورج واشنطن " التي كانت راسية في ميناء مدينة الجزائر بنقل وفد الايالة إلى استانبول ، قد حدث دون إجراء اتصالات بالرئيس الأمريكي للحصول على موافقته كما كان يقتضى الأمر وإنما حدث تحت ضغط مارسه مصطفى باشا على قنصلها في الجزائر ، وتهديده بقطع العلاقات مع بلاده إذا رفض إعطاء الاذن لريان السفينة المذكورة للقيام بتلك المهمة . وفى ظل تلك الظروف اعتبر الأمريكيون الأمر مساسا بشرف بلادهم ، خصوصا وأن السفينة كانت تحمل لاسم رئيس الولايات المتحدة " جورج واشنطن " (١) .

إلا أن نتائج تلك الرحلة أثبتت فائدة كبرى فى توطيد علاقات الولايات المتحدة بالدولة العثمانية (١) . ولذلك لم يتردد الأمريكيون فى تلبية

(١) Bemis, S.F., A diplomatic history of the United States, p. 179

، وراجع أيضا : د . أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء فى تاريخ الجزائر ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

(٢) ذلك ما تكشفه تقارير الريان " بينبريدج " قائد السفينة عن الرحلة ، ويذكر فى أحدها (مؤرخ فى ٢٢ ديسمبر ١٨٠٠م) " أن الظروف مواتية تماما للولايات المتحدة إذا أرادت أن تعقد معاهدة تجارية مع الباب العالي " راجع : F.O. 78 ، مجلد ٣١ ، ورقة ٩١ . وأوضح فى تقرير آخر (مؤرخ فى ٢٦ ديسمبر ١٨٠٠م) أن القبودان باشا موافق على مد جسر العلاقات بين الباب العالي والولايات المتحدة ، راجع : نفس المصدر ، ورقة ٨٧ .

طلب الايالة بعد ذلك عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م بنقل الهدية التي قرر على
باشا إرسالها إلى السلطان محمود الثاني (٢) .

وتأتى بريطانيا بعد الولايات المتحدة • وقد قامت بتلك المهمة
مرتين : الأولى عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م ، وهى المناسبة التى تلقى فيها
وزير خارجيتها رسالة من الصدر الأعظم إسماعيل حافظ باشا إعتبر فيها
قيام بريطانيا بنقل البعثة الجزائرية الى استانبول ، ترجمة صادقة للعلاقات
الودية القائمة بين الحكومة البريطانية والباب العالى (٢) • ووجه له نفس
نفس الوقت الشكر على " العناية الفائقة والمعاملة الكريمة اللتين حظى بهما
وفد الجزائر التى تعد إحدى إيالات الدولة العثمانية ، على متن
السفينة " (٣) • أما المرة الثانية التى تولت فيها بريطانيا نقل هدية الايالة
الى استانبول ، فكانت عام ١٢٣١هـ / ١٨١٦م ، وهى المناسبة التى أرسلت
فيها الجزائر أكبر هدية لها إلى السلطان العثمانى ، وخصصت لها بريطانيا
سفيتها " تاجوس Tagus " (٤) .

(١) رسالة من القنصل الفرنسى ، ٦ يناير ١٨١٠م ، فى : C.C.C/Alger
مجلد ٤٠ ، ورقة ٠٦ . كذلك رسالة من السفير الفرنسى ، ١٥ يونية
١٨١٠م : فى C.P/Turquie ، مجلد ٢٥ ، إضافى ، ورقة
٢٠ .

(٢) رسالة مؤرخة فى ١٤ مايو ١٨٠٦م و مترجمة الى الإنجليزية ، فى :
F.O. 78 ، مجلد ٥٠ ، ورقة ٥٤ .

(٣) نفس رسالة الصدر الأعظم .

(٤) رسالة من السفير البريطانى فى استانبول ، ٩ سبتمبر ١٨١٩م ، فى :
F.O. 78 ، مجلد ٩٢ ، ورقة ٢٣٧ .

وأما الدولة الثالثة التى قامت بنفس المهمة فكانت الدانمارك التى تعد لإحدى الدول القديمة فى علاقاتها مع الجزائر وكان ذلك عام ١٢٣٤هـ / ١٨١٩م^(١) . وكانت الهدية التى حملتها سفينة الدانمارك هى آخر هدية أرسلتها الايالة الى الباب العالى .

وقد كانت السفينة المختارة لنقل الهدية تحظى باهتمام كبير من قبل الجزائريين ، فتزين بالريات وتودع وسط طلقات المدافع . وبعد ثلاثة أسابيع^(١) من الابحار تصل إلى العاصمة العثمانية وترسو فى القرن الذهبى فيبلغ خبرها إلى السلطان الذى يأمر بانزال البعثة التى تحمل الهدية وتخصيص مراسيم الاستقبال لها ثم تحديد برنامج لقادتها مع السلطان نفسه ووزراء الباب العالى لتوزيع الهدايا عليهم ومناقشة أوضاع الاياله معهم^(٢) .

وإذا كان ولاية الجزائر قد اعتادوا أن يكسبوا رضا السلطان عليهم وكذلك ود وزراءه فى هذه المناسبة ، فإن مصطفى باشا أصيب بخيبة أمل كبيرة فى عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م . إذ بلغ غضب السلطان سليم الثالث عليه أن رفض استقبال بعثته وقبول هديته (التى أرسلها على متن السفينة الأمريكية) بسبب توقيعه على معاهدة صلح مع فرنسا التى كانت تحتل مصر .

(١) يمكن تحديد ذلك فى ضوء رحلة السفينة الأمريكية التى غادرت الجزائر فى ١٩ أكتوبر ١٨٠٠ ، ووصلت إلى استانبول فى ١١ نوفمبر من نفس السنة .

(٢) رسالة من حاجى مصطفى رئيس بعثة عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م إلى أحمد باشا ، ٢٦ صفر / ١٥ مايو من نفس السنة ، مترجمة إلى الانجليزية فى : F.O. 3 مجلد ١١ ، ورقة ٩٢ .

فبعد مرور شهرين على ذلك التوقيع ، أى فى ٢٣ جمادى الثانية / ١١ نوفمبر من السنة المذكورة رست السفينة الأمريكية " جورج واشنطن " فى القسطنطينية الذى بين مظاهر الاستنكار والغضب ، ولم تستقبل البعثة الجزائرية استقبالا رسميا بحجة غياب " القبودان دريا " (كوجوك حسين باشا) ، ورفض طلب رئيسها حاجى يوسف بوضع برنامج لقاؤه مع السلطان ووزرائه (١) . وبعد بضعة أيام دخل " القبودان دريا " إلى إستانبول فتوجه إليه حاجى يوسف وهو لا يزال على سفينة القيادة حيث دار حوار عنيف بينهما عبر خلاله " كوجوك حسين باشا " عن سخط السلطان على الايالة بسبب موقفها السلبى تجاه فرنسا والذى اعتبره منافيا لروح الروابط العقائدية التى تربط الجزائر بالدولة العثمانية . وكان رد حاجى يوسف على ذلك الاتهام بقوله أن ماعدته الايالة مع فرنسا لم يكن معاهدة صلح كما يعتقد الباب العالى وإنما مجرد هدنة ، وأن سفارته تعد أصدق دليل على تعلق الايالة بالدولة العثمانية وحفاظها على علاقاتها التاريخية معها (٢) .

وعلى الرغم من الجهود التى بذلها حاجى يوسف فى الدفاع عن موقف الايالة ، الا أنه لم يفلح فى اقناع " القبودان دريا " الذى أصر على موقفه بعدم استقبال البعثة ، وطلب من الريان الأمريكى أن ينزل من على

(١) تقرير من ريان السفينة الأمريكية إلى حكومته ، ٢٢ ديسمبر ١٨٠٠

فى : F.O. 78 ، مجلد ٣١ ، ورقة ٩٠ - ٩١ .

(٢) نص الحوار مترجم إلى الإنجليزية وملحق برسالة السفير

البريطانى ، ٢٩ نوفمبر ١٨٠٠ ، فى : F.O. 78 ، مجلد ٣٠ ،

ورقة ٢٥٨ .

سفينة الراية الجزائرية ويرفع بدلها الراية الأمريكية ، وأشار عليه بعدم رفعها مرة ثانية مادامت سفينته في المياه الإقليمية للدولة العثمانية ، فلبى الريان طلبه^(١) . ثم أمر " القبودان دريا " بعدم السماح لأعضاء البعثة الجزائرية بالخروج من مقر إقامتهم ، وأعطى في نفس الوقت لحاجي يوسف مهلة شهرين ليتصل خلالها بالجزائر ويخبر مصطفى باشا بقرار الباب العالي بعدم استقبال بعثته وقبول هديته مالم يتم بإلغاء الصلح مع فرنسا وإعلان الحرب عليها ، وكذلك الاستجابة لأمر السلطان باطلاق سراح الأسرى البريطانيين والنمساويين واليونانيين في الجزائر وتعويضهم عن الخسائر التي لحقتهم من جراء احتجاز سفنهم ومصادرة بضائعهم ، وقد وصلت تهديدات " القبودان دريا " إلى حد منع الأيالة من القيام بعمليات التجنيد في الأناضول والتهديد بإعدام كل من يتطوع في أوجاق الجزائر من الرعايا العثمانيين^(٢) ، كما أمر باحتجاز أموال التجار الجزائريين وطردهم من محلاتهم ووضع الأختام على أبوابها لمنعهم من العودة إليها^(٣) .

وبعد يومين طلب حاجي يوسف مقابلة ثانية مع " القبودان دريا " وحاول خلالها إغراءه بالحصة التي خصصت له ضمن الهدية وسلمه قائمة

(١) نفس تقرير ريان السفينة الأمريكية في : F.O. 78 ، مجلد

٣١ ، ورقة ٩٠ - ٩١ .

(٢) نفس التقرير .

(٣) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .

بمحتوياتها ، فاستلمها منه ومزقها قطعاً ورمى بها على الأرض دون أن يلقي نظرة واحدة عليها ، وعبر عن غضبه قائلاً " لا يسمح لأحد من وزراء حضرة السلطان بقبول أية هدية من شخص تصرف بأسلوب مخالف لأرادته " (١)

وعقب تلك المقابلة أدرك حاجي يوسف خطورة الموقف ورأى وجوب إرسال نائبه حاجي مصطفى على متن السفينة الأمريكية إلى الجزائر لاطلاع مصطفى باشا على الصعوبات التي تواجهها بعثته في استانبول بعد أن قرر الباب العالي عدم استقبالها (٢) . وقد وصلت السفينة الأمريكية إلى الجزائر في ٦ رمضان ١٢١٥ هـ / ٢١ يناير ١٨٠١ م ، وتبعتها سفينة بريطانية عليها مبعوث عثمانى ومعه فرمان من " القبودان دريا " إلى مصطفى باشا بخصوص نفس الموضوع . وفور نزول حاجي مصطفى وبعده المبعوث العثماني في الميناء اجتمع الديوان وأصدر قراراً بنقض معاهدة الصلح مع فرنسا وقطع علاقات الولاية معها ، وأتبع ذلك بقرار بإطلاق سراح أربعمئة أسير من جنسيات مختلفة تلبية لأمر الباب العالي (٣) . ثم أرسل مصطفى باشا إلى القنصل البريطاني يطلب منه أن يكتب إلى " القبودان دريا " في استانبول ليخبره

(١) رسالة من السفير البريطاني ، ٢٩ نوفمبر ١٨٠٠ في : F.O. 78

مجلد ٣٠ ، ورقة ٢٥٨ .

(٢) نفس تقرير ريان السفينة الأمريكية في : F.O. 78 ، مجلد ٣١ ، ورقة

٩٠ - ٩١ .

(٣) رسالة من القنصل الفرنسي ، ٦ فبراير ١٨٠١ ، في : C.C.C/Alger

مجلد ٣٥ ، ورقة ٢٠٤ .

بتنفيذ أوامره في الجزائر ويطلب منه استقبال وفد الولاية وتسهيلا
مهمته (١) . ولكي يعيد مصطفى باشا للباب العالي ثقته به أرسل مبعوثا
عنه الى إستانبول على متن سفينة دانماركية يحمل رساله مسنه الى " القبودان
دريا " أخبره فيها بالاستجابة لأوامره (٢) .

وكانت دول أوروبا تدرك مدى حرص الجزائر على نجاح بعثتها
في أداء مهمتها في العاصمة العثمانية ، وتعتبر سرعة استجابة مصطفى باشا
لأوامر الباب العالي عام ١٢١٥هـ / ١٨٠١م ، دليلا كافيا على ذلك الحرص .
ولهذا تبين لتلك الدول أنه إذا أرادت الحصول من الولاية على تنازلات
سياسية أو تجارية ، فإن عليها أن تستغل مناسبة إرسال بعثاتها الى
إستانبول ، وتتوسط لدى الباب العالي لعرقلة مهامها حتى تستجيب الولاية
لمطالبها (أى مطالب تلك الدول) . وهذا ما طلب القنصل الفرنسي
" دوبوا تانفيل " من بلاده أن تفعله عام ١٨٠٨م للضغط على الجزائريين
(التي كانت تتفاوض مع بريطانيا لتعين إحدى سفنها لنقل الهدية التي قررت
أن ترسلها الى الباب العالي) من أجل إرغامها على التنازل على بعض الامتيازات
التجارية التي كانت فرنسا تدعى حقها فيها (٣) .

(١) رسالة من القنصل البريطاني في الجزائر ، ٣٠ يناير ١٨٠١ ، في :
F.O. 3 ، مجلد ٩ ، ورقة ٢ - ٤ .

(٢) نفس الرسالة .

(٣) رسالة من القنصل الفرنسي ، ٥ يناير ١٨٠٨ ، في : C.C. /
Alger ، مجلد ٣٩ ، ورقة ٣ .

وكان باشاوات الجزائر يحصلون مقابل هداياهم إلى السلطان العثماني على رموز الولاية^(١) المتمثلة في " القلبيح " وهو نوع من السيوف العثمانية ، و " القفتان " ، اللباس الرسمي لرجال الدولة العثمانية ، وهو عبارة عن ثوب أحمر اللون مصنوع من القطن ، له كمان عريضان ومتدليان عند اليدين ، ومطرز بألوان مختلفة من الأمام ومزين بالحرير الأصفر اللامع ، ولا يتجاوز ثمنه - كما يذكر " فونثير دوبرادي " - خمسة عشر قرشاً^(٢) ، ويطلق عليه في الجزائر " الخلعة السلطانية " ^(٣) . أما الرمز الثالث والمهم فكان يتمثل في " الفرمان " وهو رسالة من السلطان موشحة بالطغرا (أي توقيع السلطان) يعهد فيها للباشا بالولاية ويمنحه رتبة " بكليكي " ^(٤) .

وفضلاً على رموز الولاية كان الباب العالي يرد على الهدية الجزائرية بهدية مثلها أو أكثر منها قيمة في بعض الأحيان ، وتتمثل محتوياتها في جميع الأوقات في المعدات والتجهيزات العسكرية التي تكون الأيالة في حاجة إليها لتقوية وسائل دفاعها وفي مقدمتها الأسطول . وكنموذج لذلك فقد رد السلطان سليم الثالث على هدية مصطفى باشا عام ١٢١٥هـ / ١٨٠١م بهدية تمثلت في خمسة وسبعين جندياً وأربعين مدفعاً من النحاس وخمسمائة

(١) وردت تلك الرموز في مصادر عديدة ، راجع مثلاً : 14 MI 228 سجل ١٣ ، ورقة ١٠ .

(٢) . Venture de Paradis, Tunis et Alger, p. 201

(٣) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ٤٣ ، ٩٥ .

(٤) حول تفاصيل ذلك راجع الفصل الثاني ، ص ٣٨ - ٣٩ .

برميل من البارود ، وألف قنطار من الكبريت وأربعة آلاف قذيفة ، وخمسمائة
 زمة من الأشرطة ، وألف برميل من القطران وأجهزة أخرى مختلفة
 خاصة بالسفن علاوة على عدد من القاتين وهدايا أخرى للباشا
 ومساعديه (١) .

وبالإضافة إلى هدايا الولاية ، كان باشاوات الجزائر يرسلون
 في بعض المناسبات هدايا أخرى إلى وزراء الباب العالي ومساعدتهم وفي
 مقدمتهم القبودان دريا الذي كانت له يد قوية على الولاية . وقد كتب
 القنصل الفرنسي " دويواتانفيل " في عام ١٨٠٧م بهذا الخصوص " أن أحمد
 باشا قد أرسل إلى الشرق أجمل سفينة تملكها الولاية بقيادة الرئيس
 حميده (٢) الذي كلف بمهام عديدة من بينها حمل هدية إلى القبودان

(١) رسالة من القنصل الأمريكي ، نوفمبر ١٨٠١ في : Swanson ,
 Claude, Naval Documents , Vol. I, p. 617.

وللاطلاع على نماذج أخرى لتلك الهدايا راجع هدية السلطان
 محمود الثاني إلى علي باشا عام ١٨١٠م في : Ahmed
 Cevdet, Tarihi cevdet , cild 5, S 2362
 وكذلك هديته إلى عمر باشا عام ١٨١٧م في : F.O. 78
 مجلد ٨٨ ، ورقة ١٢٨ - ١٤٠ .

(٢) حميده : هكذا ورد في الرسالة . ويشار إليه بنفس الشكل أحيانا
 في السجلات الجزائرية (راجع : 228 MI 15 ، سجل ١٩ ،
 ورقة ١٢٨) ، وأحيانا أخرى بشكل " حميدو " ، (راجع :
 228 MI 14 ، سجل ١٣ ورقة ٧٠) . وكان بحارا جزائريا
 شهيرا في أوائل القرن التاسع عشر ، وقتل في إحدى المعارك التي
 قادها ضد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط عام ١٨١٥م .

باشا الجديد (الجزائرلى على باشا) الذى تهايبه الجزائر وتسعى إلى كسب موقفه لصالحها * (١) .

ثانيا : تجنيد المتطوعين فى الأقاليم العثمانية

اعتبر الجيش الركيزة الأساسية التى بنى عليها نظام الحكم العثمانى فى الجزائر شأنها فى ذلك شأن الايالات العثمانية الأخرى ، حتى أن مصطلح " أوجاق " الذى اطلق على الفرق العسكرية فى الجيش العثمانى ، كان يستعمل للدلالة على الايالة ذاتها كذلك (٢) . ونظرا لعلاقة الجيش باستمرار نظام الحكم العثمانى فى الجزائر ، فإن ولايتها كانتوا يحصرصون على تجديد عناصره بتجنيد المتطوعين فى أقاليم الدولة العثمانية الواقعة فى آسيا (بصفة خاصة) وأوروبا وأفريقيا وجزر البحر المتوسط ، وجلبهم إلى مدينة الجزائر وضمهم إلى وحدات الجيش . وعلى الرغم من الهزات العنيفة التى تعرض لها نظام الحكم فى الايالة ومما ترتب عليه من آثار خطيرة على علاقاتها بالباب العالى ، فإن التجنيد ظل يعتبر طوال ثلاثة قرون ونيف أحد الحبال المتينة التى تشدها إليه . ومن أجل هذا ظل الجانبان يريانه ويعطيانه اهتماما كبيرا .

(١) الرسالة مؤرخة فى ٣ مايو ١٨٠٧م فى : C.C.C/Alger
مجلد ٣٨ ، ورقة ٢٢٤ . وللإطلاع على نموذج لتلك الهدايا راجع الهدية التى أرسلتها الايالة فى إحدى المناسبات إلى القبودان دريا محمد خسرو باشا وعدد من مساعديه فى : 228 MI 14
سجل ١٥ ، ورقة ٣ .

(٢) انظر الفصل الثالث ، ص ٩٧ .

وقد كان من الصعب على الايالة الاستغناء عن هؤلاء الجنود المتطوعين . حتى أنها لم تكن تتورع عن التورط في أزمات مع الدول الاخرى إذا هدد تدفقهم عليها أى عائق مثلما حدث مع الدانمارك عام ١٧٩٦م (١) .

ولم يكن حرص الباب العالي على تدفق المتطوعين يقل عن حرص الايالة ، خصوصا وأنه كان يدرك مدى دورهم فى تدعيم قدرة الايالة العسكرية فى مواجهة الاعتداءات الخارجية . ولهذا كان يعمل بقدر المستطاع على استمرار وصولهم إليها مهما كان مستوى العلاقات بينهما . وقد حدث خلال حرب اليونان ، وبالتحديد فى شوال ١٢٤١هـ / مايو ١٨٢٦م أن رفع القبودان دريا محمد خسرو باشا تقريرا إلى السلطان محمود الثانى أخبره فيه بانفصال السفن الجزائرية عن الأسطول العثمانى وعودتها إلى الجزائر بدون إذن مسبق منه ، واقترح التقرير معاقبة الجزائريين على عملهم بايقاف وصول المتطوعين إلى إيالتهم (٢) ، إلا أن السلطان اعتبر من غير اللائق أن يُمنع الجزائريون من الامدادات العسكرية التى تصل إليهم من " ازميز " بسبب ذلك الخطر ، خصوصا وأنهم أمام عدو لدود مثل الأنجليز . وأمر السلطان بالاكثاف بتوجيه اللوم إلى الجزائريين ونصحهم

(١) حول تفاصيل الأزمة أنظر : كاشكارت ، جيمس ليندز ، مذكرات، تعريب لمساعيل العربى ، ص ٢٤٩ - ٢٥٢ .

(٢) الجزائر مركز الدراسات التاريخية ، وثائق تاريخ الجزائر العثمانى ، خ . هـ ٣٩٣١٥ / ١٢٤١ .

بعدم تكرار ذلك الخطأ مرة أخرى (١) .

ولم يكن الباب العالي وحده الذى يدرك أهمية وصول المتطوعين إلى الجزائر ، بل كانت الدول الأوروبية أيضا تدرك تلك الأهمية ، كما كانت تهتم بمعرفة جميع العناصر المؤثرة فى قوة الايالة وبتفاصيل سير النظام القائم فيها . وقد استطاعت بريطانيا أن تقنع الباب العالي بمنع الجزائريين من تنظيم عمليات التجنيد فى الأناضول عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م من أجل الضغط عليهم لاطلاق سراح الأسرى البريطانيين فى الايالة وإعلان الحرب على فرنسا ، كذلك طلب القنصل الفرنسى " دويوا تافيل " من بلاده أن تلجأ إلى نفس العمل عام ١٨٠٨ م من أجل الضغط على الايالة لتعيد إليهم امتيازاتها فى الشرق الجزائرى (٢) . وقد وصل الأمر فى هذا المجال أن طلب " السير سيدنى سميث " (رئيس منظمة فرسان القديس يوحنا لمحاربة إسترقاق الأوروبيين فى الايالات المغربية) فى تقريره الذى قدمه لمؤتمر فيينا عام ١٨١٤ م ، من الدول الأوروبية أن تستغل نفس الجانب فى العلاقات بين الجزائر والباب العالي ، واقترح عليها ممارسة ضغط جماعى على السلطان لمنع من مواصلة مد الايالات المغربية الثلاث وفى مقدمتها الجزائر بالمتطوعين ، ومنع الجزائريين من تنظيم عمليات التجنيد فى الأناضول

(١) نفس التقرير فى : وثائق تاريخ الجزائر العثمانى ، خ ٥٠ هـ ١٢٩٣ / ١٢٤١ .

(٢) رسالة من القنصل المذكور ، ٥ يناير ١٨٠٨ فى : C.C.C/Alger مجلد ٣٩ ، ورقة ٣ .

أوامر وإقليم آخر في الدولة العثمانية (١) .

أما فيما يتصل بعملية التجنيد نفسها فإنها كانت تتركز في الأناضول ، وبصفة خاصة في مدينة " إزمير " حيث كانت الأيالة تمتلك بناء ضخما يطلق عليه اسم " خان " ويتكون من عدد من الغرف ، بعضهم أرضى والآخر علوى ، وبه مسجد ومخازن ، ويشرف على إدارته وكيل يعينه الباشا في الجزائر ويعرف باسم " باش دائى " أو " باش داي " ، ويعمل تحت أوامر هذا السوكيل عدد من الموظفين يعرف كل واحد منهم باسم " دائى " . وكانت مهمتهم جميعا تتركز على تنظيم عمليات التجنيد التي كانت تتم بنصب خيمة كبيرة يطلق عليها اسم " أوطاق " والتي ما أن يراها الرافضون في التطوع حتى يتوافدوا عليها لتسجيل أسمائهم . وكان المسجلون منهم ينقلون إلى الخان حيث يجدون كل حاجياتهم اليومية متوفرة لهم . ويقيمون كذلك إلى أن يتم جمع عدد كبير منهم وتأتى سفينة تابعة للأيالة أو توجر لهم سفينة تابعة لدولة أجنبية لتحملهم إلى الجزائر (٢) .

(١) راجع نص التقرير في : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، M.D/ Afrique ، مجلد ٥ ، ورقة ٢٣٨ .

(٢) تونس ، المكتبة الوطنية ، رسالة من وكيل الجزائر بلزمير الحاج محمد إلى أحمد باشا عام ١٢٢٢ هـ في : مخطوط رقم ٣٧ ، مراسلات دايات الجزائر ، ورقة ١٠ ، ورسالة أخرى من الحاج خليل أفندي إلى حسين باشا ، ٣ شوال ١٢٢٦ هـ في : نفس المصدر ورقة ١٤ - ١٥ . وقد ورد في هذه الرسالة اسم " ضاى " بدلا من " داي " ، وكذلك رسالة من الحاج حسين باشا داي الجزائر إلى حسين باشا ، ٢٨ جمادى الثانية ١٢٤٣ هـ ، في : نفس المصدر ، ورقة ٤٢ - ٤٣ ،

وكانت عمليات التجنيد تكلف خزينة الايالة مبالغ باهظة •
فعلاوة على مصاريف إقامة الجنود الذين كانت النفقات تجرى عليهم فى
الخان بسخاء لاغرائهم ، كانت الايالة تدفع مرتبات الدايات والامام
والعاملين فى الخان ، وكذلك مصاريف الترميمات والاصلاحات الدورية
التي تجرى على الخان ، وإيجار الأرض التي يقيم عليها الاوطاق (١) .
ومن أجل تغطية هذه المصاريف وغيرها أرسل أحمد باشا مبلغ ثلاثة عشر ألف
قرش إلى "الباش داي" رفقة الرئيس حميدو خلال رحلته إلى إزمير فى عام
١٢٢٢ هـ / ١٨٠٧ م (٢) • وحسبما ورد فى أحد السجلات الادارية
فقد بلغت مصاريف الخان خلال الفترة الواقعة بين رجب ١٢٤٠ و ١٥ ربيع
الاول ١٢٤٤ هـ (من ١٩ فبراير ١٨٢٥ إلى ٢٥ ديسمبر ١٨٢٨ م) مبلغ
٥٨٧٠ (خمسة آلاف وثمانمائة وسبعين قرشا) (٣) ، أى بمعدل مائة
وثلاثين قرشا تقريبا فى كل شهر •

وجاء فى هذه الرسالة لاسم " سردائى " بدلا من " باش داي " . وراجع
أيضا : 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٥٥٤ حيث وردت
قوائم بعض الجنود الذين أرسلهم الباش داي من إزمير •
(١) رسالة من الحاج محمد بلزمير إلى أحمد باشا عام ١٢٢٢ هـ فى :
مراسلات دايات الجزائر ، ورقة ١٠ - ١١ •

(٢) نفس الرسالة •

(٣) 228 MI 14 ، سجل ١٦ ، ورقة ١٣ •

وبالإضافة إلى مصاريف الخان كانت الولاية تبعث من حين لآخر ببعض الهدايا الثمينة إلى عدد من رجال الباب العالي مثل القبودان باشا ومساعديه ، وكذلك إلى حكام المدن التي تنظم فيها عمليات التجنيد كإسلوب لأغرائهم والحصول على مساعداتهم في ذلك (١) .

ولم يكن حاكم إزمير يسمع لباش داى الجزائر بتنظيم عمليات التجنيد إلا بلذن من الباب العالي . وللحصول على ذلك كان على الباش داى أن يقدم تقريراً إلى القبودان باشا يشرح له فيه وضع الولاية وبخبره بحاجتها إلى الجنود . وبعد أخذ رأى السلطان فى الموضوع يصدر الفرمان الذى يرسل إلى حاكم إزمير من أجل السماح للباش داى بنصب الأوطاق والشروع فى تسجيل المتطوعين . وكان يشترط على الباش داى احتسار إرادة السلطان فى العمل من حيث عدم ممارسة أى ضغط على الأشخاص لإجبارهم على التطوع ، وضمان أمن المتطوعين والالتزام بتقديم تقرير مفصل للباب العالي حول عدد الجنود الذين تم تسجيلهم (٢) .

(١) كنماذج لتلك الهدايا راجع: 228 MI 14 ، سجل ١٥ ، ورقة ٣ ، وكذلك : Colombe, Marcel, Contribution à L'étude de L'odjak, in R.A./1943, p. 175.

(٢) تقرير من القبودان دريا محمد خسرو باشا إلى السلطان محمود الثانى حول إعطاء الأذن لحاجى سعيد (باش داى الجزائر) لتنظيم عمليات التجنيد فى إزمير عام ١٢٣١ هـ : وثائق تاريخ الجزائر العثمانى ، خ . هـ ١٦٨٧٢ / ١٢٣١ .

وعلاوة على نشاط الخان في إزمير كانت هناك طرق أخرى
 بعيدة عن مراقبة الباب العالي استعملتها الجزائر لجلب المتطوعين ،
 ومنها طريقة الجنود أنفسهم . إذ أن عددا كبيرا منهم كانوا بعد قضاء
 مدة طويلة في الجزائر يجمعون خلالها مبالغ من المال ، يعودون إلى
 أوطانهم لزيارة ذويهم وأقاربهم ، فيحدثونهم عن حياة الرخاء والترف التي
 يعيشونها في الجزائر ويشجعونهم على العودة معهم إلى الأيالة حيث
 يقدّمونهم إلى " مقاطعة جي " الذي يسجلهم في دفتر الجند ، ثم
 يتولون بأنفسهم تعليمهم قواعد النظام (١) .

كما كان هناك من يأتي منهم على متن سفن التجار والحجيج
 أو يرسلهم وكلاء الأيالة الموجودون في مختلف مدن الدولة العثمانية مثل
 استانبول والاسكندرية وتونس وغيرها . إلا أن عدد هؤلاء الجنود كان
 قليلا إذا قورن بالأعداد التي تصل منهم من إزمير . وكأمثلة على ذلك فقد
 ورد في بعض القوائم أن أربعة جنود قدموا عام ١٢٣١ هـ من الاسكندرية على
 متن سفينة تابعة لبعض التجار (٢) ، وفي ١٢ ربيع الأول ١٢٤٥ هـ وصل
 اثنا عشر جنديا رفقة حاجي محمود الذي قدم من مصر (٣) ، وفي ٢٥ رجب
 ١٢٣٢ هـ عادت سفينة الحجيج وعلى متنها جنديان (٤) ، وفي ٢٩ ذي القعدة

محمد بن عثمان خوجه

(١) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٢) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٥٥ .

(٣) نفس المصدر ، ورقة ٦٩ .

(٤) نفس المصدر ، نفس الورقة

قدم ستة جنود من تونس (١) .

ولم تكن الايالة تكفى بما كان يصلها من الجنود بهذه الطرق ، فكانت ترسل من حين لآخر وفودا خاصة إلى بعض المناطق في الدولة العثمانية لجمع المتطوعين ، فأرسلت في ٢٠ جمادى الأولى ١٢١٥ هـ / ٢١ سبتمبر ١٨٠٠ وفدا برئاسة ضابط برتبة " بلوك باشى " إلى جزيرة رودس ، وعاد في أوائل ربيع الأول من السنة التالية ومعه مائة وسبعة عشر (١١٧) جنديا ، كما أرسلت وفدا آخر عام ١٢١٥ هـ يتكون من اثنين وعشرين شخصا إلى إزمير ، وعاد في السنة التالية ومعه مائتان وتسعة وسبعون (٢٧٩) جنديا ، وفى ٢ رمضان ١٢٢٠ هـ / ٢٤ نوفمبر ١٨٠٥ م توجه وفدا آخر إلى جهة غير معلومة لنفس الغرض (٢) .

وفيما يتعلق بأصل هؤلاء الجند فكانوا — كما هو واضح — يأتون إلى الجزائر من مناطق عديدة شملت معظم أنحاء الدولة العثمانية ومختلف الأجناس المكونة لها وخارجها أحيانا . وفى أوروبا نجد " يبنى شهير " وفى غربى الأناضول نجد " آلا شهير " و " آيدى " و " إزمير " و " إزميت " ، وفى وسطه نجد " أسكى شهير " و " أنقره " و " كوهاتيه " و " قونيه " ، وفى شرقه نجد " سيواس " و " أماسيا " و " صامصون " و " قره حصار " و " قره باغ " و " ديار بكر " و " جبل الأكراد " . ومن جزر بحر إيجة نجد " يوزجه أطمه " (أوتنيدوس) و " مدلى " و " رودس " وفى جزر البحر المتوسط نجد " كريت " وكذلك " مالطة " ، وفى أفريقيا نجد مصر وطرابلس وتونس ، وبصفة عامة فقد

(١) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٦٩ .

(٢) Colombe ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

كان منهم الأرمن ووطى واليوناني ، ومنهم التركي والكردى والتاتار والفارسى والأوروبى وكذلك العربى (١) .

وكانت الولاية فى عهودها الأولى تختار من المتطوعين من تتوفر فيهم صفات الشجاعة والأمانة والاستقامة ، وبصفقاعة الخصال الحميدة التى يشترطها الاسلام ويتطلبها النظام الداخلى للأوجاق . أما فى الفترة المتأخرة فقد تخلت عن ذلك وأصبحت تجمع حتى المتشردين والمتسكعين فى المدن ، بل حتى اليهود واليونانيين المسيحيين الذين يقومون بتختين أنفسهم ليتظاهروا بالاسلام ويقبل تجنيدهم (٢) . وبلغ الخطر مداه عند ما أصبح الباب العالى نفسه يشجع تجنيد مثل هؤلاء الأشخاص وإرسالهم إلى الجزائر لابعادهم عن مواطنهم الأصلية لخطورتهم على الأمن العام . وهذا ما يمكن استنتاجه من تقرير رفع إلى السلطان سليم الثالث عام ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م طلب فيه منه الموافقة على إرسال ما يقرب من خمسين شخصا (تمردوا فى مدينة

(١) كان العثمانيون فى الجزائر يهتمون بإلحاق أسماء مواطنهم بأسمائهم الشخصية ، فيقال مثلا : " يوزجه آطه لى مصطفى خوجه " نسبة إلى جزيرة " يوزجه آطه " و " قره بغلى قائد إبراهيم " نسبة إلى مدينة " قره باغ " و " مالطز مصطفى رئيس " نسبة إلى جزيرة مالطة وهكذا . . . (راجع هذه الأسماء وغيرها فى : 228 MI 14 سجل ١٣ ، ورقة ٥٧ ، ٧٠ ، ٨٠) . ويمكن استخراج قائمة طويلة بأسماء تلك المدن والجزر ، وقد ذكر " مارسيل كولومب (فى دراسته السابقة ، ص ١٧٢ ، هامش ١٧) أكثر من ستين مدينة وبلدة . وقد عينت بعض تلك المدن وبعض المدن الأخرى المستخرجة من نفس السجلات على خريطة . أنظر ملحق رقم (٢) .

(٢) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ ، وراجع أيضا =

"درمنجلیبر" بجزیره رودس وألحقوا الأذى بأهلها) إلى الجزائر على متن سفينة تابعة للإيالة أتت إلى الجزيرة المذكورة لجمع المتطوعين • وكما ذكر التقرير أن تجنيد هؤلاء الأشخاص يعد وسيلة لإصلاح نفوسهم وتهذيبها لما سيقدمونه من أعمال جهادية في سبيل الدفاع عن الدولة العثمانية^(١) •

ولم يكن التجنيد خاضعا لنظام معين ، لا من حيث الزمن
الذى تنظم فيه عمليات التجنيد ولا من حيث عدد الأشخاص المطلوبين
تجنيدهم . إذ كان المتطوعون يصلون إلى الجزائر على موجات متقطعة ، فى
أوقات مختلفة وبأعداد متفاوتة تبعا لظروف الأيالة العسكرية وحالتها
الاقتصادية . وحسب الدراسة التى أعدها " مارسيل كولومب " فقد بلغ عدد
المتطوعين الذين وصلوا إلى الجزائر خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن
التاسع عشر الميلادى ثمانية آلاف وخمس مائة وثلاث و ثلاثون (٨٥ ٣٣) متطوعا .
وقد وصل منهم ٢٢٦٤ متطوعا خلال العقد الأول ، و ٤١١٥ متطوعا خلال
العقد الثانى ، و ٢١٥٤ متطوعا خلال العقد الثالث (٢) .

غير أن القوائم التي وردت في بعض سجلات مدينة الجزائر ومراسلات القنصل الفرنسي " دوفال " حول وصول المجنديين إلى الجزائر، تنتهي إلى نتيجة مختلفة نسبيا عما جاء في دراسة " مارسيل كولومب " • فقد

حمدان بن عثمان خوجة ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ •

(١) وثائق تاريخ الجزائر العثمانى خ . هـ ١٢١٩ / ٣٣٧٤ .

(٢) Colombe ٦ المصدر السابق، ص ١٨٠.

بلغ عدد المجندين الذين وصلوا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة فقط والممتدة بين عامي ١٢٢٩ - ١٢٤٦ هـ (١٨١٤ - ١٨٣٠ م) ستة آلاف وخمسمائة وسبعة (٦٥٠٧) من الجنود (١) . وينظرة متفحصة إلى الرسم البياني الملحق (٢) ، يتضح أن هذا العدد كان موزعا على مرحلتين ، وقد امتدت المرحلة الأولى بين عامي ١٢٢٩ - ١٢٣٦ هـ (١٨١٤ - ١٨٢٠ م) ووصل خلالها (٥٠٣٤) جنديا ، وذلك بمعدل ٦٢٩ جنديا في السنة . غير أن هذا الرقم لا يمثل كل الحقيقة ، فهو يرتفع في بعض السنوات إلى أكثر من الضعف مثلما حدث عام ١٢٣٣ هـ / ١٨١٦ - ١٨١٧ م ، وهو العام التالي للحملة البريطانية على مدينة الجزائر ، وكذلك عام ١٢٣٥ هـ / ١٨١٩ - ١٨٢٠ م ، وهو العام الذي بدأت فيه الدول الأوروبية تصعد من تهديداتها للآيالة من أجل إرغامها على تبني قرارات مؤتمر فيينا عام ١٨١٤ - ١٨١٥ م والمتعلقة بالقرصنة (٣) . كما ينخفض الرقم في سنوات أخرى إلى ما دون الثلث مثلما حدث عام ١٢٣٣ هـ / ١٨١٧ - ١٨١٨ م ، وهو العام الذي واكسب إصلاحات علي باشا والتي تمثلت أساسا في القضاء على سيطرة الجيش الانكشاري على السلطة والتخلص من عدد كبير من عناصره (٤) . أما المرحلة الثانية

(١) بمقارنة ماورد في مراسلات القنصل (C.C.C / Alger) مجلد ٤٥ ،

ورقة ٩٩ ، ٢٤٦ ، ٢٧٤ ، ٣١١ بما ورد في سجلات الجزائر (228

MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٥٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢) تبين

أن ما ذكرته المراسلات لم يرد في السجلات .

(٢) أنظر ملحق رقم (٣) .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع الفصل الخامس ، ص ٢١٩ .

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الثالث ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

فقد امتدت بين عامي ١٢٣٧ - ١٢٤٦ هـ (١٨٢١ - ١٨٣٠ م) ، ووصل خلالها ١٤٧٣ جندياً ، أي أقل من ربع العدد الاجمالي (الذي كان ٦٥٠٧) ، وذلك بمعدل ١٦٣ جندياً فقط في السنة . مما بين تدهور التجنيد والعجز العسكري الذي أصبحت الولاية تعاني منه نتيجة لذلك ففى أواخر العهد العثماني . وذلك ما عبر عنه حسين باشا فى رسالته إلى السلطان محمود الثانى فى جمادى الأولى ١٢٤٣ هـ / ديسمبر ١٨٢٧ م ، حيث أخبره بأن الولاية لم يهله المتطوعون منذ سنوات على الرغم من حاجتها الماسة إليهم ، والتمس منه إصدار الأمر بإرسال أعداد وفيرة منهم من إزميـر والمناطق الأخرى (١) .

ولقد وقع خلال العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادى حدثان كبيران كانا وراء تدهور التجنيد خلال هذه المرحلة ، تمثل أحدهما فى الحرب اليونانية العثمانية التى حولت البحر المتوسط إلى ساحة قتال دائم بين اليونانيين والعثمانيين . وقد انعكس هذا الوضع على الجزائر وعسر عليها اتصالاتها بالأقاليم العثمانية فى الشرق ، وبصفة خاصة مدينة إزمير التى كانت المصدر الرئيسى للمتطوعين . وهذا ما عبر عنه الباش داي الحاج حسين (بالمدينة المذكورة) فى إحدى رسائله إلى حسين باشا فى مدينة الجزائر عام ١٢٤١ هـ / ١٨٢٦ م حيث أخبره بأنه تجمع لديه فى الخان ما بين خمسين وستين جندياً ، وقد طلب من أصحاب السفن أن ينقلوهم إلى الجزائر

(١) Kuran, Ercument, La Lettre du dernier Dey d'Alger, in R.A/1952, p. 192.

فرفضوا جميعا خوفا من تعرض اليونانيين لسفنهم خلال رحلتها (١) . كما عبر عنه كذلك وكيل الايالة في تونس محمد بن أمين السكة في إحدى رسائله إلى نفس الباشا عام ١٢٤٣ هـ / ١٨٢٧ م حيث أخبره بتعرض القراصنة اليونانيين لسفينة بريطانية كانت متوجهة من الجزائر إلى إزمير ، ونهب البضائع التي وجدوها على متنها والتابعة لبعض التجار الجزائريين (٢) .

أما الحدث الثاني فقد تمثل في القضاء على الجيش الانكشاري من قبل السلطان محمود الثاني عام ١٢٤١ هـ / ١٨٢٦ م . وفي الواقع أن الإلغاء في حد ذاته لم يؤد إلى منع الايالة من مواصلة التجنيد ، لأن السلطان نفسه أمر في خطه الهمايوني على رسالة حسين باشا (المشار إليها) بالسماح للمتطوعين بالسفر إلى الجزائر (٣) . ومن ثم يمكن القول أن تدهور التجنيد كان إحدى النتائج غير المباشرة لذلك القرار ، لأن الأشخاص الذين كانت لهم الرغبة في الخدمة العسكرية بين سكان الأناضول ، أصبحوا لا يكلفون أنفسهم مشقة السفر إلى بلد بعيد مثل الجزائر لا يعرفون فيه مصيرهم بعد أن فتح لهم النظام الجديد الذي أحدثه السلطان محمود الثاني ، أبواب الخدمة العسكرية في مواطنهم الأصلية ، وبصفة خاصة في المدن الكبرى مثل استانبول وإزمير . وهذا ما عبر عنه الحاج حسين مرة ثانية في إحدى رسائله إلى حسين باشا عام ١٢٤٢ هـ / ١٨٢٦ م حيث أخبره

(١) راجع نص الرسالة في : مراسلات دايات الجزائر ، ورقة ٢٨ .

(٢) راجع نص الرسالة في : نفس المصدر ، ورقة ٣١ .

(٣) Kuran ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .

بأن تسجيل الجنود فى النظام الجديد وبناء الثكنات لهم يجريان على قدم وساق فى جميع أنحاء الأناضول والرومللى ، وأن إقبال الناس على النظام يزداد يوما بعد يوم (١) . وبخصوص تأثير ذلك على التجنيد بالنسبة للجزائر أضاف الحاج حسين فى رسالته أن صعوبات كثيرة أصبحت تواجهه ، وأن عدد المتطوعين قد قل بدرجة كبيرة لأن " جملة أهل الاسلام محبتهم الآن العسكر المحمدى " (٢) (أى النظام الجديد) .

ومع ازدياد مشاكل الدولة العثمانية الخارجية ، وتعاقد الأزمة بين الجزائر وفرنسا بين عامى ١٨٢٧ - ١٨٣٠ م ، تضاعفت العقبات أمام مباشرة عملية التجنيد فى الأناضول وأطراف الدولة للعثمانية الأخرى ، وأصبحت بالركود إلى أن توقفت نهائيا قبيل الحملة الفرنسية . وقد وصف الحاج حسين فى رسالة له إلى حسين باشا فى ٢٧ جمادى الثانية ١٢٤٣ هـ / ١٥ يناير ١٨٢٨ م ، ذلك الوضع بقوله أنه بذل كل ما فى وسعه من أجل جسم المتطوعين وإرسالهم إلى الايالة ، واستطاع أن يجمع بضع عشرات منهم ، ولما رفض أصحاب السفن الذين اتصل بهم نقلهم إلى الجزائر ، اضطر إلى إلغاء تسجيلهم وإطلاق سراحهم ، خصوصا وأنه لم يستطع تحمل مصاريفهم المتزايدة . وذكر له فى آخر الرسالة رغبته فى إنهاء وظيفته فى الخزان والعودة إلى الجزائر (٣)

(١) راجع نص الرسالة فى : مراسلات دايات الجزائر ، ورقة ٢٨ .

(٢) نفس الرسالة .

(٣) راجع نص الرسالة فى : مراسلات دايات الجزائر ، ورقة ٤٣ .

ووسط تلك الظروف انتهت وظيفة الباش داي في إزمير ووضع حد
نهائي لنشاط الخان^(١) . وكانت آخر دفعة من الجنود وصلت إلى الجزائر هي
التي كتب عنها الحاج أحمد باي * (حاكم المقاطعة الشرقية) إلى حسين
باشا في ٢٧ ذي القعدة ١٢٤٥ هـ / ٣٠ يونية ١٨٣٠ م ، حيث أخبره
بأن الحاج عمار وكيل الجزائر في تونس قد أرسل إليه يعلمه بوصول
ابن مصطفى رئيس ومعه تسعة وعشرون جنديا ، وأنه سيرسل إليهم البغال
لنقلهم من تونس إلى الجزائر^(٢) ، ويبدو أن هؤلاء الجنود قد جلبوا من مصر
لأن سجلات الجزائر تذكر أن المدعو باشا لي مصطفى رئيس قد سبق أن أرسل
تسعة عشر جنديا من هناك (أي من مصر) في رمضان ١٢٤٥ هـ / مارس
١٨٣٠ م^(٣) .

ثالثا : الراية الجزائرية وعلاقتها بالراية العثمانية

كانت الراية ولا تزال الرمز الأساسي الذي تستعمله الدول للتعبير
عن تمايزها وتباينها فيما بينها ، والدولة التي تستعمل راية معينة إنما تعبر

(١) أنظر قائمة جرد محتويات الخان : 14 MI 228 ، سجل ١٦ ، ورقة ١١ .

(٢) الجزائر ، المكتبة الوطنية ، مخطوط ١٦٤٢ ، مجموعة رسائل الحاج
أحمد باي ومحمد باي ، رسالة ٣ .

(٣) 14 MI 228 ، سجل ١٣ ، ورقة ٥٤ .

عن ذاتها المستقلة وشخصيتها المميزة • وقد عرفت الدولة الإسلامية الراية منذ تأسيس نواتها الأولى في المدينة (١) • وقد توارثت الدول الإسلامية المتلاحقة في المشرق والمغرب ، استعمال الرايات بعضها عن بعض • غير أن العثمانيين تفوقوا عن غيرهم من المسلمين في الاهتمام بذلك ، حتى أصبحت الرايات أو السنجاكات (مفرد ها سنجاق كما يعبر عنها عندهم) مظهرا بارزا من مظاهر الحضارة الإسلامية •

وقد استعمل الجزائريون طوال العهد العثماني رايات متعددة ، منها ما اشتركوا فيه مع العثمانيين بحكم انتمائهم للدولة العثمانية ، ومنها ما انفردوا به لاعتبارات خاصة بهم • وهذا ما عبر عنه الأسير الأمريكي " كاثكارت " في مذكراته في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي عندما ذكر أن الجزائريين " يرفعون يوم العيد العلم التركي على القصر ، والعلم الجزائري على التحصينات " (٢) • وأضاف في مكان آخر " أن القصر تغطيه شرفة بها سيجاج من القضبان المذهبة ، في وسطها أعمدة للعلم الجزائري وعلهم الباشا ، أما العلم الاسلامي فيرفع يوم الجمعة والأعياد " (٣) • وإذا كان " كاثكارت " قد صنف الرايات التي استعملها الجزائريون في العهد العثماني ، فإنه لم يصف أية واحدة منها •

(١) Djevad Bey Ahmed, Etat Militaire Ottoman, p. 180

(٢) كاثكارت ، جيمس ليندز ، المصدر السابق ، ص ٣٢ •

(٣) نفس المصدر ، ص ٩١ •

ولقد كان " العلم التركي " هو نفسه " العلم الاسلامى " ،
ويقصد به الراية الخضراء . وقد أطلقت عليها لانسنة " بروغتون
Brogton " (إبنه القنصل الأنجليزى " فرانكلى ") فى مذكراته
عام ١٨٠٩م ، إسم " راية الكعبة " وذكرت أنها كانت ترفع فوق دار الامارة
عند تعيين وال جديد ^(٢) ، وكذلك فوق المساجد أيام الجمعة
والاعتياد بدل الراية البيضاء التى كانت ترفع فى الايام الاخرى ^(٢)
وكانت الراية الخضراء إحدى الشعارات الرسمية للدولة العثمانية ، وذلك
منذ عهد السلطان مراد الأول (٧٦١-٧٩١هـ / ١٣٦٠ - ١٣٨٨ م) ^(٣) ،
وظل العثمانيون يرفعونها فوق الحصون حتى القرن التاسع عشر ^(٤) .

أما الراية الأخرى التى كان استعمالها ملحوظا فى الجزائر فهى
الراية الحمراء ، وكان يوجد منها أربعة أشكال ، اشترك الجزائريون فى إثنان
منها مع الباب العالى وبعض الايالات العثمانية الأخرى ، وانفردوا بالشكلين
الآخرين كعلامتين خاصتين بهم .

(١) Bardoux, J., Lavie d'un Consul, in R.A., 4, p. 284

(٢) Venture de Paradis ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

Emerit, Marcel, Memoire sur : وراجع أيضا :

Alger, A.I.E.O. 11/1953, p. 18

(٣) أحمد تيمور ، تاريخ العلم العثمانى ، ص ١٠ .

(٤) يستنتج ذلك من الراية الخضراء التى وجدها الفرنسيون مرفوعة

فوق حصن المورة عندما دخلوه عام ١٨٢٨م ، وقد غنموها وهى

الآن محفوظة فى متحف الجيش الفرنسى ببباريس ، خزانة رقم ٢٨ .

وقد تمثل الشكل الأول في الراية الحمراء العادية ، التي تذكر بعض المصادر أنها كانت الراية الرسمية للولاية^(١) ، وكانت هي نفسها التي ترفرف فوق حصن الأبراطور (قرب مدينة الجزائر) عندما استولى عليه الفرنسيون في ٤ يونية ١٨٣٠ م^(٢) . وما ينبغي ملاحظته هو أن هذه الراية كانت هي نفسها التي رفعتها سفن الأيالات المغربية الثلاث عام ١٧٩٨ م ، بحيث لا يمكن التمييز بينها^(٣) . بل هي الراية نفسها التي كانت سفن الأسطول العثماني ترفعها بينما كان يجري إعدادها في ميناء الاسكندرية عام ١٨٢٧ م للتوجه إلى نافرين^(٤) .

وتمثل الشكل الثاني في الراية الحمراء المزينة بسيف ذي الغفار والتي استعملها الجزائريون خلال القرن الثامن عشر الميلادي ، واستعملها الحاج أحمد باي قبيل استيلاء الفرنسيين على قسنطينة^(٥) . ويرجع استعمال هذه الراية في الدولة العثمانية إلى القرن السادس عشر الميلادي ، إذ تشير المصادر إلى أنها كانت إحدى الرايات التي رفعتها السفن العثمانية في معركة

(١) نور الدين عبد القادر ، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر ، ص ٨٧ .

(٢) Temimi Aodeljelil , le Bey lik de constantine , p. 76

(٣) Hugon, H. Les Emblemes des Beys de Tunis, p. 55.

(٤) Cattaoui, R. Le Regne de Mohamed Ali, TII, Doc 80

(٥) Temimi ، المصدر السابق ، ص ٧٦ .

ليبانتى عام ١٢٧٩هـ / ١٥٧١م (١) .

أما الشكلان الآخران للراية الحمراء فقد انفردت بهما الأيالة وتمثل أحدهما فى راية حمراء رسم فى زاويتها العلوية من جهة الصارى وباللون الأبيض ، رأس يحار . وكانت خاصة بالباشا . وتمثل الشكل الثانى فى راية رسم وسط لونها الأحمر - وباللون الأبيض كذلك - ذراع بحار مرفوع يحمل سيفاً وبجانبه جمجمة وكانت خاصة بالأسطول (٢) .

بالإضافة إلى الرايات المذكورة ، كان لتجار الجزائر - مثلهم مثل تجار المدن العثمانية الأخرى كاستانبول وإزمير - رايات خاصة بهم يمكن حصرها فى ثلاثة أشكال : الراية الأولى زرقاء رسم عليها ذراع بحار مرفوع يحمل سيفاً (٣) ، والثانية مقسمة أفقياً إلى خمسة أقسام مصبغة بثلاثة ألوان هى : الأزرق والأحمر والأخضر ، ومرتبعة كما يلى : أزرق أحمر ، أخضر ، ثم الأحمر والأزرق مرة ثانية . وقد اشترك الجزائريون فى هذه الراية مع التونسيين (٤) . أما الراية الثالثة فكانت خاصة بالسفن التجارية التابعة للحكومة وكانت مقسمة أفقياً

(١) Kurtoglu, Fevzi, Sançgımız, S 22

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٩ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٣٩ . وتوجد هذه الراية مرسومة فى " البوم "

محفوظ فى متحف البحرية التركية بإستانبول ، خزانة رقم ٩٨٦ ، وفى البوم آخر يرجع الى عام ١٢٢٥ . (ملك خاص) .

(٤) Kurtoglu ، المصدر السابق ، ص ٣٩ وراجع أيضاً :

Hugon ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

إلى ثلاثة أقسام مصبغة من أعلى إلى أسفل كما يلي : أبيض ، أخضر ، أحمر ،
ورسم في القسم الأسفل منها (أى الأحمر) سيفان متقاطعان (١) .

ويمكن إضافة رايتين أخريين إلى تلك الرايات المتعددة، إحداهما
ذات لون كرزى وكانت (مثل الراية الحمراء المزينة برأس بحار والمشار إليها)
خاصة بالبasha كذلك (٢) . ويبدو أن أحدى هاتين الرايتين هي التي
ذكر " كاثكارت " بأنها كانت تزين شرفة دار الامارة ونعتها بعبارة " علم
البasha " (٣) . أما الراية الأخرى فهي التي حملها الجزائريون في معركة
" أوستة والي " التي دارت بينهم وبين الغزاة الفرنسيين في ٢٧ ذى الحجة
١٢٤٥ هـ / ١٨ يونية ١٨٣٠ م . وكانت مقسمة أفقيا إلى أربعة أقسام ملونة من
أعلى إلى أسفل كالتالي : أحمر ، أخضر ، أبيض ، ثم أحمر مرة أخرة ، ورسم
بالأبيض وسط لونها الأخضر مستطيل ممتد إلى جهة الصاري على شكل سهم
وكتب داخله بالأبيض كذلك : " الله ولي التوفيق " (٤) .

(١) Kurtoglu ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٣٩ .

(٣) كاثكارت ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٤) غنم الفرنسيون تلك الراية من الجزائري عام ١٨٣٠ م ، وهي موجودة
الآن في متحف الجيش بباريس ، قلعة الرايات .

رابعاً : الاتصالات الدبلوماسية

كانت اتصالات الباب العالي بالجزائر تتم بإرسال الرسائل السقوية يطلق عليها اسم " فرمان " وذلك على غرار الايالات العثمانية الأخرى . ويمكن تصنيف تلك الفرمانات - بناءً على مصادرها - إلى نوعين : فرمانات همايونية يصدرها السلطان ، وأخرى عادية يصدرها كبار الوزراء وفي مقدمتهم الصدر الأعظم والقبودان باشا وأمين الترسانة . وكان أهم ما يميز فرمانات النوع الأول احتواؤها على توقيع السلطان الحاكم (أى الطغرى) المرسوم بخط جميل ومتشابه ، فى القسم العلوى من فرمان كدليل على علو مركز المرسل إليه . ومن أجل هذا كان يشار إليها فى سجلات مدينة الجزائر بعباراة " فرمان همايون " أو " فرمان عاليشان " (١) . كذلك كانت تتميز بعبارتها التى تأتى بصيغة الأمر والالزام ، كما أن إصدارها لم يكن يحدث سوى فى الحالات القصوى والمناسبات غير العادية ، كان يكون من أجل معالجة امر خطير أو لترسيم وال جديد . وكمؤيد لهذا النوع من الفرمانات تجد الإشارة إلى فرمان السدى أرسله السلطان محمود الثانى إلى على باشا فى أوائل محرم ١٢٢٨هـ / أوائل يناير ١٨١٣م لتسوية أحد الخلافات بين الايالة وفرنسا ، حيث يقول :

" إن الجزائر هى أحد أقاليم دولتى . . . وفرنسا هى أقدم صديق مخلص لبابى العالى ، لذلك فإنه من الواجب أن يعامل رعاياها

برفق . . . عليك (أى باشا الجزائر) أن توجه عنايتك واهتمامك لمنهم حدوث كل ما هو مخالف للمعاهدات ، وتقدم للفرنسيين جميع المساعدات وتوفر لهم الحماية ، واحرص على ألا يصدر منك أى سلوك مخالف لهذا الفرمان (١) .

وأما فرمانات النوع الثانى فكانت تأتى فى الدرجة الثانية من حيث الأهمية بعد الفرمانات الهمايونية . ومن أجل هذا لم يكن يشار إليها فى السجلات الادارية سوى بلفظ " قطعه " أو " مكتوب " أو " قائمه " (٢) . وأهم ما كانت تتميز به هو عباراتها التى تأتى بأسلوب أقرب إلى الرجاء والالتماس منه إلى أسلوب الأمر ، مما يدل على ضعف سلطة المرسل على المرسل إليه . وكنموذج لهذا النوع من الفرمانات تجدر الإشارة إلى الفرمان الذى أرسله القبودان باشا سيد على الجزائرى فى منتصف محرم ١٢٢٣هـ / ١٣ مارس ١٨٠٨م إلى أحمد باشا بخصوص تسوية خلاف وقع بين الایالة وفرنسا كذلك حيث يقول :

" إلى سعادة بكلكرى الجزائر حاليا ، الأجد الأكرم الأسعد ولى النعمة سيدى وأخى الباشا صاحب المقام العالى :

" إن إیالة الجزائر تحظى بفضل مجاهديها فى سبيل الاسلام باحترام وتقدير الباب العالى وباقى الدول . . . وأن الدولة الفرنسية التى تعد

(١) راجع نص الفرمان مترجما الى الفرنسية فى C.C./Alger

مجلد ٤١ ، ورقة ٥٩ ، وراجع كذلك فرمان سليم الثالث إلى مصطفى

باشا محرم ، ١٢١٥هـ فى : مراسلات دایات الجزائر ، ورقة ٦ - ٨ .

(٢) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٤٩ ، ٧٢ .

أقدم صديق للدولة العثمانية هي اليوم حليفة لها ، ومويدة للباب العالي
في جميع القضايا، لهذا يجب توفير الأمن والحماية للقائم بالأعمال الفرنسي
في الجزائر وجميع أعضاء بعثته . . . وتقديم المساعدة لهم لأداء مهامهم .

" إننا ندعوكم لتنفيذ هذه الأوامر بأمر صادر من السلطان . . .
وننصحكم ببذل كل جهدكم لتفوزوا برضائه . . . ونتمنى أن تعلنوا طاعتكم
لهذا الأمر بحماس " .

وأما توقيع القبودان باشا على فرمان فجاء بعبارة " صديقكم
المخلص سيد على الجزائري " (١) .

وكانت الدول الأوروبية تقدر تماما مدى فعالية كل من هذين النوعين
من فرمانات على باشاوات الجزائر ، خصوصا فيما يتعلق بتسوية خلافاتها مع
الآيالة . وهذا ما عبر عنه القنصل الفرنسي " دوبوا تانغيل " في إحدى رسائله
المؤرخة في ١٩ نوفمبر ١٨٠٩م إلى حكومته عندما رفضت الآيالة الاستجابة

(١) راجع نص فرمان مترجما إلى الفرنسية في : C.P/Turquie
مجلد ٢١٦ ، ورقة ١٧٥ . وراجع كذلك فرمان القبودان دريا محمد
خسرو باشا إلى حسين باشا ، صفر ١٢٤١ هـ في : مراسلات دايات
الجزائر ، ورقة ٢٥ - ٢٦ ، وفرمان أمين الترسانة محمد صادق
إلى نفس الباشا ، ربيع الثاني ١٢٤٤ هـ في : نفس المصدر ، ورقة
٦٠ - ٦١ .

لفرمان القبودان باشا بخصوص إطلاق سراح أحمد رعايا فرنسا من مدينة
 " راقوسا " كان الجزائريون قد احتجزوا سفينته بسبب عدم تجديد رخصة
 سفره لدى الباب العالي والتي تعود إلى عهد السلطان سليم الثالث (أى قبل
 ١٨٠٧م) ، حيث ذكر :

" أن رفض الایالة الامتثال لأمر القبودان باشا يؤيد المقولة
 التي كنت أنادي بها والمتمثلة في عدم جدوى الفرمانات العادية عندهم
 الجزائريين . إنني لم أوصى بفرمانات القبودان باشا ، وإنما بفرمانات السلطان
 نفسه . ذلك لأن الفرمانات الموشحة بالخط الشريف (أى الطغرا) هي
 الوحيدة التي تحدث ضغوطا على الجزائريين وتؤثر عليهم . إنني عندما عرضت
 فرمان القبودان دريا - على أحمد باشا - قوبلت بنفور شديد . وقد بلغت
 لامبالاة الباشا به أنه رد على بقوله : إن فرمان القبودان دريا لا يحتوى
 فقط على أوامر ملفقة ، بل هو فرمان مزور في حد ذاته ، وأضاف قوله (أى أحمد
 باشا) بأنه لا يجهل الأسلوب الذي يتم به الحصول على مثل تلك الفرمانات
 التي لا تكلف سوى بضعة قروش ليضع عليها خاتمه دون أن يكون هو نفسه
 (أى القبودان دريا) على علم بذلك " (١) .

وختم القنصل رسالته مخاطبا وزير خارجية بلاده قائلا : " إنني
 أطلب منكم أن ترسلوا أوامركم إلى سفيرنا في استانبول ليعمل على إصدار فرمان

(١) راجع نص الرسالة في : C.C.C/Alger ، مجلد ٣٩ ورقة

يحمل الخط الشريف . . . وهذا هو الأسلوب الوحيد الذي يجب أن نتبعه في تسوية خلافاتنا التي يتدخل فيها الباب العالي ، مع الايالة " (١) .

وفيما يتصل بإرسال فرمانات إلى الجزائر ، فإن القبودان دريبا كان يعد المسئول الأول عن ذلك ، ولم يكن يجوز لغيره من وزراء الباب العالي أن يكلف بهذا العمل . وقد حدث عام ١٨٢٣م أن تمكن السفير الفرنسي في استانبول من اقناع الصدر الأعظم على باشا باصدار فرمانات إلى الايالات المغربية الثلاث يطلب من ولايتها عدم التدخل في الخلاف الذي نشب بين فرنسا وإسبانيا . ولضمان وصول فرمانات - حسب اعتقاد السفير الفرنسي - طلب السفير المذكور من الصدر الأعظم أن يسلمها إليه ليتولى إرسالها بنفسه ، فرد عليه هذا الأخير بان القبودان باشا هو المسئول الوحيد عن العلاقات مع الايالات المغربية والمشرف على الاتصالات بينها وبين الباب العالي ، ولذلك فلا يحق لغيره أن يتولى إرسال فرمانات إليها (٢) .

وكان الرسل المكلفون بحمل فرمانات من استانبول إلى الجزائر غالبا ما يختارون من فئتين من حرس الباب العالي ، وذلك إما من الجاوشية (٣) (وهم جنود يختارون من الفرقة الانكشارية لتوكل إليهم مهمة نقل الأوامر إلى

(١) نفس الرسالة في : C.C.C/Alger ، مجلد ٣٩ ، ورقة ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٢) رسالة من السفير الفرنسي ، ٣ نوفمبر ١٨٢٣م ، في : C.P/Tur- quie ، مجلد ٢٣٧ ، ورقة ٤٧٢ .

(٣) 228 MI 14 ، مسجل ١٣ ، ورقة ٤٩ .

قادة الجيش خلال المعارك ، وإلى حكام المقاطعات زمن السلم ، وكسان
للصدر الأعظم والقبودان باشا عدد منهم) (١) ، أو من " القبوجية " (٢) (وهم
حرس خاص بالسلطان ويستخدمون كرسل في الحالات المستعجلة) (٣) .

وكان يحدث أحيانا أن تعترض علاقات الايالة بالباب العالى
قضايا صعبة لا يستطيع أحد هؤلاء الرسل أن يعالجها ، فيرسل الباب
العالى سفارات تضم عددا كبيرا من الموظفين والضباط على متن إحدى سفن
الأسطول الهمايوني إلى الجزائر . وذلك مثلما حدث عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م
بخصوص السفارة التى ترأسها سليم ثابت أفندى والمكونة من إثنين وثلاثين شخصا (٤) .

هذا فيما يتعلق باتصالات الباب العالى بالايالة ، أما فى حالة
العكس ، فإن الباشا فى الجزائر كان ملزما بتحرير تقارير مفصلة (. يطلق
عليها " عرض حال ") عن كل ما يحدث فى الايالة ويطراً على وضعها
السياسى أو العسكرى أو الاقتصادى أو الأمنى . وكانت تلك التقارير ترسل إلى

(١) D'ohsson, Mouradgea , Tableau général de l'Empire Ottoman, TIII , p. 396.

(٢) 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٧٢ .

(٣) Gibb, H. R. and Bowen, H., Islamic society and the West , Vol I, part I, pp. 83-87

(٤) تابع القنصل الفرنسى " دوسوا تانفيل " أحداث هذه السفارة منذ
قدومها إلى الجزائر حتى عودتها إلى استانبول ، وذكر تفاصيل دقيقة
حولها فى رسالته المؤرخة فى ٢١ أغسطس ١٨١٢ ، فى C.C.C/ Alger
، مجلد ٤٠ ، ورقة ٢٥٧ - ٢٥٩ .

الصدر الأعظم والقبودان باشا اللذين يقومان بإطلاع السلطان عليها (١) .

وكانت الاتصالات تتم في الحالات العادية بارسال مثل تلك التقارير المفصلة (عرض حال) أما في الحالات التي تستوجب محادثات ومشاورات مع وزراء الباب العالي وأحيانا مع السلطان نفسه ، فلن الباشا كان يضطر إلى إرسال سفارات إلى استانبول للقيام بذلك . ومن أهم سفارات الجزائر إلى الباب العالي في أواخر العهد العثماني كانت السفارة التي أرسلها عمر باشا في أواخر شوال ١٢٣١ هـ / أوائل سبتمبر ١٨١٦ م ، وترأسها قائد الميناء (على رئيس) لتحمل إلى السلطان محمود الثاني تقرير الباشا حول أحداث الحملة البريطانية على الجزائر في نفس السنة (٢) . ثم السفارة التي أرسلها حسين باشا في أواخر جمادى الأولى ١٢٣٦ هـ / أوائل مارس ١٨٢١ م وترأسها حسين قبودان ، استجابة لأمر السلطان بخصوص مناقشة قضية العوائد التي كانت الجزائر تطالب تونس وطرابلس بدفعها إليهما ، مما أدى إلى نشوب نزاع خطير بينها (أي الجزائر) وبين الايتين المذكورتين (أي تونس وطرابلس) (٣) .

(١) كما ذُكر لتلك التقارير راجع تقرير حسين باشا إلى الصدر الأعظم في جمادى الأولى ١٢٤٣ هـ / ديسمبر ١٨٢٧ م في : Kuran المصدر السابق ، ص ١٨٨ ، ١٩٥ ، وكذلك تقرير عمر باشا إلى القبودان دريا في ٥ رجب ١٢٣٠ هـ / ١٦ مايو ١٨١٦ م ، في د . عبد الجليل التيمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، ط ١ ، ص ٢٤٥ - ٢٤٧ ، وشكل ٣٢ .

(٢) رسالة من القنصل الفرنسي ، ٨ سبتمبر ١٨١٦ م ، في : C.C.C / Alger ، مجلد ٤٢ .

(٣) رسالة من نفس القنصل ، ٣ مارس ١٨٢١ م ، في : C.C.C/Alger مجلد ٤٥ ، ورقة ٢٩٥ .

خامسا : علاقات عامة أخرى

وعلاوة على العناصر السالفة الذكر يمكن اضافة عناصر أخرى لا تقل عنها أهمية فى موضوع العلاقات بين الجزائر والباب العالى ، ومن بينها الوكلاء الذين كانت الايالة تحتفظ بهم فى المدن العثمانية المهمة . وكان أهمهم جميعا وكيلها فى العاصمة استانبول الذى يطلق عليها " قيسو كتخداسى " أو " قيو كاهيه سى " (أى وكيل الباشا لدى الباب العالى) ، وذلك مثلها مثل جميع المقاطعات العثمانية الأخرى (١) . وكان والى الجزائر مثل بقية الولاة — هو الذى يتولى تعيين هذا الوكيل (٢) الذى كانت مهامه تتمثل فى مراقبة قضايا الايالة التى تطرح على مستوى الباب العالى وتقديم التوضيحات الممكنة بشأنها للوزراء والموظفين الذين يهمهم الأمر . ولهذا كان الباشا يحرص على إفادته بالمعلومات المتعلقة بالأوضاع فى الايالة . وعلى ضوء معلومات بعض المصادر يمكن فهم أن المراسلات كانت مستمرة بينه وبين الباشا ، وكان سليم ثابت أفندى (الذى سبق ذكره) آخر من تولى تلك الوظيفة (٣) .

(١) Mantran, Robert, inventaire des documents d'archives turcs de Dar Elbey , p. XXXVI

وراجع أيضا : Thornton, Th, Etat actuel de La Turquie, TI, pp. 401-402.

(٢) Pakalin ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٥٧٦ .

(٣) رسالة من الحاج خليل فى إزمير إلى حسين باشا ، ٢٢ شعبان ١٢٤٤هـ فى : مراسلات دايات الجزائر ، ورقة ٦٥ ، وراجع أيضا رسالة أخرى ، ٢٥ ذى الحجة ١٢٤٤هـ ، فى : نفس المصدر ، ورقة ٧٣ =

وفيما يتصل ببقية الوكلاء الموزعين على المدن الاقليمية في الدولة العثمانية ، فقد كانت مهامهم متشابهة مع مهام قناصل الدول الاوروبية . وتمثلت تلك المهام في إدارة مصالح الايالة التجارية وحمايتها والاشراف على الشئون المتعلقة بها في المدن التي يقيمون فيها . وعلى سبيل المثال فقد اشترك وكيل الايالة في مدينة (خانبة) بجزيرة " كريت " (والمدعى حسين) ، مع وكيلى تونس وطرابلس في توقيع رخصة سفر منحت لأحد البحارة (ويدعى مصطفى قبودان) حتى لا يتعرض له رؤساء البحر التابعين للايالات الثلاث في حالة تصادفه معهم في البحر المتوسط (١) . وفى ٣ رجب ١٢٤٢ هـ / ٣١ يناير ١٨٢٧م أرسل وكيل الايالة في نفس المدينة (وهو على خوجه) إلى حسين باشا يخبره بمحاصرة اليونانيين للمدينة المذكورة ويرجى إرسال مساعدات غذائية لسكانها لانقاذهم من خطر المجاعة (٢) .

وكان هؤلاء الوكلاء ملزمين بإرسال تقارير إلى الباشا في الجزائر يعرضون فيها القضايا المتعلقة بمهامهم والأخبار التي تصل إليهم حول الأحداث في الدولة العثمانية والتي كان الباشاوات يولونها اهتماما كبيرا . ويستطيع الباشا أن يطلع من خلال تلك التقارير على أخبار تاريخية مهمة مثل أخبار حرب اليونان وإصلاحات السلطان محمود الثاني والحرب الروسية العثمانية في العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي (٣) .

وكذلك : 228 MI 14 ، سجل ١٣ ، ورقة ٦١ ، ٧٢٢ ، وأيضا :

Kuran ، المصدر السابق ، ١٨٨ .

(١) أرشيف دار الباي ، صندوق ٢٢٣ ، ملف ٣٨٥ وثيقة ٣٦ / ٣٧ .

(٢) مراسلات دايات الجزائر ، ورقة ٢٩ .

(٣) راجع مراسلات هؤلاء الوكلاء في : مراسلات دايات الجزائر .

أما أهم المدن التي كان يوجد بها هؤلاء الوكلاء فهي :
 لإزميروخانية والاسكندرية والقاهرة وطرابلس الغرب وتونس والمورة وجزيرة رودس •
 ويستنتج من مراسلاتهم أن وكلاء الايالة في تونس والاسكندرية وإزمير، كانوا
 يشكلون خطا بريديا مهما يضمن لها إتصالاتها بأطراف الدولة العثمانية
 وبصفة خاصة استانبول • وكان دور هذا الخط يبرز أكثر خلال الأحداث
 الخطيرة التي تحتاج البحر المتوسط من حين لآخر وتؤثر على الملاحة فيه ،
 مثلما حدث خلال حرب اليونان •

ويتمثل العنصر المهم الآخر في " صرة الحرمين الشريفين " التي خصها
 الجزائريون كغيرهم من المسلمين في الدولة العثمانية ، بأوقاف كثيرة (١) •
 وكانت عوائد تلك الاوقاف تجمع كل سنة (من قبل وكلاء الاوقاف الموجودين في
 مختلف أنحاء الايالة ويتبعون " وكيل الحرمين " المقيم في مدينة الجزائر) (٢)
 وترسل إلى " شريف مكة " رفقة وفد خاص يعين لهذا الغرض ويرافق قافلة
 الحجيج التي تتوجه إلى الحجاز ، ويطلق على رئيسه " أمين الصرة " الذي
 غالبا ما يكون أحد وزراء الباشا مثل " بيت المالجي " (٣) • وكان يقوم مقام
 " صرة أميني " في استانبول (٤) ، و " أمير الحج في مصر " (٥) •

(١) Chaillou, L'ancien, L'Algerie en 1781, p. 31
 وكذلك : Devoulx, A, Notes his Toriques sur
 Les mosquées d'Alger, in R.A. 4/1859, pp 470-471

(٢) ناصر الدين سعيدوني ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ •

(٣) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ •

(٤) Pakalin ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٢٨٣ •

(٥) د • ليلي عبد اللطيف ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ - ١٣٥ ، ١٤٠ •

وكانت محتويات الصرة تقيد فى قائمة وتسلم الى " أمين الصرة " ليحملها معه ، وعليه أن يعيدها - عند رجوعه من الحجاز - إلى الباشا وعليها توقيع " شريف مكة " كدليل على استلامه لمحتوياتها كاملة غير منقوصة (١) .

وكانت الصرة فى حقيقتها أحد مظاهر التضامن الإسلامى فى العهد العثمانى ، وكان الجزائريون يعدونها واجبا لا يمكن التخلّى عنه حتى فى الظروف الصعبة ، مثلما حدث قبيل الهجوم الفرنسى على مدينة الجزائر عام ١٨٣٠م (٢) .

ويمكن فى هذا المجال إضافة عناصر أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها ، وتتعلق بالسلطان العثمانى الذى كان الجزائريون يعتبرون الولا له بمثابة القوة التى تشدهم سياسيا إلى العالم الإسلامى وتقوى انتماءهم إليه . وكان من أبرز تلك العناصر الدعاء له فى خطب الجمعة والأعياد . وكان إصرار أهل الجزائر على الاستمرار فى الدعاء للسلطان فى المساجد بعد سقوط مدينة الجزائر فى يدى الجيش الفرنسى ، هو الذى أدى بالجنرال " كلوزيل " إلى عزل بعض العلماء من مناصبهم فى المساجد والمحاكم ونفيهم إلى المشرق ، وكان من بينهم المفتى الحنفى سيدى محمد بن العنابى والمفتى الماليسى سيدى محمد بن الكبابلى اللذان لجأ إلى الاسكندرية (٣) .

(١) ناصر الدين سعيدونى ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٢) أحمد الشريف الزهار ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ ،

(٣) على رضا باشا ، مرآة الجزائر ، ص ٨٩ - ٩٠ . ولم يكن

الدعاء للسلطان العثمانى فى المساجد مقتصرا على مدينة الجزائر =

كما ظلت العملة الجزائرية كذلك تضرب باسم السلطان العثماني وقد لوحظ ذلك على عدد من النقود الفضية يرجع بعضها إلى عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥ هـ / ١٨٠٨ - ١٨٣٩) . وقد كتب على إحداها " سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان محمود خان عز نصره " وكتب على وجهها الثاني " ضرب في جزاير ١٢٣٨ " ، واكتفى على وجه قطعة أخرى صغيرة بعبارة " محمود خان عز نصره " وكتب على وجهها الثاني " ضرب في جزاير ١٢٢٧ " (١) .

والى جانب ذلك نجد مراسلات الباشاوات مع ملوك ووزراء الدول الأوروبية والتي كانت تتم كذلك باسم السلطان في أغلب الأحيان . وكان يراعى في كتابة الرسائل ترتيب دقيق بخصوص ذكر الأسماء ، حيث يأتي في البداية اسم الجلالة ثم اسم السلطان وبعده اسم المرسل وهو الباشا ، وفي النهاية اسم المرسل إليه . ويزين أعلى الرسالة بتوقيع الباشا الشبيه في شكله بتوقيع السلطان (٢) .

والمدن القريبة منها فقط ، بل كان يشمل حتى المسد ن البعيدة في الجنوب ، مثل " ورقلة " راجع د . مولاى بلحميسى ، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني ، ص ٨٤ .

(١) ناصر الدين سعيدوني ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) لوحظ ذلك على رسالة باللغة العثمانية من حسين باشا إلى ملك بريطانيا في ٢٥ شعبان ١٢٠٨ هـ / ٢٨ مارس ١٧٩٤ م ، فى : F.O. 95 ، مجلد ٣ / ١ ، ورقة ١٩٢ . كما لوحظ =

وهكذا فإنه على الرغم من الطابع الاستقلالى الذى تميزت
به علاقات الجزائر بالباب العالى ، فقد كانت هناك بعض العناصر
الأساسية التى حدثت من ذلك الاستقلال وجعلته يتحرك داخل إطار
الدولة العثمانية •

على رسالة أخرى باللغة العربية ويختلف توقيعها عن توقيع الرسالة
الأولى ، أرسلها حسن باشا إلى وزير خارجية فرنسا فى شـوال
١٢٣٢ هـ / يولية ١٨٢٠م ، فى : C.C.C/Alger ، مجلد ٤٦ ،
ورقة ٩٨ •

الفصل الخامس

العلاقات الخارجية ((السياسية والعسكرية)) بين الجزائر والباب العالي

- اولا : الجزائر والاحتلال الفرنسي لمصر ١٧٩٨ - ١٨٠١ م*
ثانيا : الباب العالي والجبهة الاوربية ضد الجزائر*
ثالثا : الباب العالي والنزاع الفرنسي الجزائري
١٨٢٧ - ١٨٣٠ م *

تناولت الدراسة فى كل ماسبق ما يمكن أن يطلق عليه اسم " العلاقات الداخلية " بين إيالة الجزائر والباب العالى • إلا أن ثمة جانبا مهما من العلاقات بين الجانبين من الضرورى الالتفات إليه ومعالجته ويقصد بذلك العلاقات العسكرية والسياسية التى يمكن أن يطلق عليها تجاوزا اسم " العلاقات الخارجية " • ولما كان الهدف الجوهرى من الدراسة هو التعرف على عناصر العلاقات بين الإيالة والباب العالى فقط ، فإن هذا الجانب من العلاقات الخارجية اقتصر على حيز أقل فى هذه الدراسة نظرا لتورط أطراف أخرى فيه غير الباب العالى والجزائر • وقد تناولت تلك العلاقات النقاط التالية :

أولا : الجزائر والاحتلال الفرنسى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٠١م

مهما تباينت الدوافع التى كانت وراء حملة نابليون على مصر (فى ١٧ محرم ١٢١٣ هـ / ٢ يولية ١٧٩٨م) ، واختلفت وجهات النظر حولها فلإنها كشفت فى جميع الحالات عن قرب انتهاء الدولة العثمانية كقوة عظمى وضعف دورها فى صنع العلاقات الدولية الذى شرع ينتقل إلى السدول الأوروبية • كما أثبتت الحملة عجز الدولة العثمانية عن حماية أراضيها من خطر التنافس الاستعمارى الذى أخذ يحتدم بين تلك الدول • وعلاوة على ذلك فلإن الحملة كانت بمثابة امتحان للباب العالى حول مدى متانته علاقاته بالإيالات المغربية وقدرته على إملأه إرادته على ولايتها • وإذا كان ذلك شأن الاحتلال الفرنسى لمصر بالنسبة للدولة العثمانية ، فقد كان بالنسبة للإيالات المغربية تهديدا مباشرا لاتصالاتها بالعاصمة العثمانية

ولحرية تنقل رعاياها نحو المشرق ، كما كان دليلا كافيا لاثبات المجال
الواسع الذى احتلته تلك الايالات على خريطة المخططات الاستعمارية
للدول الأوروبية ، ومن ثم تتضح أهمية تضامنها مع الباب العالى من أجل
تخليص مصر من الاحتلال الفرنسى .

وقد حكمت ثلاثة عوامل رئيسية دور الجزائر فى إطار التضامن
مع الباب العالى ، تمثل أول تلك العوامل فى علاقة الجزائر بالدولة
العثمانية نفسها باعتبارها (أى الجزائر) إحدى إيالاتها . وتمثل العامل
الثانى فى موقع الجزائر الجغرافى الذى جعلها قادرة على التحكم فى الحركة
البحرية بين شرق وغرب البحر المتوسط ، وبالتالى قدرتها على التأثير
فى الوجود الفرنسى فى مصر . أما العامل الثالث فقد تمثل فى العلاقات
التي كانت بين الجزائر وفرنسا ، إذ كانت الجزائر دائنة لفرنسا بمبالغ مالية
ضخمة ، علاوة على رفض الافراج عن بعض سفنها التجارية التى استولى عليها
القراصنة الفرنسيون ، وهما القضيتان اللتان طلب والى الجزائر مصطفى باشا
من الحكومة الفرنسية تسويتها مع الايالة قبل أن يتوجه نابليون بحملته الى
مصر ببضعة أيام فقط (١) . أما فرنسا فقد كانت لها مصالح واسعة على السواحل
الجزائرية كانت تعمل على المحافظة عليها لحماية شركاتها من الاضرار التى يمكن

(١) راجع رسالته الى الحكومة الفرنسية فى : Plantet ,
Eugene, Correspondance des deys d'Alger III,
pp. 476-478.

أن تلحق بها فى حالة تهديد تلك المصالح (١) .

وقد أدرك الباب العالى بعد تقويمه لتلك العوامل ، أهمية الدور الذى يمكن للجزائر أن تؤديه فى الحرب الدائرة بينه وبين فرنسا ، غير أن تقويمه للعامل الثالث منها كان غير مكتمل عندما اقتصر - فيما يبدو - على الجانب الثانى منه فقط والمتمثل فى المصالح الفرنسية فى الجزائر ، والتى رأى أن ضرب الجزائريين لها يعد حربا اقتصادية مؤثرة على فرنسا . وهذا ما جعل رؤية الباب العالى غير مطابقة لرؤية مصطفى باشا الذى كان اهتمامه منصبا على الجانب الأول المتمثل فى المصالح الجزائرية فى فرنسا والتى كان للتاجرين الجزائريين اليهوديين " بكرى " و " بوشناق " نصيب كبير فيها .

ومهما كان الأمر فقد أرسل الباب العالى إلى والى الجزائر فرمانا مؤرخا فى أواخر صفر ١٢١٣ هـ / منتصف أغسطس ١٢٩٨ م ، أخبره فيه بأن احتلال نابليون لمصر قد قوض قواعد السلم الذى كان قائما بين الدولتين العثمانية وفرنسا ، ومن أجل ذلك قرر السلطان أن يعلن الحرب عليها (٢) . وحتى يبعده عن مصيدة الدعاية الفرنسية المضللة ، نصحه بالالتزام باليقظة

(١) حول نشاط الشركات الفرنسية فى الجزائر راجع : د . محمد العربى الزبيرى ، التجارة الخارجية للشرق الجزائرى ، ص ١٩٣ — ٢٥٤ .

(٢) يوجد قسم من فرمان فى : İltir , A. Samih, Simali Afrika'da Türkler, Cild 2, S 74-75 ، وأما نصه الكامل فيوجد مترجما إلى الانجليزية فى : لندن ، دار المحفوظات البريطانية ، F.O. 78 ، مجلد ٢١ ، ورقة ٢٩٦-٢٩٨ .

وعدم تصديق الادعاءات التي تروج لها فرنسا والرامية إلى بث البلبلة والفوضى في الولايات العثمانية ، كما كشف له عن خطة فرنسا الاستعمارية الرامية إلى احتلال الجزائر أيضا (١) .

أما بالنسبة للأجراءات العسكرية التي رأى الباب العالي ضرورة قيام الولاية بها فقد تضمن فرمان الأمر بتعزيز الحصون وإعداد الجنود من أجل تقوية الدفاع عن الولاية ، وكذلك إرسال السفن الحربية إلى عرض البحر المتوسط لاعتراض السفن الفرنسية المتحركة بين مينائي " تولون " والاسكندرية (٢) ، وفي النهاية طلب الباب العالي من مصطفى باشا أن يرسل إليه تقريراً عن الولاية ويبين له فيه مدى استعدادها للحرب (٣) .

وقد وصل فرمان الباب العالي إلى الجزائر في ٢٩ جمادى الأولى / ١٠ أكتوبر من نفس السنة (٤) ، أي بعد شهرين من تاريخ كتابته ، إلا أنه لم يحدث أي تأثير على موقف مصطفى باشا إزاء فرنسا . والدليل على ذلك أنه حدث في أواسط جمادى الثانية / أواخر أكتوبر أن تمكنت سفينة

(١) نفس فرمان السابق .

(٢) نفس فرمان .

(٣) نفس فرمان .

(٤) باريس ، أرشيف وزارة الخارجية ، رسالة من القنصل الفرنسي في

الجزائر ، ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ ، في : C.C.C/ Alger

مجلد ٣٤ ، ورقة ٢٣٨ .

فرنسية من الفرار من قبضة سفن القرصنة البريطانية والتجأت إلى ميناء عنابة (شرقى الجزائر) ، فوضعها قائد الميناء تحت حراسة مشددة ومنع حتى نائب القنصل الفرنسى من الصعود إليها لعلهم (أى قائد الميناء) يتوتر العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية (١) . ولما أخبر القنصل الفرنسى (موليتدو) الباشا بالحادثة ، أرسل يأمر قائد الميناء بعدم التعرض للفرنسيين وإعطائهم حرية التنقل العادية فى عنابة . وفى نفس الوقت أرسل يخبر " موليتدو " بأن الايالة لن تعلن الحرب على بلاده ما لم تتعرض لها بسوء (٢) .

وبعد أن قرر الباب العالى إعلان الحرب على فرنسا وإرسال الجيش العثمانى إلى مصر لتخليصها بالقوة من سيطرة نابليون ، تخوفت فرنسا أن تحذو الجزائر (ومعها تونس وطرابلس) حذوه وتعلن الحرب هى الأخرى عليها . ومن ثم أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية فى ١٩ ديسمبر منشورا إلى القناصل الفرنسيين فى الايالات الثلاث دعيتهم فيه إلى إبلاغ ولايتها بأن إعلانهم للحرب على فرنسا إلى جانب الباب العالى سيجرهم حتما إلى التحالف مع بريطانيا وروسيا اللتين تسعيان للسيطرة على البحر المتوسط ، مما يقلص نفوذ الايالات المغربية ويحرمها من مصادر دخل غنية وفى مقدمتها القرصنة ،

(١) رسالة من القنصل الفرنسى ، ٢٨ أكتوبر ١٧٩٨ ، فى

C.C.C / Alger ، مجلد ٣٤ ، ورقة ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) نفس الرسالة .

وأن حيادهم سيؤدي إلى تحويل القسم الأكبر من تجارة البحر المتوسط إلى الموانئ المغربية ، لأن الحرب مع الدولة العثمانية ستقضى على نشاط اليونانيين التجاري وتحوله إلى رعايا الولايات الثلاث (١) .

ولقد جاء التحرك الفرنسي متزامنا مع تحرك الباب العالي الذي وصل مبعوثه إلى الجزائر في نفس اليوم الذي كتب فيه المنشور الفرنسي (أى ١٩ ديسمبر) (٢) . وفي فرمان الذي حملة المبعوث العثماني أمر الباب العالي والى الجزائر بإعلان الحرب على فرنسا والقبض على قنصلها وجميع رعاياها وسجنهم (٣) . وذكر فرمان أن الهجوم على مصر يعد اعتداء صارخا على الدولة العثمانية وانتهاكا لحقوق رعاياها المسلمين الذين أصبح عدد كبير منهم أسرى في أيدي الفرنسيين ، ولهذا فان الايالة ملزمة بالمشاركة في الحرب التي تخوضها الدولة العثمانية ومعها بريطانيا ضد فرنسا ، وذلك بإرسال سفنها الحربية إلى البحر المتوسط لمشاركة الأسطولين العثماني والبريطاني في البحث عن السفن الفرنسية واحتجازها

(١) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، C.P./Turquie ، مجلد ١٩٩ ورقة ٤٢ .

(٢) رسالة من وكيل إسبانيا في الجزائر إلى الحكومة الفرنسية ، ٣٠ ديسمبر ١٨٩٨ ، في : C.C.C/Alger ، مجلد ٣٤ ، ورقة ٣١٠ - ٣١١ .

(٣) راجع نص فرمان في : دوفول ، البير ، الرايس حميد و ترجمة د . محمد الخري ، الزيري ، ص ٣٢ - ٣٤ .

أو إحراقها (١) . ولكى يعبر السلطان سليم الثالث (١٢٠٣ - ١٢٢٢ هـ / ١٧٨٩ - ١٨٠٧ م) لمصطفى باشا عن ثقته به ويشجعه على التراجع عن موقفه " الموالي " لفرنسا أرسل إليه رموز الولاية ، مع أنه (أى مصطفى باشا) لم يكن قد قام بعد بإرسال الهدية إليه (٢) .

وعند مناقشة الفرسان فى الديوان طلب بعض الأعضاء وفى مقدمتهم الخرنجى و " يالى وكيل حرج " باتباع سياسية الحياد فى النزاع بين الدولة العثمانية وفرنسا ، إلا أن المبعوث العثمانى وجه إليهم اللوم وهدد بنقل خبرهم إلى السلطان باعتبارهم خونة . وعقب هذه الوقفة المتشددة من المبعوث العثمانى صدر قرار بقطع العلاقات مع فرنسا وإعلان الحرب عليها تنفيذاً لأمر الباب العالى (٣) . فقبض على القنصل " مولتيدو " والرعايا الفرنسيين فى مدينة الجزائر وأغلقت منازلهم ، كما أرسلت الأوامر إلى المدن الساحلية لاتخاذ نفس الاجراءات ضد الفرنسيين المقيمين فيها (٤) . وفى ٢٥ ديسمبر خرجت ست سفن من ميناء الجزائر للبحث عن السفن الفرنسية

(١) نفس الفرمان السابق ، فى : دوفول ، المصدر السابق ، ص ٣٢ - ٣٤ .

(٢) رسالة وكيل إسبانيا السابقة ، فى : C.C.C/Alger مجلد ٣٤ ، ورقة ٣١٠ - ٣١١ .

(٣) رسالة من شقيقة مستشار القنصل الفرنسى ، ٢٣ ديسمبر ١٧٩٨ ، فى : نفس المصدر ، ورقة ٣٩٥ .

(٤) رسالة وكيل إسبانيا السابقة ، فى : نفس المصدر ، ورقة ٣١٠ - ٣١١ .

مع أمر من الباشا بالقبض على جميع الفرنسيين حتى وإن وجدوا على متن سفن تابعة لدول أخرى غير فرنسا ، كما وجه مصطفى باشا رسائل إلى كل من والى تونس ووالى طرابلس وكذلك سلطان فاس طلب منهم فيها أن يتضامنوا مع الدولة العثمانية ضد فرنسا (١) .

ومع مطلع عام ١٧٩٩م انتشر خبر إعلان الجزائر للحرب على فرنسا في مدينة مرسيليا و" أثار ذعرا شديدا بين التجار ٠٠٠ وأصبح ممن المتعذر على السفن الخروج من الميناء (أى ميناء مرسيليا) خوفا من السفن الحربية الجزائرية التى أصبحت تغير على السواجل الفرنسية" (٢) . وفى شهر أبريل ١٧٩٩م اعترضت السفن الجزائرية سفينة فرنسية كانت قادمة من جزيرة " كورفو " (الواقعة غرب المورة) إلى ميناء " تولون " وعلى متنها عدد من الضباط والجنود مع عائلاتهم ، واقتيدت بمن عليها إلى تونس ومنها إلى الجزائر (٣) . وازدادت بعد ذلك الضغوط على فرنسا حتى قلت المواد فى موانئها الجنوبية وصعبت اتصالاتها بقواعدها العسكرية فى مالطة

(١) نفس رسالة وكيل إسبانيا السابقة ، فى C.C.C/Alger ،

مجلد ٣٤ ، ورقة ٣١٠ - ٣١١ .

(٢) رسالة من الوكيل التجارى لمدينة مرسيليا ، ٣١ يناير ١٧٩٩م ، فى

نفس المصدر ، ورقة ٣٠٩ - ٣١٩ .

(٣) رسالة من القنصل الفرنسى فى تونس ، ٣٠ أبريل ١٧٩٩م ، فى :

Plantet, Eugene, Correspondance des Beys de Tunis, TIII, doc 730, p. 387.

ومصر (١) . أما في الجزائر فإن الناس أصبحوا يتقربون باستمرار وصول أنباء انهزام الفرنسيين في مصر . ولما وصل في ١٥ رجب ١٢٢٤هـ / ١٣ ديسمبر ١٧٩٩م خبر محاصرة الجيش العثماني للجيش الفرنسي في القاهرة ، أمر مصطفى باشا باطلاق المدافع تعبيرا عن الابتهاج (٢) .

ولكن سرعان ما أصبحت الأمور مواتية لفرنسا لاصلاح علاقاتها مع الايالة عندما تأزمت علاقاتها (أى علاقات الايالة) مع الباب العالي بسبب رفض الباشا أمر السلطان بالافراج عن بعض السفن اليونانية المحجوزة في الجزائر (٣) . وفى ١٩ يولية ١٨٠٠ م ، تمكنت فرنسا من عقد " هدنة غير محدودة Armistice Illimité " مع الجزائر (٤) . وفى سبتمبر عقدت بين الجانبين معاهدة صلح أعادت الايالة بمقتضاها للشركات الفرنسية مراكزها التجارية وسمحت للرعايا الفرنسيين بممارسة نشاطاتهم العادية في الجزائر ، كما أوقفت جميع العطيات العسكرية ضد فرنسا وأعادت الاعتبار

(١) رسالة من القنصل الفرنسي الأسبق في الجزائر (فالير) ، مايو

١٧٩٩ في : C.C.C/Alger ، مجلد ٣٤ ، ورقة ٣٦٠

(٢) Féraud , Charles, Ephemaire d'un secretaire, in R.A. 18/1874, p. 306

(٣) تقرير الى نابليون ، يناير ، ١٨٠٠ ، فى : C.P/Turquie ، مجلد ٢٠١ ، ورقة ٢٧٧ .

(٤) راجع نص الهدنة في الصحيفة الرسمية للحكومة الفرنسية - Le Mo-niteur ، عدد ٣٤٤ ، ٣١ أغسطس ١٨٠٠ ، ص ١٣٨٢ .

لوكيلها في مدينة الجزائر^(١) .

وقد استاء الباب العالي للمعاهدة وأرسل في أواخرينايسر
١٨٠١م إلى والى الجزائر يهدده بمنع وصول المجندين إلى الايالة
واحتجاز سفنها في الموانئ العثمانية ما لم يقم بالغاء تلك المعاهدة
وأعلان الحرب على فرنسا^(٢) . فاستجاب مصطفى باشا لأمر الباب العالي
والغى المعاهدة المذكورة وطرد الوكيل الفرنسي " دوبا تانفيل " وجميع
رعايا بلاده من الجزائر^(٣) ، كما أطلق سراح مائتين وأربعة وستين أسيرا
بريطانيا وعددا من السفن التابعة لهم والتي احتجزها الجزائريون بين سنتي
١٧٩٧ - ١٨٠٠م^(٤) ، وفي نفس الوقت أرسل يخبر القبودان ياشا في
استانبول بتنفيذ أوامره^(٥) .

(١) Deheran, Henri, La Mission du Buboïs
Thainville, in R.H.C / 1926, P. 94-95.

(٢) راجع نص فرمان في : دونول ، البير ، المصدر السابق ، ص
٣٦ - ٤١ .

(٣) Berbrugger, A ndré, La Régence d'Alger, in R.A.
16/1872, p. 130.

(٤) راجع قائمة تلك السفن في : F.O. 3 ، مجلد ٩ ، ورقة
٥ .

(٥) لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الرابع ، ص ١٦٠ - ١٦٣ .

غير أن اجراءات مصطفى باشا ضد فرنسا كانت فى الواقع لإعلانا بقطع العلاقات السياسية معها أكثر منها لإعلانا بالحرب عليها ، أو كما وصفها وزير الخارجية الفرنسى بأنها كانت " حربا بدون عمليات عسكرية " (١) .

واستمرت العلاقات بين الجزائر وفرنسا على ذلك المستوى —من القطيعة حتى تم جلاء الجيش الفرنسى عن مصر والتوقيع على المشروع التمهيدى لمعاهدة الصلح بين فرنسا والباب العالى فى ٩ جمادى الثانية ١٢١٦ هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٠١م (٢) . وقد كتب التاجران " بكرى " و"وشناق" فى رسالة لهما إلى " بوبوا تانفيل " الذى كان مقيما فى مدينة " اليكانت " باسبانيا ، يقولان أن مصطفى باشا أبدى فرحا شديدا عندما سمع بعقد الصلح بين فرنسا والباب العالى ، وأنه طلب منهما أن يخبرا الحكومة الفرنسية برغبته فى عقد معاهدة صلح جديدة معها (٣) . وإذا كانت هذه الرسالة تعبر فى ظاهرها عن ميل مصطفى باشا نحو فرنسا ، فإنها تعبر فى باطنها —كما يبدو— عن مدى نفوذ التاجرین المذكورين عليه شخصا ودرجة تحكمهما فى القرارات التى كان يصدرها .

وقد استجابت فرنسا للدعوة ، ووقعت فى ٢٢ شعبان ١٢١٦ هـ / ٢٨ ديسمبر ١٨٠١م مع الجزائر معاهدة صلح احتوت على أربع عشرة مادة

(١) Berbrugger ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٢) Le Moniteur ، عدد ٢٦ ، ١٩ أكتوبر ١٨٠١ ، ص ٩٩ .

(٣) رسالة بدون تاريخ ، فى : C.C.C/Alger ، مجلد ٣٥ ، ورقة

أكدت جميعها المعاهدات السابقة بين الطرفين (١) .

وهكذا يمكن القول أن موقف الجزائر من الاحتلال الفرنسي لمصر كان متأرجحا بين " التأيد " للباب العالي تبعا لقوة الضغوط الممارسة منه على الوالى مصطفى باشا ، و " الحياد " بالنسبة لفرنسا تبعا لنشاط ديپلوماسيتها نحو الايالة .

ثانيا : الباب العالي والجبهة الأوروبية ضد الجزائر

كانت القرصنة ظاهرة عادية مارستها كل الدول البحرية تقريبا شرقا وغربا ضد بعضها البعض (٢) . ومع ممارسة كل الأطراف للقرصنة إلا أن وجهات نظرها قد اختلفت . فأوروبا مثلا كانت ترى فى الجزائر مركزا لمجموعة من النهابين وقطاع الطرق ولصوص البحر يجب تحطيمه . أما القراصنة الأوروبيون فكانوا فى نظرها محاربين فى سبيل الوطن والايمان وجنود الله والمسيح واجبهم محاربة المسلمين . وهذا ما جعل الدول الأوروبية تقوم

(١) راجع نص المعاهدة فى : C.C.C/Alger ، مجلد ٣٦ ، ورقة ٩ - ١٢ .

(٢) ألغيت القرصنة رسميا بين الدول فى مؤتمر باريس الذى جمع بريطانيا وفرنسا وروسيا والدولة العثمانية فى عام ١٨٥٦م ، راجع : Pakalın, M.Z., Osmanlı Sözlüğü , cild 2 , S 296.

Belhamissi, Moulay, Histoire de la Marine Algerienne, (٣) p. 16 - 17.

بحملاتها العسكرية المستمرة على الجزائر • وقد أدى فشل تلك الدول فى تحقيق أهدافها بشكل انفرادى إلى سعيها منذ عام ١٨١٥م، لتوحيد جهودها فى جبهة واحدة ضد الجزائر • وقد ولدت هذه الفكرة فى مؤتمر فيينا باقتراح من " السير سيدنى سميث " مؤسس " جمعية الفرسان المحررين للرقيق الأبيض فى أفريقيا " التى عقدت أول اجتماعاتها فى يناير من نفس السنة (١) • وقد اقترح رئيس الجمعية على المؤتمر فى فيينا طريقتين رآهما متكاملتين لاجبار الجزائر بصفة خاصة والايالات المغربية بصفة عامة ، على التخلّى عن القرصنة • تمثلت الطريقة الاولى فى تكوين قسوة بحرية مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغربية ومنع السفن الحربية من الخروج من موانئها ، وتمثلت الطريقة الثانية فى قيام سفراء تلك الدول فى استانبول بتحميل الباب العالى مسئولية أعمال الايالات المغربية فى حالة استمراره فى السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد فى أقاليم الدولة العثمانية (٢) •

وقد اعتبر الباب العالى تعرض مؤتمر فيينا لقضية الايالات المغربية تدخلا مباشرا فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية ، ورأى أن أى قرار بشأن تلك الايالات يعد من صلاحياته وحده • وتخوف السلطان محمود الثانى من تعرض الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا ، للايالات الثلاث

(١) Reynal, G.T., Histoire Philosophique , T I, p. 155, N 1.

(٢) نفس المصدر ، ص ١٣٤ - ١٣٥ •

فأمر بضرورة التشاور مع القبودان باشا وأعضاء الديوان الهمايوني حول إرسال مبعوث عثمانى إلى الجزائر وتونس وطرابلس لتنبيه ولايتها للأخطار المحدقة بهم نتيجة المؤامرات التي تحيكها دول أوروبا ضد أيالاتهم (١) .

وقد أرسل الباب العالي (فى نهاية ١٨١٥م أو مطلع ١٨١٦م) أحد مبعوثيه (وهو أحمد آغا) على متن سفينة همايونية إلى الايالات الثلاث (٢) . ولما كان الجزائريون قد علموا بالمخطط الأوروبى وأدركوا مدى حاجتهم إلى مساعدة الباب العالي ، فإنهم رحبوا بالمبعوث العثمانى وأظهروا الطلعة للأوامر التى حملها إليهم والمتمثلة فى احترام سفن الدول الأوربية التى لها علاقات مع الباب العالي ، كما لبوا طلبه بإطلاق سراح خمسين أسيرا يونانيا (٣) .

وإذا كان مشروع الجبهة الواحدة الذى اقترحه " سيدنى سميث " يبدو فى ظاهره أوروبيا ، فإنه كان فى حقيقته بريطانيا . ذلك أن حكومة لندن التى كانت قد قطعت ثمار الانتصار على فرنسا النابليونية ، لم ترض بأن تكون سيدة أوروبا فقط ، بل كانت تخطط لتكون سيدة على العالم بأسره .

(١) الجزائر ، مركز الدراسات التاريخية ، تقرير رئيس الكتاب المسى السلطان عام ١٢٣٠ هـ / ١٨١٥م فى : وثائق تاريخ الجزائر العثمانى ، خ . هـ ٤٨٨٢ / ١٢٣٠ .

(٢) Le Moniteur ، عدد ١٠٨ ، ٢٧ أبريل ١٨١٦ ، ص ٤٤٣ .

(٣) نفس المصدر .

ولهذا تحمست أكثر من غيرها للمشروع وأرسلت في أواسط جمادى الثانية ١٢٣١ هـ / أواسط مايو ١٨١٦ م أسطولها إلى الجزائر بقيادة "اللمسورديكسوت" الذى قدم إلى والى الجزائر عمر باشا (١٢٣٠ - ١٢٣٢ هـ / ١٨١٥ - ١٨١٧ م) عددا من القرارات زعم أنه تم الاتفاق بشأنها بين الدول الأوروبية والباب العالى وتمثلت تلك القرارات فى ضرورة التخلي عن القرصنة والتوقف عن استرقاق الأوروبيين وإطلاق سراح الأسرى الأوروبيين فى الجزائر وتسليمهم اليه (١) .

وقد ناقش أعضاء الديوان مطالب الأميرال الانجليزى وأبلغوه أن وضع الجزائر السياسى كإيالة تابعة للدولة العثمانية لا يسمع لهم بالبت فى تلك المطالب ما لم يتم التشاور مع الباب العالى (٢) ، ويعهد مفاوضات حادة مع قائد الأسطول البريطانى ، تم الاتفاق على أن تقوم الايالة بمشاورات مع الباب العالى وتبلغ جوابها الرسمى لبريطانيا خلال ستة أشهر ، وفى حالة عدم التوصل إلى اتفاق معه ، فإنها (أى الايالة) تقوم بإرسال مبعوث عنها إلى لندن للتفاوض حول إيجاد وتبسيط القواعد التى تحل بها المسألة (٣) .

(١) رسالة من القنصل الفرنسى ، ٢٢ مارس ١٨١٦ ، فى : C.C.C /

Alger ، مجلد ٤٢ ، ورقة ٢٨٣ - ٢٨٦ .

(٢) نفس الرسالة .

(٣) نفس الرسالة .

وفى مطلع رجب / نهاية مايو من نفس السنة ، أبحرت السفينة البريطانية التى يقودها الريان " دورداس Durdas " من الجزائر وعلى متنها السفارة التى أرسلها عمر باشا إلى استانبول للتفاوض مع الباب العالي^(١) . ومهما كان أمر تفاصيل المشاورات فى العاصمة العثمانية ، فإن أعضاء الديوان الهمايوني انقسموا - عند مناقشة قضية الايالات المغربية - إلى قسمين ، قسم اعتبر الاعتداء على أية أياالة من الايالات الثلاث اعتداءً على الدولة العثمانية ، وقسم ثان اعتبر الايالات المذكورة مستقلة عن الدولة العثمانية ولا دخل للباب العالي فى نزاعها مع الدول الأوروبية^(٢) . وأما السلطان فقد رأى أن الأمر سهل إذا تعلق بالبحث عن حل وسط بين الطرفين ويحقق لبريطانيا بعض المصالح ، أما اذا كان يتعلق بالهجوم على الايالات الثلاث للقضاء عليها فإن المشكلة تصبح أكثر صعوبة^(٣) .

ولم يدخر الباب العالي جهدا فى تنبيه الايالات المغربية للاخطار التى تحيط بها ، فأرسل مرة أخرى ينصح ولايتها بالالتزام بالليقظة والاستعداد لمواجهة أى هجوم عسكرى قد تقوم به إحدى الدول الأوروبية . وهذه المهمة هى التى قدم من أجلها المبعوث العثماني " حسين " إلى الجزائر فى

(١) رسالة من القنصل الفرنسى ، ٣٠ مايو ١٨١٦ ، فى : C.C.C /

Alger ، مجلد ٤٢ ، ورقة ٢٨٩ .

(٢) تقرير رئيس الكتاب إلى السلطان عام ١٢٣١هـ / ١٨١٦م ، فى : وثائق

تاريخ الجزائر العثمانى ، خ . هـ / ٢٥٣٢ / ١٢٣١ .

(٣) نفس التقرير .

نهاية شهر مايو ١٨١٦م^(١) . وحول مدى أخذ الايالة بنصائح الباب العالي ذكر عمر باشا في الرسالة التي بعث بها إلى السلطان في ٥ رجب ١٢٣١ هـ / أول يونية عام ١٨١٦م " أننا سوف نستعمل كل طاقاتنا واهتمامنا للدفاع عن هذا الشعب المسلم الذي هوتحت كفالتنا ، وأننا على استعداد للتضحية بأنفسنا دفاعا عن ذلك " (٢) .

وفي أواخر أغسطس ١٨١٦م اجتمع وزير الخارجية البريطاني " اللورد كاسلريه " بسفراء روسيا وبروسيا والنمسا وفرنسا في لندن ، وبحث معهم مشروع تكوين حلف عسكري لمدة سبع سنوات لمقاومة الايالات المغربية . غير أن فرنسا التي كانت تدرك أبعاد السياسة البريطانية ، رأت ضرورة دعوة الباب العالي للمشراكة في الحلف باعتبار أن الايالات المستهدفة جزء من الدولة العثمانية . وأمام إصرار فرنسا على أخذ اقتراحها بعين الاعتبار ، صعب على المؤتمر الوصول إلى قرار نهائي فعلق اجتماعه (٣) .

ولم يكن هدف بريطانيا من وراء عقد هذا المؤتمر لندن سوى كسب تأييد أوروبي لحملتها العسكرية التي كانت تعد لها وقررت إرسالها إلى الجزائر .

(١) د . عبد الجليل التميمي ، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، ص ٢٣٩ .

(٢) نفس المصدر ، وثيقة ٥ ، ص ٢٥١ .

(٣) تقرير حول المشروع الأوربي لمواجهة القرصنة المغربية في : أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ، M.D/Alger ، مجلد ١٥ ، ورقة ٣٠٣ - ٣٠٤ .

وهذا ما حدث في ٣ شوال ١٢٣١ هـ / ٢٧ أغسطس ١٨١٦م عندما عاد اللورد إيكسموث على رأس الأسطول البريطاني ، و برفقته " فون كابيلان " على رأس الأسطول الهولندي ، إلى مدينة الجزائر وقصفا ميناءها حيث كان أسطول الأيالة رابضا ، وأجبرا عمر باشا في النهاية على توقيع معاهدة استسلام التزم فيها بالتخلي عن إسترقاق الأوروبيين في الجزائر (١) .

وعلى الرغم من الضربة العنيفة التي تلقتها الأيالة ، فانها لم توقف نشاطها البحري سوى مدة ثلاثة أشهر ، وأرسلت في ٧ محرم ١٢٣٢ هـ / ٢٧ نوفمبر ١٨١٦م سفنها للتجول في البحر المتوسط (٢) . وعندما وصلت شكاوى الدول الأوروبية حول ذلك إلى الباب العالي ، أعلن رئيس الكتاب أن السلطان العثماني لن يتخذ أى إجراء يضر بالنظام الموجود في المغرب وأن السبب في ذلك ليس الدين الاسلامي فقط وإنما أيضا النظام السياسي الذي أقيمت عليه الدولة العثمانية (٣) . أما بخصوص إجبار الأيالات المغربية على التخلي عن القرصنة ، فقد أعلن أن ذلك يجب أن تكلف به أيدي أمينه (ويقصد الباب العالي نفسه) ونظرا للتكاليف المالية التي تتطلبها ذلك العمل فإن الباب العالي لا يستطيع القيام به (٤) . وفي أواخر محرم

(١) د . عبد الجليل التميمي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ - ٢٥٦ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٤٠ .

(٣) رسالة من السفير الفرنسي في استانبول ، ١٠ ديسمبر ١٨١٦م ، في : M.D./Afrique ، مجلد ٥ ، ورقة ٢٩٣-٢٩٤ .

(٤) نفس الرسالة .

١٢٣٢هـ / أوائل ديسمبر ١٨١٦م استدعى السلطان محمود الثاني كلا من الصدر الأعظم محمد أمين رؤوف باشا وشيخ الاسلام جلبى زادة زينى أفندى والقبودان دريا محمد خسرو باشا ، وطلب منهم المساهمة فى تحضير المعدات العسكرية التى قرر أن يرسلها إلى الايالة حتى يعيد بذلك بناء قواتها العسكرية^(١) . ومع مطلع عام ١٨١٧م تم إعداد ثلاث سفن حربية محملة بالعتاد الحربى والجنود^(٢) . وعندما رفض السفير البريطانى منح تلك السفن رخصة المرور (بحجة أن ذلك يعد تشجيعا مباشرا من الباب العالى للجزائر على الاستمرار فى سياستها تجاه الدول الأوروبية) ، قرر القبودان دريا إرسال السفن الثلاث تحت حماية العلم العثمانى^(٣) .

وعندما أدركت بريطانيا فشل جهودها السياسية والعسكرية قررت وضع قضية الايالات المغربية فى جدول أعمال مؤتمر " إيكس لاشابيل Aix-La-Chapelle " الذى عقدته الدول الأوروبية فى أواخر عام ١٨١٨م . ولما اختلف المؤتمر حول مشروع الحلف العسكرى الذى أحيطه حكومة لندن من جديد ، تقرر تفويض بريطانيا وفرنسا للقيام بمساع سلمية لدى الايالات المغربية الثلاث لاقتناعها بقرار المؤتمر الداعى إلى إلغاء

(١) رسالة من السفير الأنجليزى باستانبول ، ١٠ ديسمبر ١٨١٦م ، فى :

F.O. 78 ، مجلد ٨٦ ، ورقة ٤٩ .

(٢) رسالة من نفس السفير ، ٢٥ يناير ١٨١٧م ، فى :

F.O. 78

مجلد ٨٨ ، ورقة ١٣٨ - ١٤٠ .

(٣) نفس الرسالة .

القرصنة وإيطاليا استرقاق الأوروبيين ، كما تقرر تكليف سفراء الدول الخمس المشاركة في المؤتمر (وهي فرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا) في استانبول بالتفاوض مع الباب العالي لكسب تأييده لذلك القرار والبحث معه عن الوسيلة التي يمكن بها اقناع الايالات المغربية بالتخلي عن سياستها (١) .

وفي منتصف عام ١٨١٩م كان سفراء الدول الخمس قد تلقوا جميعا تعليمات حكوماتهم بإبلاغ الباب العالي بقرارات المؤتمر، إلا أن تباين وجهات نظر تلك الدول حول القضية انعكس على العمل الذي كلفت سفراءها بالقيام به في استانبول ، وظهر ذلك من خلال اختلاف السفراء الخمس حول طريقة تقديم قرارات المؤتمر لرئيس الكتاب . ففي الوقت الذي رأى سفيراً روسيا وبروسيا أن يتقدم إليه السفراء بطريقة جماعية مع استعمال التهديد واللمحة الشديدة في المحادثات ، فإن سفيراً النمسا وبريطانيا فضلا التقدم إليه بطريقة انفرادية مع استعمال الليونة والمسالمة في المحادثات ، بينما التزم سفير فرنسا المهمة (٢) . كما اختلف السفراء كذلك حول ما إذا كانت تلسك القرارات تقدم كتابيا إلى رئيس الكتاب كما رأى سفراء بريطانيا وبروسيا وروسيا ، أم شفويا كما رأى سفيراً النمسا وفرنسا . وفي النهاية أعطى لكل سفير حرية التصرف حسب رغبته (٣) .

(١) تقرير عن الايالات المغربية عام ١٨١٩م ، في : M.D./Afrique

مجلد ٥ ، ورقة ٤٣٧ - ٤٣٨ .

(٢) نفس التقرير .

(٣) نفس التقرير .

وقد تقدم السفراء الخمس إلى رئيس الكتاب وأظهروا له (في مذكراتهم المكتوبة والشفوية) الايالات المغربية في شكل شيع مخيف يهدد أمن واستقرار الدول الأوروبية ويعيق تجارتها في البحر المتوسط ، وذكروا له أن دولهم ستضطر إلى استعمال القوة ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها ، و دعوا في نفس الوقت الباب العالي إلى التدخل للتأثير على الايالات الثلاث وتبنيها إلى مغبة هجوم أوروبي عليها (١) . وكان رد رئيس الكتاب على السفراء جميعا بعبارات غاضبة دلت على عدم إعراف الباب العالي بقرارات مؤتمر " إيكس لاشابيل " واعتبار التحالف الأوربي ضد الايالات المغربية عدوانا مباشرا على الدولة العثمانية وتدخلا في شئونها الداخلية مما يتنافى وقواعد العلاقات الدولية خصوصا وأن بعض تلك الدول (وهى بريطانيا وفرنسا وبروسيا) كان لها معاهدات مع الايالات الثلاث تضمن بمقتضاها - كما ذكر رئيس الكتاب - سلامة ملاحتها في البحر المتوسط ، أما روسيا والنمسا فلن معاهداتهما مع الباب العالي هي التي كانت تضمن لهما ذلك ، وكان السلطان ملتزما بتعويضهما عن كل الخسائر التي قد تلحقهما بسبب تعرض الايالات المغربية لسفنهما التجارية (٢) .

(١) راجع مذكرات بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا في : F.O./78

مجلد ٩٢ ، ورقة ١٩٩-٢٠٧ ، ومذكرة فرنسا في : C.P./Tur- quie ، مجلد ٢٣٢ ، ورقة ٣٦ .

(٢) راجع رد رئيس الكتاب على سفراء بريطانيا وروسيا والنمسا في :

F.O. 78 ، مجلد ٩٢ ، ورقة ٢١٠-٢١١ ، ورد على السفير

الفرنسي في : M.D/Alger ، مجلد ١٠ ، ورقة ٣٣٠ ،

وكذلك في : M.D/Afrique ، مجلد ٥ ، ورقة ٤٣٨ .

وفى ذلك الوقت (سبتمبر ١٨١٩م) وصل إلى استانبول وفد جزائري برئاسة حاجي يوسف يحمل هدية وإلى الجزائر حسين باشا إلى السلطان محمود الثاني ، وأخبر حاجي يوسف الباب العالي بأن الأيالة تعيش فى سلام مع جميع الدول ، وما ادعاء الدول الأوربية سوى محاولة للاحاق الضرر بالأيالة وبث الفوضى فى الدولة العثمانية (١) . وقد اقتنع رئيس الكتاب بقول رئيس الوفد الجزائرى وبلغه لسفراء الدول الخمس كجواب رسمى من الباب العالي على مذكراتهم (٢) بعد جوابه السابق لهم . وفى نفس الوقت قرر الباب العالي إرسال الدعم العسكرى إلى الأيالة ، ووجه الأوامر إلى دار الترسانة بتحضير العتاد الحربية ، وإلى حكام الأقاليم فى الأناضول بالسماح لوكلاء الجزائر بتنظيم عمليات التجنيد . وفى أوائل صفر ١٢٣٥ هـ / أوائل نوفمبر ١٨١٩م أبحرت سفينة دانماركية من استانبول نحو الجزائر تحمل أجهزة عسكرية مختلفة خاصة ببناء السفن وتجهيزها (٣) ، كما أرسل الباب العالي سفينة حربية ذات إثنين وعشرين مدفعاء هدية للأيالة وعلى متنها عدد من الجنود (٤) .

(١) رسالة من السفير الانجليزى ، ٩ سبتمبر ١٨١٩ ، فى : F.O.78 ، مجلد ٩٢ ، ورقة ٢٣٧ .

(٢) نفس الرسالة .

(٣) رسالة من السفير الانجليزى ، ٩ نوفمبر ١٨١٩ ، فى : F.O. 78 . مجلد ٩٢ ، ورقة ٢٨٠ .

(٤) رسالة من نفس السفير ، أواخر نوفمبر ١٨١٩ ، فى نفس المصدر ، ورقة ٢٩٠ .

وهكذا يتضح أن الباب العالي اعتبر تحالف الدول الأوروبية ضد الجزائر تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية يحكم تبعية الجزائر لها . وإذا كان الباب العالي قد أدرك عجزه عن رد الاعتداء على الأيالة ، فإنه ظل يستعمل كل الوسائل التي تمكنها من الاعتماد على قوتها الذاتية للدفاع عن نفسها .

ثالثا : الباب العالي والنزاع الفرنسي الجزائري ١٨٢٧ - ١٨٣٠م

تعتبر قضية الديون (التي تورطت فيها فرنسا نتيجة الحبوب التي استوردتها من الجزائر عن طريق شركة التاجرين بكري وبوشناق لمواجهة الأزمة الغذائية التي تعرضت لها في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي)^(١) من أخطر القضايا التي أثرت في مجرى العلاقات بين فرنسا والجزائر في أواخر العهد العثماني . وقد ألح والي الجزائر أحمد باشا في عام ١٨٠٥م على القنصل الفرنسي " بهوا تانفيل " لكي تقوم حكومته بتسديد ديونها لشركة التاجرين المذكورين حتى تستطيع الشركة بدورها سداد ديونها لخزينة الأيالة^(٢) ، ولكن الديون ظلت قائمة . وعندما تولى حسين باشا الحكم

(١) لمزيد من التفاصيل حول تلك الديون راجع : د . أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، ص ٤١ وما بعدها .

(٢) رسالة من القنصل الفرنسي ، أواخر أكتوبر ١٨٠٥ ، في : C.C.C / Alger ، مجلد ٣٧ ، ورقة ٢٧١ .

عام ١٢٣٣ هـ / ١٨١٨ م جدد مطالبات أسلافه لفرنسا بسداد ديونها
للايالة^(١) . وعند ذلك وقعت في أبريل ١٨٢٧م حادثة المروحة الشهيرة
التي اتخذتها فرنسا ذريعة لإعلان الحرب على الجزائر .

ولكى تبدو فرنسا في موقف المعتدل تجاه الدولة العثمانية
والدول الأوروبية ، قدمت سفارتها باستانبول في أوائل أغسطس عام ١٨٢٧م ،
مذكرة للسباب العالي طلبت فيها منه التدخل لتأديب والى الجزائر وإلا فلن
ستستعمل القوة العسكرية لتحقيق ذلك بنفسها ، وأشارت المذكرة إلى محاصرة
الأسطول الفرنسى لمدينة الجزائر^(٢) . ورد رئيس الكتاب برتف أفندى على
السفير الفرنسى معلنا عدم شرعية عمل حكومته التي كان عليها أن تبلغ السباب
العالي شكواها ضد الجزائر قبل شروعها في أى عمل عسكري^(٣) (ويقصد
الحصار) . ونتيجة لمشاكل الدولة العثمانية في إخماد حرب المورة التي
استنفذت معظم جهودها المادية والمعنوية ، فلنها اكتفت بذلك الرد من
رئيس الكتاب ولم تأخذ المسألة الجزائرية بعين الاعتبار . ولزمت الصمت
حيالها^(٤) . بل تحول موقف الصمت إلى موقف اطمئنان تام عندما بعث والى

(١) رسالة حسين باشا الى وزير الخارجية الفرنسى ، أغسطس ١٨٢٤ ،

فى : Plantet, Eugene, Correspondance des Deys
d'Alger, TIII, P. 254-256.

(٢) كوران ، أرجمد ، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى للجزائر ،
تعريب د . عبد الجليل التميمي ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢٤ - ٢٥ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٢٤ - ٢٥ .

الجزائر حسين باشا برسالة إلى السلطان محمود الثاني في نوفمبر ١٨٢٧ م،
شرح له فيها حقيقة ما حدث مع القنصل الفرنسي " دوفال " الذي أهان
الاسلام والسلطان مما أدى به (أى بوالى الجزائر) إلى ضربه بمنشسته .
ثم تحدث حسين باشا عن ظروف الايالة فى ظل الحصار وضرورة تزويد
الباب العالي لها بالجنود، وكذلك عن المعارك التى خاضها الأسطول الجزائرى
من أجل فك الحصار الفرنسى ، والانتصارات التى حققها فى ذلك المجال (١) .

وقد وصل إطمئنان الباب العالي على الايالة إلى أبعد الحدود
عندما أرسل فى السنة التالية يستدعى أسطولها إلى البحر الأسود لمساعدة
الأسطول العثمانى فى الحرب ضد روسيا (٢) . وقد شجع ذلك الاطمئنان
الباب العالي على الاستمرار فى صمته إزاء المسألة الجزائرية حتى أوائل عام
١٢٤٥ هـ / أواخر ١٨٢٩ م ، على الرغم من الأحداث الخطيرة التى وقعت بين
فرنسا والايالة وضاعفت من حدة النزاع بينهما (٣) .

(١) Kuran, Ercument, La Lettre du dernier Dey d'Alger, (١)
in R.A/1952, pp. 189-195.

(٢) تونس ، المكتبة الوطنية ، فرمان القبودان دريا محمد خسرو إلى
حسين باشا ، ربيع الأول ١٢٤٤ هـ / سبتمبر ١٨٢٨ م " فى :
مخطوط رقم ٣٧ ، مراسلات دايات الجزائر ، ورقة ٥٨ - ٦٠ ، و فرمان
أمين الترسانة إلى حسين باشا ، ربيع الأول / أكتوبر من نفس السنة
فى : نفس المصدر ، ورقة ٦٠ - ٦١ .

(٣) د . أبو القاسم سعد الله ، المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .

وبعد عقد "معاهدة أدرنة" بين الدولة العثمانية وروسيا
 فى صفر ١٢٤٥ هـ / سبتمبر عام ١٨٢٩م ، خرج الباب العالى من دائـرة
 الصمت والاطمئنان ووجه جزءاً من اهتماماته نحو الجزائر . فأرسل مبعوثه
 الحاج خليل أفندى إلى الجزائر وكلفه بمحاولة تقريب وجهات النظر بين والى
 الجزائر والحكومة الفرنسية (١) .

وعندما وصل المبعوث العثمانى إلى الجزائر شرع فى أوائل
 ديسمبر من السنة المذكورة بالتعاون مع القنصل الأنجليزى فى مشاوراته مع
 حسين باشا وحاول إقناعه باتباع أسلوب أكثر ليونة فى التعامل مع الحكومة
 الفرنسية لحل النزاع بينهما ، ونبهه فى نفس الوقت إلى الخطر الذى يهدد
 الأيالة فى حالة حدوث هجوم فرنسى عليها (٢) . وقد رفض والى الجزائر تقديم
 أى تنازل لصالح الفرنسيين خصوصاً بعد أن اكتشف أسلوب الاغراءات المالية
 الذى لجأوا إليه لكسب وزرائه إلى جانبهم خلال المفاوضات التى دارت بين
 الجانبين والتى كان اهتمامهم فيها إطلاق سراح أسراهم فى الجزائر أكثر من
 تسوية النزاع نفسه (٣) . غير أن حسين باشا أبدى فى النهاية الموافقة على
 قيام المبعوث العثمانى بكتابة رسالة إلى قائد الحصار الفرنسى " دولا بروتونيير"
 يدعوه فيها للتفاوض بوساطته هو (أى المبعوث العثمانى) ومعه القنصل

(١) كوران ، أرجمند ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٢) رسالة من القنصل الأنجليزى ، ١٠ ديسمبر ١٨٢٩م ، فى : F.O. 3
 مجلد ٣٢ ، ورقة ٢٣ - ٢٥ .

(٣) نفس الرسالة .

الأنجليزى (١) .

وباشر الحاج خليل أفندى وساطته وكتب رسالته المؤرخة فى ١٠ ديسمبر ١٨٢٩م ، إلى قائد الحصار الفرنسى ، والتي بين له فيها طبيعة مهمته وذكر له الشروط التى عرضها عليه حسين باشا واعتبرها كقواعد أساسية للتفاوض ، وتمثلت فى عدم حصول فرنسا مرة أخرى على الامتيازات التجارية فى مدينة عنابة لتفادى أى نزاع حولها فى المستقبل ، وإمكان استفادتها من صيد المرجان ، إذا عرضت أكثر مما عرضته بقية الدول ، والتزام قنصلها بالقواعد الدولية فى التعامل مع الايالة مع الإبقاء على المعاهدات الموقعة بين الطرفين (٢) .

وعلى الرغم من التنازلات التى أبداهها حسين باشا والشروط المعتدلة التى عرضها لانتهاء النزاع بين الايالة وفرنسا بطريقة سلمية ، فإن الحكومة الفرنسية لم تشاطره الرأى . ويتضح ذلك فى رسالة قائد الحصار إلى المبعوث العثمانى حيث ذكر بصراحة أن التعليمات التى تلقاها من حكومته تمنعه من الاستجابة لآئى طلب يعرض عليه يهدف المصالحة مع الجزائر ما لم ينفذ حسين باشا الشروط التى قدمت إليه (٣) . وأمام تصلب الجانب

(١) رسالة القنصل الانجليزى السابقة فى : F.O. 3 ، مجلد ٣٢ ، ورقة ٣٣ - ٣٥ .

(٢) راجع نص الرسالة فى : M.D/Alger ، مجلد ١١ ، ورقة ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٣) راجع نص الرسالة فى نفس المصدر ، ورقة ٢٤٧ .

الفرنسي فشل المبعوث العثماني في مهمته واضطر إلى العودة إلى إزمير (١) .

وهكذا ففي الوقت الذي تحركت السديبلوماسية العثمانية لحمل النزاع سلميا ، واجهتها الديبلوماسية الفرنسية بتصلب شديد لتزيد النزاع تعقيدا وتمهد الطريق بذلك لفرنسا لتحقيق مشاريعها الاستعمارية في المغرب . وفي هذا الاطار قدمت السفارة الفرنسية في استانبول في مطلع شهر ديسمبر عام ١٨٣٠م ، مذكرة للباب العالي أشارت فيها إلى عدم جدوى الأنظمة القائمة في المغرب وضرورة إلغائها لعدم اعترافها با لسيادة العثمانية ، وإسناد مهمة إلغائها إلى والي مصر محمد علي باشا كحل وسط بين أن تقوم بهذه العملية الدول الأوروبية أو الباب العالي (٢) .

وإذا كان الباب العالي قد اعترف بتبعية الايالات المغربية لإسميا للدولة العثمانية (٣) ، فإنه رفض استعمال القوة ضدها لتأكيد السيادة العثمانية عليها ، ولم يوافق على تدخل محمد علي في المسألة الجزائرية ، واقترح بدل ذلك إرسال مبعوثين ، أحدهما عثماني والآخر فرنسي ، إلى الجزائر ليقوما بالتعاون فيما بينهما بتقريب وجهات النظر بين الايالة وفرنسا

(١) رسالة من السفير الفرنسي ، ١٠ مايو ١٨٣٠ ، في : C.P/Turquie

مجلد ٢٥٩ ، ورقة ١٢٧ .

(٢) راجع نص المذكرة في : C.P/Turquie . مجلد ٢٥٥ ، ورقة

٤٢٣ — ٤٢٦ .

(٣) رسالة من السفير الفرنسي ، ٧ ديسمبر ١٨٢٩ ، في نفس المصدر

ورقة ٤٣٥ .

ومعالجة الأزمة سلمياً (١) . غير أن السفير الفرنسي رفض هذا الاقتراح وأصر على إلغاء النظام القائم في الولايات المغربية وهدد بأن الملك الفرنسي سيتولى إرسال حملة عسكرية ضد الجزائر - سواء بمفرده أو بالتعاون مع دولة أخرى لتنفيذ ما يراه صالحاً للقوى المسيحية ولضمان كرامتها (٢) .

وفي مقابلة مع مترجم السفارة الفرنسية في أوائل ديسمبر ١٨٣٠ م ، أعاد رئيس الكتاب اقتراحه بشأن الوساطة وذكر أن اختيار الباب العالي قد وقم على طاهر باشا (لكونه جزائرياً وعالماً بشؤون الولايات المغربية) (٣) لمرافقة المبعوث الذي ستعيينه السفارة الفرنسية إلى الجزائر للتوسط بين حسين باشا والحكومة الفرنسية (٤) . وعندما اتهم مترجم السفارة الفرنسية الباب العالي بعرقلة مشروع بلاده ، رد عليه رئيس الكتاب بقوله : " كن مطمئناً ! إن هدفنا واحد ولا اختلاف بيننا سوى في الوسائل التي يريد كل منكما استعمالها ، وسيبدأ الباب العالي بالجزائريين " (٥) ، (ويقصد بذلك - فيما يبدو - التخلص من وإلى الجزائر حسين باشا) .

(١) نفس رسالة السفير الفرنسي السابقة ، في : C.P/Turquie

مجلد ٢٥٥ ، ورقة ٤٣٥ .

(٢) نفس الرسالة .

(٣) لمزيد من التفاصيل حول حياة طاهر باشا ، راجع الفصل الثالث ،

ص ١٤٦ .

(٤) رسالتين من السفير الفرنسي ، ٩ ديسمبر ١٨٢٩ ، في : C.P./Tur-

quie ، مجلد ٢٥٥ ، ورقة ٤٣٨ - ٤٤٠ .

(٥) نفس الرسالة .

وفى شعبان ١٢٤٥ هـ / فبراير ١٨٣٠ م ، انسحب برتف أفندى من رئاسة الكتاب وخلفه حميد باي^(١) الذى ما أن تولى منصبه حتى أرسل إليه السفير البريطانى مذكرة من حكومته تفيد أن فرنسا قد أبلغت بريطانيا رسميا فى ٢٢ يناير ١٨٣٠ م باتفاقها مع والى مصر (محمد على) ليقوم بإرسال حملة عسكرية للاستيلاء على الايالات المغربية الثلاث ويحكمها بإسم السلطان مع التزامه (أى محمد على) بإرسال الجزية الى الباب العالى ومنع أهلها من مما رسة القرصنة فى موانئها وتعويدهم على الحياة وفقا للأنظمة السائدة فى أوروبا^(٢) . ونصحت حكومة لندن الباب العالى بالإسراع فى مباشرة مشروع الوساطة الذى اتفق بشأنه مع السفير الفرنسى^(٣) ، وذلك بإيفاد طاهر باشا إلى الاسكندرية دون انتظار تعيين المبعوث الفرنسى ، لينبئه محمد على إلى وقف تدخله فى النزاع بين فرنسا والجزائر ، ثم يواصل طريقه

(١) كوران ، أرجمند ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٢) راجع نص المذكرة فى : F.O. 78 ، مجلد ١٨٩ ، ورقة ١٤٦ - ١٥٠ .

(٣) من خلال المقابلة التى أجراها مترجم السفارة الانجليزية مع رئيس الكتاب فى أوائل يناير عام ١٨٣٠ م ، تبين أن السفير الفرنسى " كيليمينو " قد وافق فعلا على مشروع الوساطة الذى اقترحه الباب العالى ، كما وافق على قيام السفارة الفرنسية بتعيين مبعوث عنها لمرافقة طاهر باشا إلى الجزائر ، مما جعل الباب العالى يستدعى هذا الأخير من مدينة " شمو " إلى استانبول . راجع : رسالة من السفير الانجليزى ، ١٢ يناير ١٨٣٠ م ، فى : F.O. 78 ، مجلد ١٨٩ ، ورقة ١٤٢ - ١٤٥ .

من هناك إلى الجزائر لينصح حسين باشا بإبداء ليونة أكثر تجاه فرنسا التى سيتولى الباب العالى تسوية نزاع الايالة معها . ولم تستبعد حكومة لندن فى مذكرتها ، حضور مبعوث فرنسى إلى الجزائر عندما يصل طاهر باشا إليها (١) .

وقد قدمت المذكرة البريطانية للسلطان محمود الثانى مساء اليوم الثالث من رمضان ١٢٤٥ هـ / ٢٦ فبراير ١٨٣٠ م ، وبعد الاطلاع عليها وافق على سفر طاهر باشا (٢) . وعندما تأكد رئيس الكتاب حميد باى من عدم وجود الرغبة لدى السفير الفرنسى فى تعيين مبعوث عنه ليرافق مبعوث الباب العالى إلى الجزائر ، طلب منه رسالة إلى قائد الحصار الفرنسى يحملها طاهر باشا معه ليسمح له بدخول مدينة الجزائر ، وهو الطلب الذى تلقى رئيس الكتاب الموافقة عليه من السفير الفرنسى يوم السادس من مارس (٣) .

وفى الوقت الذى كان الباب العالى لا يزال يعد لسفر طاهر باشا اتضح فشل المشروع الفرنسى المصرى ، خصوصا بعد أن أعلن محمد على بأن حملته على الايالات المغربية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت تحمل صبغة إسلامية، وهى الصبغة التى لا يمكن الحصول عليها بالاتفاق مع الفرنسيين

(١) نفس المذكرة البريطانية فى : F.O. 78 ، مجلد ١٨٩ ، ورقة ١٤٦ - ١٥٠ .

(٢) رسالة من السفير الأنجليزى ، ٢٧ فبراير ١٨٣٠ فى : نفس المصدر ، ورقة ١٦٩ .

(٣) كوران ، أرجمند ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

والتعاون الصريح معهم^(١) . ولما تأكدت فرنسا من فشل المشروع أرسلت تبليغ الباب العالي قرارها بإرسال حملة عسكرية ضد الجزائر ، إلا أنها تأمل كثيرا أن ينجح مبعوثه (طاهر باشا) فى مهمته ، وأنها ستسكت عن القضية الى أن ترد رسالة منه حول المهمة التى يكون قد قام بها فى الجزائر^(٢) .

وتمشيا مع تطور الأحداث وباتفاق مع السفير الفرنسى ، قرر الباب العالي أن يتوجه طاهر باشا إلى الجزائر مباشرة دون أن يمرر بالأسكندرية ، كما قرر أن يبعث إلى محمد على باشا ليقطع كل علاقة لـه بالمسألة الجزائرية^(٣) ، وفى ٢٢ شوال / ١٦ أبريل أبحرت السفينة العثمانية " نسيم الظفر " وعلى متنها طاهر باشا مع كاتبه ومترجمه ، نحو الجزائر^(٤) .

ولم تكن فرنسا ترغب بتاتا فى نجاح الوساطة التى تبناها الباب السعالى ، لأنها كانت تريد فى المقام الاول الاستيلاء على مدينة الجزائر

(١) Sabri, Mohamed, L'Empire Egyptien, P. 176.

(٢) كوران ، أرجمند ، المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٣) مذكرة الرئيس أفندى إلى السفارة الانجليزية ، ٢١ مارس ١٨٣٠ ، فى :

F.O. 78 ، مجلد ١٨٩ ، ورقة ١٨٨ - ١٨٩ . وللاطلاع على

نص الرسالة التى بعث بها الباب العالي إلى محمد على ، أنظر

أحمد لطفى ، تاريخ لطفى ، ج ٢ ، ص ٢٨٤ - ٢٨٧ .

(٤) كوران ، أرجمند ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

وخزينة قصبتها التي تحتوى على عشرات الاطنان من الذهب وأضعافها من الفضة وأشياء ثمينة أخرى ، علاوة على مواد التموين التي تتركبها مخازنها (١) . والدليل على ذلك أن الملك الفرنسى شارل العاشر أمر بعد أربعة أيام فقط من مغادرة طاهر باشا لاستانبول ، (أى فى ٢٠ أبريل) باصدار مرسوم تعيين "الكونت دوبورمون " قائدا للحملة (٢) . مما أنبأ مقدما بعدم جدوى المهمة التي أرسل من أجلها طاهر باشا وفشله المسبق فى أدائها .

ومهما كان من أمر فقد غادر طاهر باشا استانبول ومعه رسالة من السفير الفرنسى إلى قائد الحصار ، ورسالة أخرى من السفير الأنجليزى إلى قائد الأسطول البريطانى لضمان عدم التعرض له خلال رحلته والسماح له بالتوجه إلى الجزائر (٣) . أما السلطان فقد سلمه رسالة تضمنت التعليمات التي حددت مهمته (٤) ، كما أرسل معه فرمانا إلى حسين باشا وأعضاء ديوانه وضع لهم فيه مهمة مبعوثه ودعاهم إلى مساعدته على حل النزاع سلميا وبطريقة ترضيهم وترضى الحكومة الفرنسية على أساس أن الجزائر تعد إحدى مقاطعات

(١) لمزيد من التفاصيل حول خزينة الجزائر ، انظر : Hamdani ,

Amar, Lavérité sur L'Expédition d'Alger, PP. 220-258

(٢) Le Moniteur ، عدد ١١٠ ، ٢٠ أبريل ١٨٣٠ .

(٣) رسالة من السفير الانجليزى ، أبريل ١٨٣٠ ، فى : F.O. 78.

مجلد ١٨٩ ، ورقة ١٩٧ .

(٤) كوران ، أرجمند ، المصدر السابق ، ص ٣٤ - ٣٥ .

الدولة العثمانية ، وأن فرنسا أحد أقدم أصدقائها (١) .

ووصلت " نسيم الظفر " إلى ميناء حلق الوادى بتونس يوم ١٧ ذى القعدة ١٢٤٥ هـ / ١٠ مايو ١٨٣٠ م . ولكى يكون طاهر باشا بمنأى عن العوائق التى كان من المحتمل أن يضعها قائد الحصار الفرنسى فى طريقه ، رأى أن ينزل من سفينته ويواصل رحلته برا إلى الجزائر . لكن والى تونس حسين باى رفض بتحريض من القنصل الفرنسى ، السماح لـه بذلك (٢) . وربما كان طاهر باشا ينوى " النزول إلى البر ليتوجه إلى الجزائر لخلق الباشا وبزواله نزول النازلة فى رأيه " (٣) . ولذلك اضطر طاهر باشا إلى مغادرة تونس ومواصلة طريقه إلى الجزائر عن طريق البحر . وبينما كان كذلك التقى صدفة بالحملة الفرنسية (التى كانت قد أبحرت من ميناء " تولون " العسكرى فى ٢٥ مايو) متوجهاً إلى الجزائر . وبعد اجتماع قصير بقائد ها

(١) راجع نص فرمان فى : İltar, A. Samih, Şimali

Afrika'da Türkler, Cild 2, S 106-107.

(٢) أحمد بن أبى الضيف ، أتحاف أهل الزمان ، ج ٣ ، ص ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢١٥ .

(٣) نفس المصدر ، ص ٢١٣ . ويمكن اعتبار قول الرئيس أفندى لمترجم

السفارة الفرنسية " كن مطمئناً . . . وسيبدأ الباب العالمى بالجزائريين " الذى سبق ذكره (ص ٢٢٩) دليلاً آخر على أن طاهر باشا كان يحمل تعليمات سرية حول عزل حسين باشا من منصبه وتولية الحكم مكانه فى الجزائر .

" دوبرمون " قطع المبعوث العثماني رحلته وتوجه إلى " تولون " من أجل الاتصال بالحكومة الفرنسية في باريس . أما الحملة فقد واصلت طريقها نحو هدفها المحدد (١) .

وكان أول ما قام به طاهر باشا في ٥ ذي الحجة ١٢٤٥هـ / ٢٧ مايو ١٨٣٠م ، كتابة رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي " بولينياك " في باريس ، بين له فيها أنه مبعوث من قبل الباب العالي للتوسط بين فرنسا والجزائر ، وأنه قدم إلى " تولون " بعد رفض السماح له بالتوجه إلى الجزائر (٢) . ثم ذكر له أن إحلال السلم بين الجانبين سيعود بالنفع عليهما ، كما أن استجابة فرنسا لدواعي السلم لن ينقص من سمعتها وإنما يزيد منها ، لأنها ستضع قواعد إنسانية جديدة تكون صالحة في الحاضر والمستقبل ، ودعاه في النهاية إلى إيقاف الحرب وعدم السماح لها بالوصول إلى أبعد مما هي عليه (٣) .

وبعد ذلك بأربعة أيام أرسل وزير الخارجية الفرنسي إلى محافظ " تولون " ليستفسر من طاهر باشا عما إذا كان يحمل الصلاحيات الكاملة للتفاوض باسم الباب العالي مع الحكومة الفرنسية حول المسألة الجزائرية (٤) . وفي الرسالة التي رد بها المبعوث العثماني على ذلك في ذي الحجة

(١) Hamdani ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٢) راجع نص الرسالة في : M.D./Alger ، مجلد ٥ ، ورقة ٣١٢ - ٣١٤ .

(٣) نفس الرسالة .

(٤) راجع نص الرسالة في : نفس المصدر ، ورقة ٣٢٠ .

٥ يونية ، ذكر أن التعليمات التي يحملها قد سبق أن أرسلها إليه (أى إلى بولينياك) وأن ذهابه إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية غير ممكن لأن عليه أن يبدأ مشاوراته مع والى الجزائر ويبلغه الأوامر التي حملها إليه من الباب العالى (١) .

ولقد كانت فرنسا تجهل مصير حملتها في الجزائر، ومن ثم فلم تستبعد الدخول في مفاوضات مع الباب العالى تضمن لها تحقيق أهدافها أو جزء من تلك الأهداف . وهذا ما تبينه الرسالة التي بعث بها وزير خارجيتها في ٣ يونية إلى قائد الحملة " دويورمون " حيث أخبره بالمهمة التي قدم من أجلها طاهر باشا وذكر له أن مجلس الملك رأى أنه في حالة إجراء مفاوضات حول المسألة الجزائرية ، فعلى الباب العالى أن يتنازل لفرنسا عن ميناء عنابة وكل المنطقة الواقعة بين نهر " سيباس " على الحدود الجزائرية التونسية شرقا، ومدينة " سطورة " غربا ، والبحر المتوسط شمالا ، والصحراء الكبرى جنوبا (٢) . وفي النهاية بين وزير الخارجية الفرنسي في رسالته مدى الفوائد التي ستعود على فرنسا وشعبها من تلك المنطقة في المستقبل (٣) .

(١) راجع نص الرسالة في : M.D/Alger ، مجلد ٥ ، ورقة ٣٤٤ .

(٢) راجع نص الرسالة في : نفس المصدر ، ورقة ٣٣٨ - ٣٤٢ .

(٣) نفس الرسالة .

ولهذا لم تشأ الحكومة الفرنسية - قبل أن تعرف مصير حملتها - أن تصارح المبعوث العثماني بنواياها الحقيقية في الجزائر وموقفها إزاء الواسطة التي قدم من أجلها ، وفضلت اتباع سياسة المماطلة معه لتبقيته ورقه رابحة في يدها تستعملها وقت الضرورة . وعندما تأكدت في مطلع شهر يولية من انهزام الجزائريين وانفتاح الطريق أمام جيشها نحو مدينة الجزائر ، أنهت مماطلتها وكشفت عن موقفها الحقيقي إزاء طاهر باشا . حيث أخبره وزير الخارجية بطريقة ديبلوماسية في أول يولية بعدم السماح له بمباشرة أية مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لعدم الاعتراف به كمبعوث رسمي من الباب العالي (١) ، وأعطاه حريته الاختيار بين التوجه إلى باريس حيث يخصص له لقاء خاص تسوده روح الصداقة ، أو العودة إلى استانبول ليقيم تقريراً عن مهمته للباب العالي ، وذلك قبل أن تنتهي مدة إقامته التي حددت بأربعين يوماً (٢) .

أما في العاصمة العثمانية فإن الباب العالي قد اقتنع بالنجاح الذي اعتقد أنه حققه بخصوص إبطال الحملة التي كان محمد علي ينوي القيام بها على الأيالات المغربية بالتعاون مع فرنسا ، وكذلك بإرساله طاهر باشا الذي كلفته مهمته ثلاثمائة ألف قرش . بالإضافة إلى ذلك فإنه استبعد تماماً

(١) رسالة وزير الخارجية إلى طاهر باشا ، في : M.D/Alger

مجلد ٦ ، ورقة ٤ - ٥ .

(٢) نفس الرسالة .

فكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر في حالة الاستيلاء عليها • ولهذا امتنع الرئيس أفندي عن الاستفسار من السفير الفرنسي عن المرحلة التي وصلت إليها أزمة بلاده مع الولاية (١) •

وفي السادس من أغسطس قدم مترجم السفارة الفرنسية في استانبول مذكرة للرئيس أفندي أخبره فيها باستيلاء الجيش الفرنسي على الجزائر وأطلعته على موقف طاهر باشا وأخبره بأنه غادر "تولون" في ١٤ محرم ١٢٤٦هـ / ٥ يولية ١٨٣٠م متوجها نحو الشرق (٢) • وهو اليوم نفسه الذي سقطت فيه مدينة الجزائر •

(١) رسالة من السفير الإنجليزي ، ٢٤ يونية ، ١٨٣٠ ، في : F.O. 78

مجلد ١٩٠ ، ورقة ١١٥ •

(٢) كوران ، أرجمند ، المصدر السابق ، ص ٣٨ •

خاتمة

لعل أهم ما يمكن القيام به في خاتمة هذه الدراسة هو تحليل العلاقات بين أياالة الجزائر والباب العالي في ضوء ما كشفت عنه فصولها . فمن خلال ما تم معالجته من علاقات في تلك الفصول يمكن فهم وتفسير تلك العلاقات بين الطرفين في عدة إتجاهات عامة يمكن حصرها في ثلاثـة إتجاهات :

أولا : إتجاه (التبعية) من جانب الأيالة إزاء الدولة العثمانية بحكم خضوع الأيالة سياسيا وإداريا للباب العالي ، وهو الخضوع الذي كرسه دخول الجزائر في حظيرة الدولة العثمانية عام ١٥٢٠م .

ثانيا : إتجاه (الانتماء) من جانب الأيالة نحو الدولة العثمانية بحكم المشاركة في العقيدة الواحدة ، ومن ثم - ربما - في الاستراتيجية الواحدة .

ثالثا : إتجاه (التعاون) و (التضامن) بين الجانبين ، وقد ظهر ذلك الإتجاه واضحا عندما كان الباب العالي والأيالة يشعر كل منهما بحاجة إلى الآخر عسكريا أو سياسيا .

وبوكد تاريخ العلاقات بين الجانبين - كما أبانت عنه الدراسة في الوضع المناسب - وجود تلك الإتجاهات بوضوح .

وقد تميزت العلاقات بين الأيالة والباب العالي بشكل عام وفي ظل تلك الإتجاهات بالاجابية بمعنى بعدها عن العداء والنفور ، والتطابق بمعنى

المماثلة والمثابفة فى الأسلوب والنمط •

تلك هى الاتجاهات العامة التى يمكن بمقتضاها تحليل وتفسير

طبيعة العلاقات بين أياالة الجزائر والباب العالى •

الا أن ثمة اتجاه مهم رئيسى — تركزت عليه الدراسة ويبدو فى معظم

تفاصيلها — حكم العلاقات بين الطرفين فى جوهرها • ويقصد به اتجاه

(البروتوتايب Prototype) •

ويقصد باتجاه (البروتوتايب) علاقة الاصل بالفرع ، أو النموذج

المثالى بالواقع المحدد • فهو اتجاه النموذج الاصلى أو الاوولى الذى تصنع

وتطور على أساسه نماذج أخرى ، وقد لخص ذلك الاتجاه الرئيسى — (اتجاه

البروتوتايب) — طابع العلاقات بين أياالة الجزائر والباب العالى كما حاولت

فصول الدراسة رصد جوانب العلاقات التى تتم عنه وتشير إليه • ولعل ذلك

أهم منجزات هذه الدراسة •

الملاحق

قائمة بأنواع السفن الجزائرية في ٣١ ديسمبر ١٨١٩م،

وطريقة الحصول عليها (١)

عدد السفن	أنواعها	عدد مدافعها	طريقة الحصول عليها
١	فرقتين Fregate	٤٦	هدية من الباب العالي عام ١٨١٢م، وهي في حالة سيئة .
١	فرقتين .	٣٢	هدية من سلطان فاس وهي في حالة جيدة .
١	فرقتين .	٣٢	تم بناؤها في الجزائر وهي في حالة جيدة .
١	فزوت Corvette	٢٢	هدية من الباب العالي عام ١٨١٢م، وهي في حالة سيئة .
١	بريق Brick	٢٢	وهي السفينة الوحيدة التي نجت من تدمير حملة اللورد إكسموث عام ١٨١٦م .
١	بريق	١٨	هدية من سلطان فاس عام ١٨١٨م، وهي في حالة سيئة .
١	بريق	١٨	اشترتها الأيالة من بريطانيا وهي في حالة جيدة .
٣	بريق	١٤	اشترتها الأيالة من بريطانيا وهي في حالة جيدة .
١	شباك Chebeck	٤	اشترتها الأيالة من إسبانيا .
٦	زورق خفيف Bombardier	١	
٢٤	زورق خفيف شالوب Chaloupe	١	

المصادر و المراجع

تنقسم المستندات التي اعتمد عليها في إنجاز البحث إلى ثلاث

مجموعات هي :

أولا : المصادر

الوثائق غير المنشورة :

وتتوزع حسب أماكن وجودها على أربع مجموعات :

(١) مدينته الجزائر :

أ - المركز الوطني للدراسات التاريخية ، قسم تاريخ الجزائر
العثماني ، واعتمدت الدراسات على الوثائق المعروفة بخط
همايون (خ . هـ) والموجودة تحت الأرقام التالية :

١٢٣١ / ٢٢٥٣٧ / أ	١٢١٣ / ١٤٦٥١
١٢٣٢ / ٣٣٣٠١	١٢١٩ / ٣٣٧٤
١٢٤١ / ٣٩٣١٥	١٢٣٠ / ٢٢٥١٨
١٢٤٥ / ٣٤٣٥٨	١٢٣٠ / ٤٨٨٧
	١٢٣١ / ١٦٨٧٢

ب - المكتبة الوطنية ، مخطوط رقم ١٦٤٢ ، رسائل محمد باي
وأحمد باي إلى عمر باشا وحسين باشا .

تنقسم المستندات التي اعتمد عليها في إنجاز البحث إلى ثلاث

مجموعات هي :

أولا : المصادر

الوثائق غير المنشورة :

وتتوزع حسب أماكن وجودها على أربع مجموعات :

مدينة الجزائر : (١)

أ - المركز الوطني للدراسات التاريخية ، قسم تاريخ الجزائر
العثماني ، واعتمدت الدراسات على الوثائق المعروفة بخط
همايون (خ . هـ) والموجودة تحت الأرقام التالية :

١٢٣١ / ٢٢٥٣٧ / أ	١٢١٣ / ١٤٦٥١
١٢٣٢ / ٣٣٣٠١	١٢١٩ / ٣٣٧٤
١٢٤١ / ٣٩٣١٥	١٢٣٠ / ٢٢٥١٨
١٢٤٠ / ٣٤٣٥٨	١٢٣٠ / ٤٨٨٧
	١٢٣١ / ١٦٨٧٢

ب - المكتبة الوطنية ، مخطوط رقم ١٦٤٢ ، رسائل محمد باي

وأحمد باي إلى عمر باشا وحسين باشا .

(٢) مدينة تونس :

أ - مركز دار الباي : استندت الدراسة الى صناديق الارشيف

صندوق رقم ٢٢١ ، ملف ٣٥٣

صندوق رقم ٢٢٣ ، ملف ١ / ٣٨٤

صندوق رقم ٢٢٢ ، ملف ٣٧٩

ب - المكتبة الوطنية ، مخطوط رقم ٣٧ ، مراسلات داييات
الجزائر .

(٣) باريس :

أ - أرشيف وزارة الخارجية :

— المراسلات القنصلية والتجارية (C.C.C/Alger) .
وهي المجلدات التالية :

٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ،

٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ .

— المراسلات السياسية (C.P / Turquie) .
وهي المجلدات التالية :

١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٥٤ ،

٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٥ إضافي .

— مذكرات ووثائق : (M.D) .

M.D/Alger ، المجلدات : ٥ ، ٦ ، ١٠ ، ١١

• مجلد ٣٣

M.D/Turquie

• مجلد ٥

M.D/Afrique

ب - أرشيف الجيش البري بوزارة الحربية (M.R/Algerie)

اعتمدت الدراسة على المذكرتين التاليتين :

صندوق ٨٨١ ، مذكرة (١) ، مذكرة تاريخية حول الجزائر والايالات
المغربية منذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي حتى الحظنة
الانجليزية عام ١٨٢٤م ، (بالفرنسية) •

صندوق ١٣١٤ ، مذكرة ٢٦ ، مذكرة تاريخية حول أيلة الجزائر
قبل الغزو الفرنسي (بالفرنسية) •

ج - الارشيف الوطني الفرنسي :

سجلات الجزائر العربية والتركية (228 MI)

• سجل ١ ، ٢

228 MI 1

• سجل ٨ ، ٥

228 MI 13

• السجلات ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩

228 MI 14

• السجلات ١٩ ، ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٨

228 MI 15

• سجل ٣٠

228 MI 16

• سجل ٤١

228 MI 17

(٤) لندن :

- دار المحفوظات البريطانية ، وثائق وزارة الخارجية (F.O)
- ملفات خاصة بالجزائر : F.O.3 ، المجلدات : ٣٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩
- F.O. 95 ، مجلد ٣ / ١
- ملفات خاصة بالدولة العثمانية : F.O. 78 ، المجلدات ٣٠ ، ٢١ ، ٢٠
- ٣١ ، ٥٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠

الوثائق المنشورة :

(أ) وثائق منشورة باللغة العربية :

- عبد الجليل التميمي (دكتور) : أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم في المجلة التاريخية المغربية ، عدد ٦ / يناير ١٩٢٦ •
- بحوث ووثائق في التاريخ المغربي ، ١٨١٦ — ١٨٧١ ، ط ١ ، تونس ، ١٩٧٢ •

(ب) وثائق منشورة باللغة العثمانية :

- حبيب أفندي : رياض الكتاب وحياض الادباء ، مطبعة بولاق ، ١٢٤٢ هـ •

(ج) وثائق منشورة بلغات أوروبية :

Berbrugger, André, la Regence d'Alger sous le Consulat et L'tempire, in. R.A. 16/1872.

Cataoui, René, Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes en Egypte, S.R.G.E, Le Caire, 1931, TI.

De Martens. Geø. Fred, Recueil des Principaux traités de L'Europe depuis 1761 Jusqu'a nos jours, TII: 1779-1786, TIV supplement et continuation Jusqu'à 1797, Gotting, Diecterich, 1791, 1800.

Deny, Jean, Les Registres de Solde des Janissaires d'Alger, in, R.A. 61/1920.

Devoulx, Albert, Ahd Aman in, R.A. 4/1859-50.

Devoulx, Albert, Tachrifat, Alger, 1853.

Elliot, Janathan, American Diplomatic Code, Treaties and Conventions between the United States and Foreign Powers from 1778 to 1834, Washington, Vol.I, 1834.

Feraud, Charles, Un Voeux du Hussein Bey, in R.A. 7/1863.

Kuran, Ercument, La Lettre du dernier Dey d'Alger au Grand Vezir, in R.A./1952.

Plantet, Eugene, Correspondance des Beys de Tunis et les Consuls de France avec La Cour, 177-1830, TIII, Paris, Alcan, 1899.

Planlet, Eugene, Correspondance des Deys d'Alger avec La Cour de France, 1679-1833, 2, edition. Tunis, Bouslama 1981, TI.II.

Swanson, Claude, A, Naval Documents related to the United States wars with the Barbary Powers, Washington, U.S. Government Printed Office, 1939.

Anonyme, Corrspondance de Napoléon, Publiée par Ordre de L'Empereur Napoléon III, Vol. VIII, Paris imprimerie Royal,e s.d.

-

-

-

الكتابات والاثار التاريخية :

— رشيد بوروييه : الكتابات الاثرية فى المساجد الجزائرية ،

ترجمة ابراهيم شيوح ، الجزائر ، الشركة

الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩ .

Colin, Gabriel, Corpus des inscriptions arabes et Turques

de D'Algerie, Paris, Ernest le Roux, 1901.

المخطوطات :

— سيرة المجاهد خير الدين ، (مجهول المؤلف) ، مخطوط بالمكتبة

الوطنية ، بباريس ، رقم ٨٧٨ عربى .

مصادر أولية مطبوعة :

أ — باللغة العربية :

— ابن أياس (محمد بن أحمد الحنفى) ، بدائع الزهور فى وقائع

الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، ج ٥ ،

القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،

١٩٨٤ .

— أحمد الشريف الزهار : مذكرات ، تحقيق أحمد توفيق المدني ،

الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،

١٩٨٠ .

- حمدان بن عثمان خوججة : المرأة ، تعريب محمد العربي الزبيري ،
الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،
• ١٩٧٢
- شالروليام ، (قنصل أمريكا في الجزائر) : مذكرات ١٨١٦ - ١٨٢٤ م ،
تعريب اسماعيل العربي ، الجزائر ،
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢
- كاشكارت ، جيمس لندز ، (أسير الداي) : مذكرات ، تعريب اسماعيل العربي ،
الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،
• ١٩٨٢
- محمد بن يوسف الزيانسي : دليل الحيران ، وأنيس السهران ، في
أخبار مدينة وهران ، تحقيق المهدي
البوعبدلي ، الجزائر ، الشركة الوطنية
للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩ •
- مسلم بن عبد القادر : أنيس الغريب والمسافر ، تحقيق رابح
بونار ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر
والتوزيع ، ١٩٧٤ •
- نور الدين عبد القادر : صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من
أقدم عصورها إلى انتهاء الحكم التركي ،
نشر كلية الآداب ، قسنطينة ، مطبعة
البعث ، ١٩٦٥ •

المصنف :

(٦)

Le Moniteur Universel ، (الصحيفة الرسمية للحكومة

- الفرنسية ١٧٩٩ - ١٨٤٨ م)
- عدد ٣٤٤ ، ٣١ أغسطس ١٨٠٠
- عدد ٢٦ ، ١٩ أكتوبر ١٨٠١
- عدد ٢٤٧ ، ٣ سبتمبر ١٨١٦
- عدد ٢٥٥ ، ١١ سبتمبر ١٨١٦
- عدد ١١٠ ، ٢٠ أبريل ١٨٣٠
- عدد ١٠٨ ، ١٧ أبريل ١٨١٦

Ahmed Cevdet Paşa, Tarih-i Cevdet, Ankara 1984.

Bardoux J., Lavie d'un Consul aupres de La Regence d'Alger, in R.A. 65/1924.

Baştav, Şerif, Description Grecque de La Porte et de L'Armée du Sultan Mehamed II, par Ordo Portae, Budapest, 1947.

Chaillou, L'Ancien, L'Algerie en 1781, Mémoire du Consul C. Ph. Valliere , Consul Général de France à Alger, 1779-1781. Toulon chez L'auteur s.d.

D'ohsson Mouradgea, Tableau général de L'Empire Ottoman, Paris, imprimerie des Messieurs TI 1787, TII 1790, TIII 1820.

Emerit, Marcel Memoire sur Alger, par Petis de La Croix en 1695, in, A.I. E.D, TXI /1953.

Esquer, Gabriel, Reconnaissance des villes, forts et Batteries d'Alger en 1808, par le chef de Bataillon Boutin, suivie des Mémoires sur Alger, par le consul de kercy en 1791, et Dubois Thainville en 1809, Paris, Champion, 1927.

Feraud, Charles, Ephemaire d'un secretaire officiel sous la Domination Turque a Alger de 1785à 1805, in. R.A. 18/1874.

Grassi, Alféo, Charte Turque, ou Organisation religieuse, civile et militaire de L'Empire Ottoman, Paris, L.U, de P. Monge, 1825, TI.II.

J.M.H,B, Iteneraire du Royaume d'Alger au début du 19^e siecle, Second tirage, Toulon, L. Lorient, 1830.

Pananti, Philipo, Relation d'un sejour à Alger, Traduit de L'Italien en Anglais par M. Blaquiere, et de L'Anglais en Francais, Paris, chez Le Normant, 1820.

Rand, Sander, et Denis, Fernand, Fondation de La Regence d'Alger, "Histoire des Barbarous T.I.II. 2^e edition, Tunis, Bous Lama 1984.

Renaudot, M, Tableau de La Ville d'Alger et de ses environs, Etat de Son Commerce, force de terre et mer, moeurs et usages, Paris, Librairie Universelle, 1830.

Ricaut, Escuyer, Histoire de L'Etat Présent de L'Empire Ottoman, Paris, Sebastien, M. Bre-Camoisy, 1670.

Shaw, Thomas (Docteur), Voyoge dans la Regence d'Alger, 2^e edition, Tunis, Bouslama, 1980.

Tornton, Th, Etat actuel de la Turquie, Traduit de
L'Anglais, Paris, J.G. Denteu, 1812, T.I.II.

Veuture de Paradis, Tunis et Alger ou 18^e siecle,
Mémoires et Observations rassemblés et pre-
sentés par Joseph Cuog, Paris, Saindbad,
1983.

ثانياً : المراجع

- ١ - باللغة العربية :
- أبو القاسم سعد الله (دكتور) : العلاقات الجزائرية الأمريكية —
 ١٧٧٦ - ١٨٣٠ م ، في " أبحاث وأراء في
 تاريخ الجزائر ، القسم الأول ، ط ٢ ،
 الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،
 • ١٩٨١
- تاريخ الجزائر الثقافي ، من القرن العاشر
 الى الرابع عشر الهجري ، الجزء الأول ،
 الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،
 • ١٩٨١
- محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ،
 " بداية الاحتلال " ، ط ٣ ، الجزائر ،
 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢ •
- أحمد توفيق المدني : محمد بن عثمان باشا ، الجزائر —
 المؤسسة الوطنية ، ١٩٨٦ •
- أحمد تيمور : تاريخ العلم العثماني ، القاهرة ، المطبعة
 السلفية ، ١٣٤٧ هـ •
- د رويش النخيلي (دكتور) : السفن الاسلامية على حروف العجم ، جامعة
 الاسكندرية ، ١٩٧٤ •

- سامح عزيز ايلتير : الاثراك العثمانيون فى شمال أفريقيا الشمالية ،
ترجمة عن التركية عبد السلام أدهم ، ط ١ ،
طرابلس ١٩٦٩ .
- سبنسر ، وليام : الجزائر فى عهد رياس البحر ، ترجمة عن
الانجليزية عبد القادر زيايد ، الجزائر ،
الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ .
- عادل سعيد بشتاوى . الأندلسيون المواركة ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- عبد العزيز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ،
الجزء الأول ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،
١٩٨٠ .
- فريك بك المحامى : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق ،
احسان حقى ، ط ١ ، بيروت ، دار النفائس ،
١٩٨١ .
- كوران ، أرجمند (دكتور) : السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسى
للجزائر ، ١٨٢٧ - ١٨٤٧ م ، ترجمة عن
التركية د . عبد الجليل التميمي ، ط ٢ ، تونس ،
الشركة التونسية لفنون الرسم ، ١٩٧٤ .
- ليلى الصباغ (دكتورة) : الوجود المغربى فى الشرق المتوسطى فى العصر
الحديث ، بحث نشر فى المجلة التاريخية
المغربية ، عدد ٧ و ٨ / يناير ١٩٧٧ .

- ليلي عبد اللطيف أحمد (دكتور) : الادارة في مصرفى العصر العثمانى ، رسالة دكتوراه ، قدمت فى كلية الآدات ، جامعة عين شمس ، عام ١٩٧٥ •
- محمد العربي الزبيرى (دكتور) : التجارة الخارجية للشرق الجزائرى ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ •
- مولاى بلحميسى ، (دكتور) : الجزائر من خلال رحلات المغاربة فى العهد العثمانى ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨١ •
- ناصر الدين سعيدونى : النظام المالى للجزائر فى الفترة العثمانية ١٨٠٠ - ١٨٣٠ م ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٧٩ •

(ب) باللغة العثمانية :

- على رضا باشا : مرآت الجزائر ، ترجمة من العربية الى العثمانية علي شوقي ، استانبول ، ١٢٩٣ هـ •
- على رضا سيفي : بارباروس خير الدين ، استانبول ، بحريية مطبعة سي ، ١٣٣٠ •
- محمد شكري : أسفار بحرية عثمانية ، جزء أول ، استانبول ، قره بت مطبعة سي ، ١٣٠٦ •

Baudicourt, L. de, La Guerre et Gouvernement d'Alger,
Paris, Sagnier Bray 1853.

Belhamissi, Moulay, Histoire de la marine algerienne
1516-1830, Alger, E.N.L, 1983.

Bemis, Samuel Flagg, A diplomatic history of the United
States, first published, London, Janathan
cape, 1937.

Berbrugger, André, les Casernes des Janissaires, in
R.A. 3/1858-59.

Boyer, Pierre, La vie quotidienne a Alger à l'aveille
de L'Intervention Française, Paris, imprimerie
Nationale, 1964.

Colombe, Marcel, Contribution à l'étude du recrutment
de l'Odjak d'Alger, in R.A./1943.

Danişmend, Ismail Hami, Izahlı Osmanlı Tarihi Kronolo-
jisi, Istanbul, Turkey Yayinevi, 1971.

Deheran, Henri, La Mission du Commissaire Général
Dubois Thainville auprès du Dey d'Alger,
in Revue d'Histoire de Colonies, 1926.

Deny, Jean, Sommaire des Archives Turques du Caire,
Paris, S.R.G.E, 1930.

Devoulx, Albert, Notes historiques sur les mosquées et autres edefices religieux d'Alger, in R.A. 4/1859-60.

Devolux, Albert, La marine de la Régence d'Alger, in R.A. 13/1869.

Djevad Bey, Ahmed, Etat militaire Ottoman depuis la fondation jusqu'à nos Jours, Traudit du Turc par George Macrides, Paris TI. Vol.I, le corps des Janissaire depuis Sa création jusqu'à sa suppression, accompagné d'un album, Paris, Ernest le Roux, 1882.

Esterhazy, Walsin, De la domination turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris, Charles Cossetin, 1840.

Gibb, H.R., and Bowen, Harold, Islamic Society and the West, Vol.I, Part I.II. second impression, London, Oxford University Press, 1951.

Grammont, Henri, de, Histoire d'Alger sous la domination turque 1516-1830, Paris, Ernest le Roux, 1887.

Hamdani, Amar, La vérité sur L'expédition d'Alger, Paris, Bolland, 1985.

Hugon, Henri, Les emblemes des Beys de Tunis, Paris, Ernest le Roux, 1913.

İlter, Aziz Samih, Şimali Afrikada Türkler, Cild 1-2, İstanbul 1936-37.

Kitsikis, Dimitri, L'Empire Ottoman, Collection Que-sais-Je? n° 2222, Paris, P.U.F., 1985.

Kurtoğlu, Fevzi, Sancağımız, 2 ci, baskı, İstanbul, Sebat Matbaası, 1934.

Kurtoglu, Fevzi, Yunan Istiklal Harbi Ve Navarin, Muharabası, (372 Sayılı Deniz Mecmuasının Tarih, İlavesi) Cild 1-2, İstanbul 1944.

Lybyer, A.H., The Government of the Ottoman Empire, in the time of Soleiman The Magnificent, London, Cambridge Harard University Press, 1913.

Mantran, Robert, L'évolution des relations entre la Tunisie et L'Empire Ottoman du 16^e au 19^e siecle, in Cahiers de Tunis, T.VIII/1959.

Nettement, Alfred, Histoire de la conquête d'Alger, Nouvelle edition, Paris, Librairie edition, Paris, Librairie Jacque le Coffre, 1867.

Öztuna, Yılmaz, Osmanlı Devleti Tarihi, İstanbul, 1986.

Pakalın, Mehmet Zeki, Osmanlı tarih deyimleri ve teerimleri Sözlüğü, İstanbul, Milli eğitim Basimevi, 1983, cild I-III.

Polgy, Gregoire, Les Emprunts de L'Etat Ottoman, Paris, Le Joure, 1915.

Ranke, Léopold de, Histoire des Osmanlis et de la Monarchie Espagnole Pendant le 16^e et le 17^e siecle, traduit de l'Allemand par J.B. Haiber, Paris, chez De Becourt, 1839.

Roynal, D.G.T, Histoire philosophique et politique des etablissements et du commerce des Europeens dans l'Afrique septentrionale, TI, Paris, Amable Coste, 1826.

Rozet, P, Alger, in "Algerie et Etats tripolitains" 2^e edition, Tunis, Bouslama, 1980.

Sabri, Mohamed, L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali 1811-1849, Paris, Librairie. Orientale, 1930.

Temimi, Abdeljelil, Le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837, Tunis, publié par Revue d'Hstoire Maghribine, 1978.

Uzunçarsili İsmail Hakki, Osmanli Tarihi, 4 cu baskı, cild 2, Ankara, Turk Tarih kurumu Besimevi, 1983.

———, Osmanlı Devleti Teşkilâtından Kapukulu Oçakları, Cild 1, acemi oçagı ve Yeniçeri Ocagi, 2ci baskı, Ankara, Turk Tarih kurumu Basimevi 1984.

———, Osmanlı Devletinin Saray Teşkilâtı, 2ci baskı, Ankara, Turk Tarih Kurumu, 1984.

———, Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye teşkilâtı, 2 ci baskı Ankara, Turk Tarih Kurumu Basimevi, 1984.

Weissman, Nahoum, Les janissaires "Etude de L'organisation militaire ottomane", Paris, Librairie Orient, 1964.

ثالثا : مؤلفات عامة مساعدة

- عبد السجليل التميمي (دكتور) : موجز الدفاتر العربية والتركية بالجزائر،
تونس، المعهد الاعلى للتوثيق ، ١٩٨٣ .
- محمد علي الانسي ، (باشكاتب) ، الدور اللامعات في منتخبات
اللغات ، (قاموس عثمانى عربى) ، بيروت ،
جريدة بيروت ، ١٣١٨ هـ .
- رد حاوص ، جيمس الانكليزى : كتاب معانى لهجة ، " قاموس عثمانى
انجليزى ، ط ٢ ، بيروت ، مكتبة لبنان ،
١٩٧٤ .

Mantrān, Robert, Inventaire des Documents d'Archives
Turcs de Dar Elbay de Tunis, Paris, P.U.F,
1961.

Bianchi, T.x, et Kieffer, J.D, Dictionnaire TurcFrançais,
Paris, 1850.

Deny, Jean, Grammaire de la langue turque, dialogue
Osmanli, Paris, imprimeri Nationale, 1921.

Unat , Faik Raşid, Hicri Tarihleri Miladi tarihiCevirme
دليل تحويل السنوات الهجرية الى
5 ci baski, Ankara, Turk Tarih
kurumu Barimeri 1984.

Encyclopedie le d'Islam.